وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

استمارة إيداع مذكرة ماستر أكاديمي

أنا الممضي أسفله الأستاذ: فنازيكي فاطمة الزهراء الرتبة العلمية: استاذ مساعد

المشرف على مذكرة ماستر أكاديمي والموسومة بـ:

" الصناعات الصناعية كخيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر "

من إنجاز الطالب: مشعود بوحيس

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

أوافق على إيداع المذكرة لدى القسم وذلك لاستيفائها جميع الشروط العلمية والمنهجية التي تسمح بالمناقشة العلنية.

سكيكدة في: 10 / 09 / 2024

تأشيرة الأستاذ (ة) المشرف (ة)

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

استمارة إيداع مذكرة ماستر أكاديمي

أنا الممضي أسفله الأستاذ: فنازيخ فاطمة الزهراء الرتبة العلمية: أستاذ مساعد

المشرف على مذكرة ماستر أكاديمي والموسومة بـ:

" العوامل الصناعية كخيار استراتيجي لدعم التوزيع الاقتصادي في الجزائر "

من إنجاز الطالب: مشعود بوخميس

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

أوافق على إيداع المذكرة لدى القسم وذلك لاستيفائها جميع الشروط العلمية والمنهجية التي تسمح بالمناقشة العلنية.

سكيكدة في: 10 / 09 / 2024

تأشيرة الأستاذ (ة) المشرف (ة)

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:

- مشحود بوخميس

تحت إشراف:

د: فنازي فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حناش حبيبة	أستاذة محاضر قسم "أ"	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	رئيسا
فنازي فاطمة الزهراء	أستاذة محاضر قسم "أ"	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	مشرفا، مقرّرا
خطيط خديجة	أستاذة محاضر قسم "أ"	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي لإنجاز هذه الدراسة، وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتورة "فنازي فاطمة الزهراء" التي أشرفت على هذا العمل ولم يبخل بجهد أو نصيحة، وكان مثالا للعالم المتواضع،

وأشكر كذلك كل الإخوة العاملين في جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة وعلى رأسهم عمال مكتبة الكلية والمكتبة المركزية لجهودهم الطيبة في إنجاز هذه الرسالة، كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة،

سائلا المولى عز وجل التوفيق والسداد.

الإهداء

إلى الأغلى والأسمى والأبدي دائما وأبدا، إلى بلدي الجزائر حماك الله،

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه، وصدقها قلبه، إلى كل من نادى وكان محب للسلام والأمان على وجه هذه المعمورة،

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون، أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن، جنينا، وعلمتني صغيرا، ورافقتني بدعائها كبيرا،

إلى أبي الشامخ المكارم، الراسخ الفضائل، والحريص علي، رؤوف بي رحيم، سندي المتين، وأنيسي المعين،

إلى كل من دعمني، وأمدني بجهده وعمله، ووقته على إنجاز هذه الدراسة،

إليهم جميعا أهدي عملي المتواضع.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على استراتيجية العناقيد الصناعية وتحديد مختلف أبعادها النظرية والعملية و والوقوف على مدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي، وهذا من خلال محاولة الإلمام ببعض المصطلحات المتداخلة مثل: العناقيد الصناعية، الميزة، القدرة التنافسية...؛ وللوصول إلى الأهداف المسطرة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم هذا النوع من الدراسات وذلك عند التطرق للمفاهيم النظرية، كما تم الاعتماد أيضا على أسلوب دراسة حالة من خلال تسليط الضوء على عدة تجارب عربية وعالمية، وصولاً إلى التجربة الجزائرية في محاولة تنويع اقتصادها من خلال تبني استراتيجية العناقيد الصناعية وذلك بهدف التعرف على العوامل التي أدت إلى نجاحه بغرض الاستفادة منها.

وقد تم التوصل إلى أن العناقيد الصناعية في الجزائر نشأت بصفة عفوية دون دراسة أو تخطيط ممنهج من طرف أصحاب القرار ، كما أن التجربة الجزائرية في مجال العناقيد الصناعية تعتبر متواضعة وضعيفة مقارنة ببعض الدول الأجنبية أو حتى العربية ويرجع هذا بشكل كبير إلى حداثة اعتماد هذه الاستراتيجية من جهة وإلى عدم وجود تكامل بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية وبتالي فإن دورها لايزال محتشم في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، التنوع الاقتصادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تجارب عالمية.

Abstract:

This study aims to shed light on the industrial clusters strategy, define its various theoretical and practical dimensions, and assess its contribution to achieving economic diversification. This is done by exploring some of the overlapping terms such as industrial clusters, advantage, competitiveness, etc. To achieve the set objectives, the study relied on the descriptive analytical method, which is suitable for this type of research when addressing theoretical concepts. Additionally, the study adopted a case study approach by highlighting several Arab and global experiences, including the Algerian experience in its attempt to diversify its economy through the adoption of the industrial clusters strategy, with the aim of identifying the factors that contributed to its success for potential future benefits.

It was concluded that industrial clusters in Algeria emerged spontaneously, without systematic study or planning by decision-makers. Moreover, the Algerian experience in the field of industrial clusters is considered modest and weak compared to some foreign or even Arab countries. This is largely due to the recent adoption of this strategy on one hand, and the lack of integration with the national industrial development strategy on the other. As a result, its role in achieving economic diversification in Algeria remains limited.

Keywords: Industrial clusters ; economic diversification; Small and medium ; enterprises (SMEs); International experiences.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير I
الإهداء II
ملخص: III
فهرس المحتويات IV
قائمة الأشكال.....VII
قائمة الجداول VIII
مقدمة عامة ..... أ
توطئة: .....أ
1-إشكالية البحث .....أ
2-فرضيات البحث .....ب
3-أهداف البحث.....ب
4-أهمية البحث .....ب
5-المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة.....ج
6-أسباب اختيار الموضوع.....ج
7-حدود البحث الزمنية والمكانية:.....ج
8-صعوبات البحث.....ج
9-تقسيمات البحث .....ج
الفصل الأول: العناقيد الصناعية والتنوع الاقتصادي في ضوء المفاهيم النظري 5
تمهيد:.....6
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي 7
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته 7
الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي.....7
الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي 8
المطلب الثاني: مستويات وأهداف التنويع الاقتصادي 8
الفرع الأول: مستويات التنويع الاقتصادي 8
الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي 10
المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي وطرق قياسه 11

الفرع الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي 11
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي 11
المبحث الثاني: التأصيل النظري للعناقيد الصناعية 13
المطلب الأول: نشأة ومفهوم العناقيد الصناعية 13
الفرع الأول: نشأة العناقيد الصناعية 13
الفرع الثاني: مفهوم ومكونات العناقيد الصناعية 14
الفرع الثالث: آلية عمل العناقيد الصناعية ومراحل تشكلها 16
المطلب الثاني: خصائص العناقيد الصناعية والمزايا المحققة 18
الفرع الأول: خصائص العناقيد الصناعية 18
الفرع الثاني: مزايا العناقيد الصناعية 18
المطلب الثالث: أنواع العناقيد الصناعية وأشكال العلاقات داخلها 19
الفرع الأول: أنواع ومظاهر العناقيد الصناعية 19
الفرع الثاني: أشكال العلاقات الصناعية داخل العنقود الصناعي 21
المطلب الرابع: انعكاسات تطبيق نموذج العناقيد الصناعية على اقتصاد الدولة 22
المبحث الثالث: الدراسات المرجعية حول العلاقة بين العناقيد الصناعية والتنويع الاقتصادي 24
المطلب الاول: الدراسات المرجعية باللغة العربية 24
المطلب الثاني: الدراسات المرجعية بالغة الاجنبية 26
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه والاضافة العلمية 26
الفصل الثاني: العناقيد الصناعية وواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر 28
تمهيد 29
المبحث الأول: تجارب دولية في تبني العناقيد الصناعية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي 30
المطلب الاول: التجربة السعودية في مجال دعم العناقيد الصناعية 30
الفرع الأول: نشأة وتطور المدن الصناعية في المملكة 30
الفرع الثاني: واقع التجمعات الصناعية العنقودية في المملكة العربية السعودية 32
الفرع الثالث: مساهمة العناقيد الصناعية في تحقيق التنويع الاقتصادي في المملكة 34
المطلب الثاني: التجربة الايطالية في مجال دعم العناقيد الصناعية 36
الفرع الأول: المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا 36
الفرع الثاني: خصائص العناقيد الايطالية 37
الفرع الثالث: السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في ايطاليا 38
المطلب الثالث: التجربة اليابانية في مجال دعم العناقيد الصناعية 38
الفرع الأول: الخلفية التاريخية للعناقيد الصناعية في اليابان 38

الفرع الثالث: مراحل تطور العناقيد الصناعية اليابانية 39
المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر 40
المطلب الأول: إمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي 40
الفرع الأول: القطاع الفلاحي 41
الفرع الثاني: القطاع الصناعي 42
الفرع الثالث: القطاع السياحي 42
المطلب الثاني: مجالات ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر 43
الفرع الأول: التنويع المستهدف في الجزائر 43
الفرع الثاني: محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر 43
المطلب الثالث: قياس بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر 44
الفرع الأول: واقع تنويع القطاعات الاقتصادية حسب توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 44
الفرع الثاني: واقع تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 48
الفرع الثالث: واقع تنويع الواردات في الجزائر 50
الفرع الرابع: واقع تنويع الإيرادات في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2000-2021 52
المبحث الثالث: اعتماد العناقيد الصناعية كأداة لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر 55
المطلب الاول: استراتيجية تبني العناقيد الصناعية في الجزائر 55
المطلب الثاني: أمثلة عن عناقيد صناعية قائمة في الجزائر 58
الفرع الأول: تجربة الحظيرة التكنولوجية "سيدي عبد الله" 58
الفرع الثاني: تجربة عنقود صناعة التمور في بسكرة 60
الفرع الثالث: تجربة عنقود الطماطم بالشرق الجزائري 61
الفرع الرابع: تجربة عنقود الطاقة الشمسية 62
المطلب الثاني: مساهمة العناقيد الصناعية في التنويع الاقتصادي في الجزائر 63
المطلب الثالث: متطلبات تفعيل عناقيد الصناعية في الجزائر لدعم التنويع والتنافسية 67
الفرع الأول: تفعيل عناقيد الصناعية في الجزائر لدعم التنويع الاقتصادي 67
الفرع الثاني: متطلبات نجاح عناقيد الصناعية في تحقيق ميزة تنافسية في الجزائر 68
خلاصة الفصل: 70
الخاتمة العامة 72
قائمة المصادر والمراجع .....

قائمة الأشكال

الشكل رقم (01): مكونات العنقود الصناعي 16

الشكل رقم 02: مراحل حياة العنقود 17

الشكل رقم 03: تطور عدد المدن الصناعية في المملكلة العربية السعودية (1973-2022) 32

الشكل رقم (04): تطور حجم بعض عناصر المدن الصناعية في السعودية (2001-2022) 34

الشكل رقم 05: مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات لسعودية للفترة 2010- 2022 35

الشكل رقم 06: الحلقة المفرغة للاقتصاديات الريعية 41

الشكل رقم (07): تطور مؤشر "هريندال هريشمان" لتنوع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2021. 47

الشكل رقم (08): تطور مؤشر "هريندال هريشمان" لتنوع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2021 50

الشكل رقم (09): تطور مؤشر "هريندال هريشمان" لتنوع الواردات في الجزائر للفترة 2000-2021 52

الشكل رقم (10): تطور مؤشر "هريندال هريشمان" لتنوع الإيرادات في الجزائر للفترة 2000-2021 54

الشكل 11: الاقطاب التنافسية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم آفاق 2030 57

الشكل رقم 12: مختلف الفاعلين في العنقود الصناعًي(الحظيرة) التكنولوجية سيدي عبد الله .. 59

الشكل رقم 13: النشاطات الأساسية للحظيرة التكنولوجيا سيدي عبد الله 60

الشكل رقم 14: العنقود الصناعي المقترح لمنتج الطماطم الصناعية في الجزائر..... 62

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: نماذج عالمية وعربية للعناقيد الصناعية 30

الجدول رقم02: مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات لسعودية للفترة 2010-2022 35

الجدول رقم (03): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينPIB للفترة 2000-2021 44

الجدول رقم (04): نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2021 45

الجدول رقم (05): تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 48

الجدول رقم (06): تطور هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 50

الجدول رقم (07): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 52

الجدول رقم08: العناقيد الصناعية في الجزائر 58

الجدول رقم (09): مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2021 63

الجدول رقم (10): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 200-2021 64

الجدول رقم (11): مساهمة القطاع الصناعي في تنويع صادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 200-2019 (%) 66

المقدمة العامة

توطئة:

تعد سياسات التنوع الاقتصادي إحدى السياسات الهامة في عملية التنمية الاقتصادية كما تمثل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على مورد اقتصادي ناضب تتأثر اسعاره وصادراته بالتطورات الحاصلة في اسواق النفط الخارجية، وهو الامر الذي يجعل تمويل برامج التنمية مرهونا بمدى استقرار هذه السوق، وينصرف معنى التنويع الاقتصادي إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة.

وتتبنى العديد من الدول تنمية العناقيد الصناعية كاستراتيجية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة التنافسية وتنويع اقتصادها، وهي تعد من أبرز أنواع البيئات المشجعة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتضمن برامج تطوير العناقيد تنمية كافة الجهات والشركات العاملة ضمن سلسلة القيمة المضافة في إنتاج المنتج النهائي من المؤسسات العاملة في توريد المواد الأولية إلى غاية المؤسسات العاملة في تسليم المنتج النهائي للزبون.

ومنه فإن برامج وسياسات التجمعات الصناعية تتجه لتنمية تخصص محدد ضمن صناعة معينة، وتتعامل مع هذا التجمع والشركات المكونة له كنظام مترابط، وبتركيز برامج تنمية التجمعات على تخصص محدد في صناعة معينة تتمكن من تحديد عقبات واحتياجات هذه الصناعة بدقة أكبر، وهو ما يجعل القدرة على تجاوز العقبات وتوفير الاحتياجات أسهل، وبالتالي تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة.

وتشمل مزايا العناقيد الصناعية تحقيق وفورات الحجم للمدخلات، وتحقيق الحجم الأمثل لاستخدام الآلات والطاقات الإنتاجية لمواجهة الطلبات كبيرة الحجم، ذلك لأن التعاون بين تلك المشروعات وبعضها البعض يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج.
اما في الجزائر وعلى الرغم من مرور عقود على وضع الخطط والبرامج الاقتصادية الهادفة للتنويع لا يزال النفط المصدر الرئيسي للدخل والنقد الاجنبي والناتج المحلي الاجمالي بالرغم من ان مساهمته في تطوير القطاعات الاخرى.

1-إشكالية البحث

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة المرتبطة بانخفاض أسعار النفط وتوجه الدولة الجزائرية إلى العمل على إرساء النموذج الاقتصادي الجديد القائم على التنويع، وفسح المجال للمقاولاتية ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد المحلي، الوطني والعالمي تتضح لنا معالم إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم العناقيد الصناعية في دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

ولتوضيح مضمون إشكالية الدراسة الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي العناقيد الصناعية وما هي أهم خصائصها ومراحل تكوينها؟

- ما هو واقع التجمعات الصناعية العنقودية في الجزائر وماهي الآليات والاجراءات الضرورية لتفعيل دورها في تنويع الاقتصاد الوطني؟

2-فرضيات البحث

تدفعنا محاولة الإجابة على الأسئلة السابقة لضبط فرضيات الدراسة في النقاط التالية وذلك لما لها من أهمية كبيرة في توجيه الباحث ومساعدته على فهم الظاهرة التي يقوم بدراستها، وذلك من خلال إعطاء تفسير أولي للمتغيرات المكونة للبحث لتساعده في النهاية للوصول إلى الحقيقة العلمية المرجوة، ولذلك قمنا ببناء الفرضيات التالية من أجل اختبارها، والمتمثلة في:

- ✓ تلعب العناقيد الصناعية دور محوريا في بناء صناعة محلية تحقق تنويعا في الاقتصاد الجزائري وتخرجه من التبعية للمحروقات؛
- ✓ العنقود الصناعي عبارة عن تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة يمتاز بتوفر إرادة التعاون والتنسيق بين مختلف حلقات سلسلة الانتاج بما يؤدي إلى زيادة الربحية ورفع الإنتاجية
- ✓ تعتبر تجربة الجزائر متواضعة نسبيا في انشاء وتطوير العناقيد الصناعية، حيث مازلت تسعى لتفعيل فكرة إقامة عناقيد صناعية من خلال الاستفادة من الخبرات الدولية.

3-أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في:

- التعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي، والعناقيد الصناعية؛
- استعراض أهم التجارب العالمية الناجحة في تبني العناقيد الصناعية على غرار المملكة العربية السعودية؛ إيطاليا واليابان.
- الوقوف على واقع اعتماد العناقيد الصناعية كتوجه استراتيجي لبعث التنويع الاقتصادي في الجزائر.

4-أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في أهمية علمية وأخرى عملية:

- **اهمية عملية:** تعود أهمية الموضوع إلى انتشار ظاهرة تكوين المجمعات الصناعية ورغبة الدول النامية في مواجهة المنافسة الشديدة لجذب الصناعات، وخاصة تلك كثيفة التكنولوجيا وتطوير تكنولوجيا الحديثة الذي يحقق لها الاندماج السليم في الاقتصاد العالمي ومنه تنويع اقتصادها.
- **اهمية علمية:** هذا البحث له أهمية أكاديمية، حيث أن يساهم في إثراء المكتبة بموضوع يعتبر محل اهتمام الساعة يمكن أن يستفيد منه الطلبة والباحثين في التخصصات المرتبطة بالاقتصاد الدولي.

5-المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا، واختبار مدى صلاحية الفرضيات وللوصول إلى الأهداف المسطرة سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم هذا النوع من الدراسات وذلك عند التطرق للمفاهيم النظرية، وكذلك سوف سيتم الاستعانة بمختلف المراجع من مصادر، كتب دراسات، ابحاث، مداخلات، مقالات والتقارير المتخصصة والبيانات.

وتم الاعتماد ايضا على المنهج دراسة حالة من خلال تسليط الضوء على بعض التجارب الدولية الناجحة في تنويع اقتصادها من خلال تبني استراتيجية العناقيد الصناعية وذلك بهدف التعرف على العوامل التي أدت إلى نجاحه بغرض الاستفادة منها.

6-أسباب اختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب التي دفعت الطالب لاختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فبالنسبة للعوامل الذاتية:

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والعناقيد الصناعية، ورغبة الطالب في التوسع والتعمق أكثر في هذه المواضيع ومواضيع ذات صلة. بالإضافة لكون الموضوع يندرج ضمن إطار تخصصنا (اقتصاد دولي).

أما الدوافع الموضوعية فتتمثل كونه موضوع الساعة: كون جميع دول العالم تقوم بإستراتيجية العناقيد الصناعية لتعزيز القدرة التنافسية لدولها مثل إيطاليا، فرنسا...؛

7-حدود البحث الزمنية والمكانية:

لاختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه اقتصرنا على تحليل طبيعة العلاقة بين العناقيد الصناعية والتنويع الاقتصادي بمختلف مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2022، بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي وبنك الجزائر والديوان الوطني للأحصاء.

8-صعوبات البحث

نقص الدراسات والبحوث التي تناولت إستراتيجية العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر، وبما أن البترول يعد من الموارد الناضبة لا بد للجزائر من البحث عن بدائل كتطوير قطاع الصناعة لديها بكل السبل وبسرعة خارج قطاع المحروقات.

9-تقسيمات البحث

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة وللإحاطة بالموضوع من جوانبه النظرية والتطبيقية، وحرصا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم، وتحقيق أهداف البحث، جاءت الدراسة متضمنة المقدمة وأربعة فصول تتبعها خاتمة على النحو التالي: تم تقسيم البحث كما يلي:

الفصل الأول: تناول التنوع الاقتصادي والعناقيد الصناعية من خلال استعراض المفاهيم النظرية للمتغيرين بالإضافة لمختلف ضوابطه والعوامل المحدد له واثاره الاقتصادية؛

الفصل الثاني: تناول العناقيد الصناعية ودورها في التنويع الاقتصادي في الجزائر مع الإشارة لتجارب دولية ناجحة.

الفصل الأول: العناقيد الصناعية والتنوع الاقتصادي في ضوء المفاهيم النظري

تمهيد:

ضمن إطار التحولات والتطورات التي يشهدها العالم، وما صاحبها من تزايد لوتيرة العولمة وتنامي الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، زاد اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنشاط التجديد التكنولوجي، وذلك لمدى قدرته على توليد تكنولوجيا حديثة وتوفير قاعدة معرفية جديدة تساهم في بقاء واستمرار هذه المؤسسات في الأسواق في ظل التحديات والمشاكل التي تواجهها، ورغم ذلك تبقى مشكلة هذه المؤسسات لا ترتبط بحجمها فقط، وانما تكمن في التفكك والعزلة، وعدم ارتباطها في هيكل متكامل من هذا المنطق تظهر الحاجة إلى تعزيز فكرة التجاور والتقارب بين هذه المؤسسات وهيئات أخرى في إطار التشابك والتكتل ضمن منطق إقامة عناقيد صناعية، هذه الأخيرة التي تحمل في أبعادها تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الداخلة في العنقود، و بما في ذلك رفع مستوى ونمو تنافسية اقتصاديات الدول، فعلى ضوء الخلفية السابقة سيتم التطرق إلى تنافسية العناقيد الصناعية من خلال المباحث الموالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي؛
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للعناقيد الصناعية؛
- المبحث الثالث: استراتيجيات دعم التنويع الاقتصادي والعناقيد الصناعية في ضوء الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي مهما لجميع الدول العربية خاصة الدول المصدرة للنفط، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع وحيد دون القطاعات الأخرى، ويعمل على توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد. حيث تسعى معظم الدول إلى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات والمشاريع الاقتصادية المتنوعة في مختلف القطاعات، فدرجة التنويع الاقتصادي إحدى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول، والتي تمثل الحاصل في تخفيف الاعتماد على أنشطة محددة، ويتركز الهيكل الاقتصادي للدول العربية في أنشطة محددة نسبيا هي استخراج النفط والغاز.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

لقد تعددت تعريفات التنويع الاقتصادي واختلف الباحثون والأكاديميون في تحديد مفهومها؛ ويرجع الاختلاف في مفهومها إلى اختلاف المستويات التي تناولتها بين المستوى الوطن والمستوى الدولي، وفي حين يربط البعض التنويع الإنتاج، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية.

فهناك مجموعة من التعريفات وصفته من منظور الاقتصاد الكلي بأنه "عملية تهدف إلى تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية متنوعة"، ويعني ذلك العمل على بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع من خلال تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر نشاطات الاقتصادي المحلي، في المقابل هناك بعض التعريفات التي تناولت المفهوم من وجهة نظر الاقتصاد السياسي حيث عرف بأن التنويع الاقتصادي بمعناه العام هو "تنويع الصادرات"؛ وعليه فإن التنويع يركز على الأنشطة والسياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية والبحث عن فرص جديدة إما بتطوير منتجات القطاع نفسه كالتعدين والطاقة أو في مجالات أخرى كالصناعة والزراعة **(المطيري، 2022، صفحة 136)**.

كما عرفت منظمة الأمم المتحددة لتغير المناخي (UNCC) التنويع الاقتصادي بأنه عملية تهدف الى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل وتنويع الاسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، وترتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف الى تقليل من نسبة مخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وذلك عن طريق توجيه الاقتصادي نحو قطاعات أو أسواق متنوعة **(فرج، 2018، صفحة 165)**.

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا يمكن أن تحل محل المورد الوحيد" **(شاهد و دفرور، 2017، صفحة 112)**،

ومما سبق يمكننا القول بأن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة لانحصار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الايرادات، وذلك

بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع: توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا.

الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي

تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال تجنب المشاكل التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الريعية باعتبارها تعتمد بصورة أساسية على إيرادات مورد وحيد، والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية(النفط، الغاز،...) ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية حتمية التنويع، لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول في هذا المجال، وبالتالي تكمن أهمية التنويع فيما يلي **(فنازي و مويسي، 2019، صفحة 04)**:

- احتلت مسألتي النمو والتنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنويع الاقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية وذلك لسببين:
  - أولاهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط.
  - ثانيا الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شانها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- يرتبط توازن الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، ولذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من رأس مال بشري، وتكنولوجيا، ومؤسسات إدارية، وبيئة اجتماعية منافسة.

وعلى هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادر إراداتها من خلال الاهتمام بقطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحولية والخدمات.

المطلب الثاني: مستويات وأهداف التنويع الاقتصادي

الفرع الأول: مستويات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع (تتمثل في تنويع الأسواق، تنويع الأصول، تنويع القطاعات التنافسية، تنويع الصادرات).

أولا- تنويع الإنتاج: حيث يكمن تنويع الإنتاج في اتجاهين **(البكر ، 2015، صفحة 06):**

- **جانب الطلب:** المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف.
- **جانب العرض:** الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن قطاع المحروقات والصناعات المصاحبة له، وهذا يتطلب تنمية رأس المال البشري وإصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك يتعلق بتنويع الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية.

ثانيا- تنويع التجارة الخارجية

يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين الصادرات والواردات، فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكن من معرفة السلعة المعتمد عليها وبالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية ويكون الحل الأمثل لها تنويع الصادرات ويقصد بها توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالمواد الأولية فحسب بل بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف جاهزة، ومن جهة أخرى فان شدة التنويع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ومن جانب الواردات يكون عكس الصادرات أي يستغني عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه أي ما يسمى بعملية إحلال الواردات **(مرزوق، 2017، صفحة 04).**

ثالثا: تنويع الأسواق

إن الاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق، ففي حالة انخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرار فالبلد الذي يصدر لأسواق ودول متنوعة يدل على قدرته على المنافسة الدولية **(فنازي و مويسي، 2019، صفحة 06).**

بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع تتمثل في **(باهي و روابنية، 2016، صفحة 136):**

- **تنويع القطاعات التنافسية:** إن الاقتصاديات الأكثر تنوعاً هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.

- **تنويع الأصول:** أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع، الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة، وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومزارع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات

المادية، رأس المال البشري، رأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.

الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي

حتمية التنويع الاقتصادي في الدول ذات المورد الوحيد ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل أهمها فيما يلي **(الحسين، 2019، صفحة 03)**:

- محاولة التصدي والتعامل مع بعض الأزمات الخارجية والتقليل من مخاطرها الاقتصادية، كتقلبات أسعار المواد الأولية (البترول)، أو تدهور الأنشطة الاقتصادية في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (الدول الأوروبية بالنسبة الدول العربية)؛
- توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد من جهة، وتقليل الاعتماد على عدد محدد من الأسواق الدولية من جهة أخرى؛
- المساهمة في تحسين وتطوير قطاعات متعددة كمصدر لمدخل، ورفع القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي بما يضمن استمرار وتيرة التنمية؛
- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية خاصة المغاربية؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبي، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، زيادة الصادرات، التقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- المساهمة في التقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات.

انطلاقا من جملة الأهداف السابقة يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل، فبالنسبة لمجانب الأول يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي كالبترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج الإجمالي والعائدات التصديرية، أما الجانب الثاني فيكمن في استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في أحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

من جانب آخر يمكن التمييز بين نوعين من التنويع؛ تنويع أفقي يتمثل في توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة أما التنويع الرأسي فيكمن في توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة **(حليمي و بوعشة، 2018، صفحة 710)**.

المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي وطرق قياسه

الفرع الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات عديدة ويشترط أن تكون هذه الأخيرة دقيقة ويمكن تلخيصها في **(نزار و خالد، 2014)**:

– **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحمي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن؛

– **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط:** إذ أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار الاقتصادي عبر الزمن؛

– **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط؛

– **اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن:** يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

– **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجوع الصادرات:** والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية يدل على الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي؛

– **تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع:** ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

– **تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي:** وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛

– **مقاييس الإنتاجية:** حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه **(معسكري، 2020، صفحة 905)**؛

– **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات:** والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المتزايد للصادرات غير النفطية إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

توجد العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي تختلف باختلاف درجة تأثيرها حيث توجد العديد من المؤشرات القياسية التي يتم الاعتماد عليها في قياس التنويع الاقتصادي تختلف كفاءتها من مؤشر إلى أخر فمنها من يعتمد على ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، ومنها من يعتمد على خاصية التركيز كمؤشر جيني (Concentration) ومنها من يعتمد على التنوع (Diversification) كمعامل "هير فندال – هيرشمان" الذي يعتبر الأكثر شيوعا، وتتقارب هذه المؤشرات في نتائج قياسها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي **(الخطيب، 2011، صفحة 210)، ويمكن إيجاز اهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي كما يلي دون التفصيل فيها (مجلخ و بشيشي، 2022، الصفحات 52-53)**:

1. **مؤشر هرفندال – هيرشمان(Herfindahl–Hirschman Index – HHI)**: بعتمد هذا المؤشر على قياس البنية التركيبية للمتغير ومدى تنوعه، حيث يتم استخدامه لقياس التنوع في تركيبة ظاهرة ما والتغيرات الهيكلية التي تطرأ على مكوناتها، ووقد استخدم هذا المؤشر بصفة واسعة لقياس التنوع ويعرف بالعلاقة الآتية:

$$HHH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: حيث N عدد النشاطات؛ xi قيمة المتغير في النشاط i، x القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و1 فاذا كانت قيمته قريبة من الصفر هذا يعني وجود تنويع ت وأما إذا كانت قيمته 1 فهذا يعني تركز في قطاع واحد.

2. **مؤشر Ogive (the Ogive index)**:

استخدم لأول مرة من قبل Tress في 1938 ويعطى المؤشر بالعلاقة

$$OGV = \sum_{i=1}^{N} \frac{\left(S_i - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث: N عدد القطاعات في الاقتصاد؛

Si اسهام كل قطاع إلى اجمالي اسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

فاذا كان المؤشر مساويا للصفر فان النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد، بينما كلما ارتفعت قيمته دل على ضعف التنويع وتركزه في قطاع معين.

3. **مؤشرEntropy (Entropy Index)**:

كان الاقتصادي Attaran أول من استخدم هذا المؤشر لقياس التنويع الاقتصادي في 1986 في و.م.أ ويعرف وفقا للعلاقة التالية:

$$ENT = \sum_{i=1}^{N} Si\ In\left(\frac{1}{Si}\right)$$

حيث: N عدد القطاعات في الاقتصاد؛ Si : اسهام كل قطاع إلى اجمالي اسهام كل القطاعات في الاقتصاد، in: لوغاريتم

فاذا كان المؤشر مساويا للصفر فان النشاط الاقتصادي مركز على قطاع واحد وضعف التنويع، بينما كلما ارتفعت قيمته دل على توزيع الاقتصاد على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية. وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد.

4.نموذج المداخلات والمخرجات (in put– out put model):

الفكرة الأساسية لهذا النموذج جاء بها الاقتصادي الأمريكي Leontief في سنة 1941 لوضع هيكل الاقتصاد الأمريكي من خلال تطوير نموذجا اقتصادي يوضح العلاقة بين المدخلات والمخرجات ويسمى كذلك بنموذج التشابك القطاعي لليونتيف.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للعناقيد الصناعية

ظهرت فكرة العناقيد الصناعية كأحد التوجهات التنموية التي تسعى إلى تحسين فرص تنافسية هذه المؤسسات، باعتبارها تمثل أحد الأطراف الفاعلين والمشاركين ضمن العنقود الصناعي إلى جانب مؤسسات أخرى، وذلك في اطار تخصص محدد ضمن صناعة معينة كنظام مترابط، يساهم في رفع مستوى نمو وتنافسية اقتصاديات الدول، وقد حظيت فكرة إقامة عناقيد صناعية بقبول متزايد في السنوات الأخيرة لدى واضعي السياسات التنموية في العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، أين أصبحت تتبنى برامج لتنميتها ودعمها ضمن خططها التنموية للرفع من مستوى نمو وتنافسية اقتصاداتها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم العناقيد الصناعية

تعتبر العناقيد الصناعية من بين الاستراتيجيات الحديثة المتبعة في العديد من دول العالم، والهادفة لتنمية وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ومساعدتها في التغلب على المشاكل التي تعاني منها والناتجة أساسا عن صغر الحجم **(جباري و العوادي، 2024، صفحة 36)**.

الفرع الأول: نشأة العناقيد الصناعية

وجدت العناقيد الصناعية لأول مرة في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وكان من الأوائل الذين اهتدوا إليها بانياسكو 1977 و جاكومو بيكاتيني 1979 و سيباستيانو بروسكو 1982 و سيلنيو غوليو 1982 و جوجيو فوا 1983 ، وقد أثارت قدرا كبيرا من الاهتمام لدى علماء الأعمال التجارية، ويقر الباحثون بالدور الهام الذي قامت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الايطالي الذي هو إلى حد كبير حصيلة تنظيم الاقتصاد في شكل تكتلات أو عناقيد صناعية، وتمثل تجربة ايطاليا واحدة من أكبر التجارب المتعلقة بالعناقيد الصناعية نجاحا، ولا تزال النقطة المرجعية الرئيسية في المناقشات الأكاديمية ومناقشات السياسة العامة التي تدور حول تكتلات الشركات الصغيرة والمتوسطة **(بن طيرش و بوسالم، 2017، صفحة 87)**.

وتنشأ العناقيد الصناعية إما بصورة عفوية كما يحصل في كثير من البلدان المتقدمة النمو مثل: إيطاليا وإما نتيجة لمبادرات تدخلية وسياسات دعم حكومية تهدف إلى تحفيز إقامة الروابط، كما هي الحال في الدنمارك والعديد من المناطق والبلدان النامية مثل: شيلي، وفي كلا الحالتين، لا تخلق قوى السوق، وحدها المستوى الأمثل من التعاون بين الشركات، لأن التعاون مرده في العادة إلى انخفاض تكاليف المعاملات أو ارتفاع مستوى الثقة أو الاثنين معا، غير أن السياسة التدخلية الفعّالة ترتكز على أفضل الممارسات، وهذه الأخيرة تكون في معظمها مكملة لقوى السوق **(بن طيرش و بوسالم، 2017، صفحة 87)**.

ويعتمد وجود نمط من أنماط العلاقات الصناعية داخل العنقود على أساس نشأة العنقود وأيضا على المرحلة التي يمر بها، وتتعدد أسباب نشأة العناقيد الصناعية وغالبا ما تكون هذه الأسباب هي ظروف سابقة عملية التكوين فقد تنشأ العناقيد نتيجة لأبحاث ودراسات قامت بها إحدى الجامعات أو المراكز البحثية أوضحت فيها أهمية إنشاء العناقيد وطرق تكوينها **(عبيرات و بن النوي ، 2013، صفحة 80)**.

كما تنشأ العناقيد الصناعية نتيجة للطلب على المنتج النهائي أو وفرة عوامل الإنتاج، كما قد تنشأ نتيجة لزيادة الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة بما يدفع لإنشاء العنقود، وأحيانا يفضل المنتجون التواجد بجانب عوامل الإنتاج أو في الأماكن التي تتوافر فيها الصناعات المغذية، وبالتالي ينشأ العنقود، وبمجرد الانتهاء من عملية تكوينه وبداية عملية الإنتاج يبدأ العنقود بالتطور والنمو خاصة إذا ما توافرت المؤسسات المحلية الداعمة والمساندة للعنقود، وإذا ما استغلت المنافسة المحلية بين الشركات العاملة، كما يظهر الموردون المتخصصون وتبدأ عملية التركيز المعرفي داخل العنقود وتعمل المؤسسات المتخصصة على توفير الأبحاث البيئية الأساسية والتدريب المتخصص للعاملين، وتستمر عملية التطور ونمو العنقود طالما كان هناك ظهور لشركات ومؤسسات جديدة، واختفاء لشركات أخرى، وقد يستمر تطور العنقود لعدة قرون **(لخلف، 2012، صفحة 92)**.

بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور في سنة 1990 عندما قام العالم الاقتصادي Michael Porter بإصدار كتابه الشهير " الميزة التنافسية للأمم "، وهذا الكتاب أحدث ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية، حيث قام الكاتب بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية، ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات، أطلق عليها وصف العناقيد الصناعية، فبعد العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول، توصل إلى أن أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي وإيجاد مناخ استثماري جاذب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد وجد أن أفضل بيئة لهذه الشركات هي بيئة العناقيد الصناعية التي كثيرا ما يطلق عليها مصطلح التجمعات الصناعية **(Ketels, Lindqvist, & Sölvell, 2006, p. 09)**.

الفرع الثاني: مفهوم ومكونات العناقيد الصناعية

تعرف العناقيد الصناعية على أنها: "تجمعات جغرافية محلية، إقليمية وعالمية لعدد من المؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية"، وهو ما يشير إلى أن العنقود الصناعي عبارة عن "تمركز جغرافي لمجموعة من المؤسسات والهيئات تتكامل وتترابط فيها بينها في مجال معين، وهذا وفقا لعلاقات ناجمة عن تشابه أهدافها، وهذا في إطار تحقيق ميزة تنافسية، ويمتد هذا التمركز جغرافيا من مدينة أو دولة أو حتى إلى إقليم آخر.

أو أنها:" شبكات إنتاجية تنشأ نتيجة الترابط الشبكي بين المؤسسات التي لها نشاطات متكاملة ومتشابهة، يتم تقسيم العمل فيما بينهم، بما في ذلك الموردين، العملاء، هيئات إنتاج المعرفة (الجامعات، المعاهد، مراكز اليقظة التكنولوجية) كل هذا في إطار تحقيق سلسلة للقيمة المضافة للمنتج **(حليمي، 2019، صفحة 55)**.

وعلى هذا الأساس، فإن العنقود عبارة عن سلسلة من الصناعات المترابطة، تتميز بالتعاون والتنسيق فيما بين العلاقة فيما بين عناصرها، وذات العلاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج، أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية. هذه الصناعات المتميزة تستطيع أن تنافس على المستوى المحلي والعالمي، عندما تتشكل الشركات والمؤسسات لتحقيق ربحية أعلى. ويقول بورتر في هذا المجال، أن العناقيد تستطيع التأثير في التنافس من خلال ثلاثة طرق **(Porter, 1998, p. 78)**:

- زيادة الإنتاجية من الشركات في العنقود.
- قيادة الإبداع في مجال النشاط.
- ج استحداث أعمال جديدة في المجال.

ومما سبق يتبين أنه ليس هناك تعريف وحيد للعناقيد الصناعية، ومنه يمكن صياغة تعريف إجرائي كتالي: العناقيد الصناعية هي عبارة عن تركيز جغرافي لمؤسسات صناعية يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك، يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها مواصفات مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها وغيرها من العوامل، ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية.

وانطلاقا من هذه التعريفات السابقة، يلاحظ أن العناقيد الصناعية يمكنها أن تتضمن العناصر التالية **(بن طيرش و بوسالم، 2017، صفحة 88)**:

- المنتجين والموردين للمدخلات الأساسية (مواد خام للإنتاج، المعدات، الآلات....)؛
- موردي خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة؛
- قنوات التسويق؛
- منتجي المنتجات المكملة؛
- الشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة، أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة؛
- الهيئات الحكومية وغير الحكومية (الجامعات، معاهد التدريب)؛
- هيئات المواصفات والجودة والتقييس؛
- مؤسسات التدريب والتكوين المهني؛
- النقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب، التعليم، المعلومات والبحث العلمي والدعم الفني.

وهو ما يمكن تجسيده من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): مكونات العنقود الصناعي

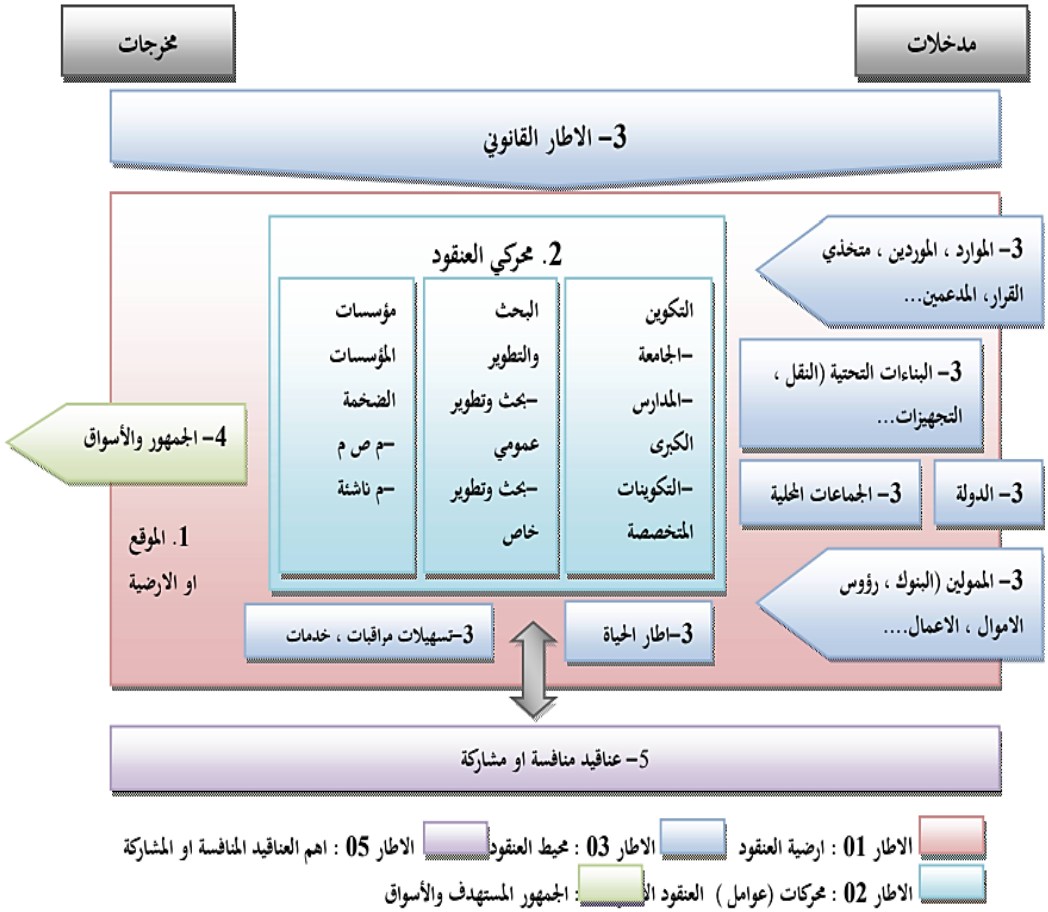

المصدر: (طروبيا، 2019، صفحة 23).

الفرع الثالث: آلية عمل العناقيد الصناعية ومراحل تشكلها

أولا: ألية عمل العناقيد الصناعية

تقوم آلية عمل العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية، ومن خلال تضافر هذه المبادئ يمكن للتجمع أن يصل للتنافسية المطلوبة. وفيما يلي شرح لهذه المبادئ وطريقة عملها وتأثيرها في العنقود والشركات العاملة فيه **(جباري و العوادي، 2024، الصفحات 42-43)**:

- **التركز الجغرافي:** تجتمع الشركات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة، وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية، وتنضم الشركات إلى هذا العنقود رغبة منها في خفض التكاليف، والحصول على مزايا الحجم.
- **التخصص:** بمقدار ما تكون هذه الشركات متمكنة من تخصصها وسباقة في تطوير منتجاته بقدر ما يكون التجمع قادراً على النجاح.
- **المنافسة:** وهو الذي يحافظ على زخم النشاط في العنقود، فالتنافس بين الشركات هو الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الابتكارات وتطوير المزيد من التقنيات.
- **التعاون:** مع تطور العنقود تتعزز علاقات التبادل بين شركاته وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس.

ثانيا: مراحل حياة العناقيد الصناعية

عملية نمو وتطور العنقود عملية مستمرة وطويلة الأمد قد تمتد لعدة عقود، وأغلب العناقيد الحالية نشأت بصورة طبيعية ولم يكن هناك سياسات محددة لصنعها، ويمر العنقود بمراحل متعددة تشكل دورة حياته، وتؤثر إمكانات العنقود على طول كل مرحلة من هذه المراحل كما تلعب العوامل الخارجية دورا فيها، وتبدأ بـ (كافي و محبوب، 2018، الصفحات 177-178):

1-مرحلة **التجميع:** تبدأ بتجمع عدد قليل من الشركات التي تعمل في صناعة معينة في موقع جغرافي محدد، ومن حولها عدد قليل من المؤسسات المساعدة.

2-مرحلة الظهور (الجنين): تدخل بعض الشركات بعلاقات تعاون ومشاريع مشتركة، والتي قد يطلقها تبني اختراعات معينة أو العمل على ابتكار منتجات جديدة أو دخول استثمارات جديدة خصوصا الأجنبية منها.

3 مرحلة النمو: يبدأ عدد الشركات بالتزايد ويستقطب المستثمرين (المقلدين والمنافسين)، ويظهر مزيد من الروابط والمشاريع المشتركة بين الأعضاء، وتظهر هيئة أو جهة تحالف تمثل العنقود ككل، ويبرز اسم العنقود في هذه المرحلة كأحد العناقيد النشطة في صناعته.

4 مرحلة النضوج: عندها تصبح عملية الإنتاج والترابط بين شركات العنقود عملية روتينية، وتشهد ازدياد عدد الشركات الجديدة والمنبثقة، كما تزداد الاستثمارات الأجنبية، وفي هذه المرحلة يتم التركيز على السعر كأساس للتنافسية، ويبدأ العنقود يطور علاقات خارجية مع عناقيد أو نشاطات أو مناطق أخرى.

5-مرحلة التحول: وتحدث عندما تتغير التقنيات وعمليات الإنتاج ويتم استبدال منتجات العنقود بمنتجات أخرى جديدة أقل تكلفة وأكثر كفاءة، عندها بدأ العنقود بالتحول إلى عنقود أو عناقيد جديدة تعمل بمنتجات ونشطات جديدة أو تقوم بتغيير بسيط في المنتجات مع تغير طريقة الإنتاج.

ويمكن تلخيص مراحل حياه العناقيد الصناعية في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: مراحل حياة العنقود

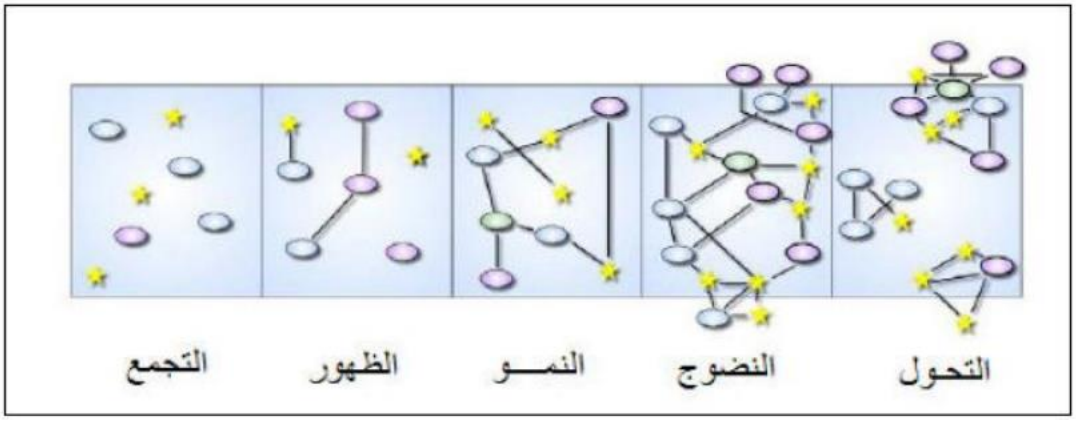

المصدر: (صندوق التنمية الصناعية السعودي، 2008، صفحة 12).

المطلب الثاني: خصائص العناقيد الصناعية والمزايا المحققة

الفرع الأول: خصائص العناقيد الصناعية

توجد العديد من الخصائص والسمات التي يتميز بها العنقود الصناعي، الأمر الذي يترتب عليه زيادة أهميتها، بدءا بالمؤسسات الداخلة ضمنها ووصولا إلى اقتصاد الدول ككل، ويمكننا توضيح أهم خصائصها في النقاط التالية **(بلايلية و بوفاس، 2022، صفحة 230)**:

– قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج و بتكاليف أقل نسبيا من استيرادها، مما سيؤثر إيجابيا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية، وكلما كان اتجاه الصناعات المدعمة والمرتبطة نحو إنتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الإنتاج كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور و المنافسة عالميا، فنجد مثلا بأن هناك العديد من الصناعات التي تدعم صناعة الأحذية الإيطالية وترتبط بها مباشرة مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز عالميا؛

– هي عبارة عن تجمع جغرافي لمؤسسات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضاعفة وعلاقات رابطة رأسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية، كذلك توافر خلفية اجتماعية وسلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية، أيضا شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة التي تساعد الكيانات الاقتصادية المختلفة، والتي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية كالجامعات والمعاهد التعليمية؛

– النطاق الجغرافي للعنقود الصناعي، يمكن أن يكون بين مدينة، أو مجموعة مدن، أو دولة بأكملها، وتستطيع أن تصل إلى مجموعة من الدول المتجاورة؛

بناء على الخصائص السابقة يتسم العنقود الصناعي بخصائص استاتيكية وديناميكية، تساهم في مجملها في رفع تنافسية الاقتصاد ككل، حيث تركز الخاصية الأولى على تخفيض نفقات التبادل في مراحل العملية الإنتاجية بما يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل، أما الخاصية الثانية فتتضمن سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة القدرة التكنولوجية والمعرفية للعنقود، من خلال دعم نظام التعلم الذي يساهم في التنوع الضمني بين التجديد التكنولوجي وتدفق المعارف، وهو ما يؤدي بالنهاية إلى تطوير القدرات الإنتاجية، بما فيها خلق منتجات جديدة تساهم في إعادة تشكيل الأسواق **(حليمي، 2019، صفحة 55)**.

الفرع الثاني: مزايا العناقيد الصناعية

ويتحقق من تكوين العناقيد الصناعية العديد من المزايا . نوجز أهمها فيما يلي **(كافي و محبوب، 2018، صفحة 177)**

– زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل؛

– تحقيق وفرات خارجية، كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين في مدخلات التصنيع؛

– تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية للمنتجات؛

– تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل؛

- المساهمة في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجية؛
- الحصول على مزايا الحجم الكبير؛
- يساعد في تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة؛
- تخفيض معدلات البطالة؛
- نمو مجموعة من المهارات الخاصة بقطاعات معينة، والمسائل المشمولة بمسائل فنية ومالية ومحاسبية؛
- التنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعرفة؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية؛
- رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأعضاء العنقود؛
- القدرة على حل المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال التعلم التبادلي؛
- التعاون في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع التكلفة.

المطلب الثالث: أنواع العناقيد الصناعية وأشكال العلاقات داخلها

الفرع الأول: أنواع ومظاهر العناقيد الصناعية

أولا: أنواع العناقيد الصناعية

تعتبر العناقيد الصناعية واحدة من أهم الركائز التي يعتمد عليها في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ويحظى بأشكال عديدة. حيث تختلف أنواع العناقيد الصناعية حسب المعايير التي ينظر لها منها، ويتمثل أهمها في:

- **حسب مكان التركز:** تتخذ العناقيد في العادة صيغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي محدد وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني أو الإقليمي، وتعتمد درجة تركز الصناعة في إقليم بعينه على تطور وسائل النقل والاتصالات والتكنولوجيات **(حليمي، 2019، صفحة 60)**.
- **حسب هيكل العنقود:** وقد قسمت العناقيد الصناعية حسب هيكلها إلى أربعة أنواع لكل منها نوعية مختلفة من العلاقات بين الشركات وسياسة مختلفة في رفع التنافسية، وهي:
- **العناقيد المارشالية:** نسبة للاقتصادي الفريد مارشال، والتي تضم عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، والتي ترتبط ببعضها بعلاقات تبادل وتعاون، وتحظى بدعم حكومي كبير لتطوير تنافسيتها **(حليمي، 2019، صفحة 60)**.
- **عناقيد المركز والأذرع:** وهي التي تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات، وقد يضم العديد من الشركات التي تستخدم منتجات الشركات الكبرى، وعلاقة التعاون هنا هي بين الشركات الكبرى والصغرى ولكنها مفقودة بين الشركات المتنافسة **(بن طيرش و بوسالم، 2017، صفحة 93)**.
- **عناقيد منصات الفروع:** تتكون من فروع المؤسسات الدولية متعددة المصانع وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بينها.

- **عناقيد المراكز العامة:** يقوم هذا النوع على التوأمة بين مقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز النشاطات العامة الكبيرة، كالجامعات، القواعد العسكرية، والمكاتب الحكومية، وتكون العلاقة وفقا لعلاقة بائع (المورد) وعميل (المراكز) **(حليمي، 2019، صفحة 60)**.
- **حسب المنتج:** حسب المنتج يمكن أن يصنف العنقود على أنه عنقود صناعة السيارات كما في (ديترويت وجنوب ألمانيا)، أو عنقود خدمات مالية (لندن ونيويورك)، أو خدمات سياحية أو إعلامية (هوليوود)، أو عنقود صناعة الاتصالات (ستوكهولم في فنلندا)، أو حاسبات وبرامج حديثة (وادي السيليكون في أمريكا وبنجالور في الهند)، أو عنقود صناعة الأزياء والسيراميك (جنوب إيطاليا) **(بن طيرش و بوسالم، 2017، صفحة 91)**.
- **حسب نوع الترابط:** تصنف العناقيد الصناعية حسب هذا المعيار إلى:
- **عناقيد مترابطة رأسيا:** تظهر هذه العناقيد بين مؤسسات تنتمي إلى مستويات مختلفة في سلسلة القيمة المضافة، كقيام احد المؤسسات بإنتاج منتج نهائي أو جزء منه لصالح مؤسسة أخرى، تكون غالبا اكبر حجم، وفقا لمواصفات محددة **(عبود و توايتية، 2014، صفحة 165)**؛
- **عناقيد مترابطة أفقيا:** وهي عناقيد تتكون من الصناعات التي من الممكن أن تتشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية، وتستخدم تكنولوجيا متشابهة أو مهارات متشابهة للقوى العاملة، أو التي تحتاج إلى موارد طبيعية متماثلة **(بلايلية و بوفاس، 2022، صفحة 232)**.

- **العناقيد الصناعية حسب درجة التخصص:** وقد يصنف العنقود حسب درجة التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة، أو في تخصصه في سوق جغرافي معين، أو في شريحة معينة من الأسواق والعملاء، وكمثال على ذلك صناعة الأحذية، ففي شمال إيطاليا يوجد عنقود متخصص في صناعة الأحذية يركز على التصاميم والأسماء التجارية ويتمتع بمستوى عال من الأجور ويستهدف المستهلكين مرتفعي الدخل، وفي البرتغال هناك عنقود يعتمد على قصر دورة الإنتاج ومواكبة الموضة ويستهدف متوسطي الدخول في أوروبا، أما في الصين فإن التركيز يتم على كثافة الإنتاج في الأحذية منخفضة التكلفة والسعر **(بن طيرش و بوسالم، 2017، صفحة 92)**.
- **العناقيد الصناعية حسب الحجم:** أما حسب الحجم فقد يكون العنقود صغيرا أو كبيرا حسب معايير الدراسة والتي قد تعتمد على حجم المبيعات أو الانتشار الجغرافي أو عدد الشركات أو نسبة إيجاد فرص العمل أو غيرها من المعايير، ومن حيث العدد تفترض منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن العنقود الصناعي يجب أن يحوي 100 مؤسسة على الأقل من المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ليصل إلى الحجم الحدي لمستوى الفاعلية (الديناميكية) الداخلية الذي يمكنه مقاومة أي صدمات خارجية أو ضغوط، كفقدان إحدى الشركات أو المؤسسات، وصغر حجم العنقود قد يكون له أثر سلبي يتمثل في إمكانية خسارة كل المنافع التي تم اكتسابها خلال تنميته كخسارة الشركات والموارد والعمالة الماهرة، وكلما كبر حجم العنقود الصناعي كان أكثر جذبا للعمالة المتخصصة والموردين وجميع المؤسسات الأخرى **(بن طيرش و بوسالم، 2017، صفحة 93)**.

ثانيا: مظاهر العناقيد الصناعية

تتعدد مظاهر العناقيد الصناعية وفقا للعلاقات الترابطية بين المؤسسات، ويتمثل أهمها في:

1-المناطق الصناعية: وهي نموذج هجين من التنظيم يجمع بين المنافسة والتعاون، كما أنها التكتل المكاني للأنشطة على أساس تقسيم العمل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية نفسها، حيث يتم دمج مختلف العلاقات الصناعية بين هذه المؤسسات، والمجتمع المحلي، والأسواق، وبالتالي فالمنطقة الصناعية هي عبارة عن تجاور جغرافي لأكثر من مؤسسة (صغيرة ومتوسطة)، تتسم إما بتكامل عمودي أو أفقي أثناء مراحل العملية الإنتاجية **(Bocquet & Mothe, 2009, pp. 103-104).**

2- اتحادات المصدرين: يعبر هذا المظهر على التجمع الطوعي للمؤسسات بهدف تعزيز تنافسية منتجاتها وخدماتها في الأسواق الخارجية، يجمع بين خمس (5) حتى خمسين (50) مؤسسة، في إطار تعاون استراتيجي متوسط أو طويل الأجل، يساهم هذا المظهر في توفير معلومات عن الأسواق العالمية، فضلا على أنه يعتبر قناة رئيسية للتصدير والاستيراد، يتم دخول المؤسسات من خلاله في شكل مؤسسة واحدة كبيرة مع احتفاظهم باستقلاليتهم المالية القانونية والإدارية، هذا التجمع يمكن أن يقوم بتصدير منتجات متنوعة، وللإشارة فان تجمع المؤسسات في إطار اتحادات المصدرين هو نتيجة نقاط الضعف المشتركة التي تعاني منها هذه المؤسسات والتي تشكل السبب الأساسي لذلك **(داي، 2014، الصفحات 24-25)**؛

03-أنظمة الإنتاج المحلية: يشير هذا المظهر إلى التحاور المحلي حول مهن صناعية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مؤسسات كبيرة، في إطار تكوين شبكة واسعة من الترابط تؤسس في الأخير نظام إنتاج محلي، هدفه تحقيق وفورات خارجية ودعم المؤسسات المحلية للمنطقة من أجل تنشيط البيئة الاستثمارية **(عادل و بوشناقة، 2011، صفحة 04)**؛

الفرع الثاني: أشكال العلاقات الصناعية داخل العنقود الصناعي

تشتمل على الصور المختلفة للعلاقات الصناعية ومن أهمها **(زايري، 2007، الصفحات 176-177):**

1. التعاقد من الباطن: أي أن تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى وفقا للمواصفات التي تحدده الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها، وهو نمط من أنماط العلاقات الأفقية، ويأخذ العديد من الأشكال نذكر منها: التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية، التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص، التعاقد من الباطن مع المورد؛

2. التزويد الخارجي: يعني قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلاً من إنتاجها داخليا وهي نوع من العلاقات الرأسية، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات الصغيرة أو المتوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأم؛

3. التحالفات الاستراتيجية: هو نوع آخر من أشكال التعاون والعلاقات المتطورة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وبرامج التدريب والتسويق المشترك وتهدف هذه التحالفات إلى تخفيض التكاليف والاستفادة من تنوع الخبرات في ظل وجود بنية أعمال ناضجة ومتطورة.

4- أقطاب التنافسية: والتي تشر للأوساط الابتكارية التي تتوطن فيها مجموعة من المؤسسات بمختلف أحجامها، والتي تظهر عن طريق الشراكة النشطة بين الصناعة، مراكز الأبحاث والتطوير، الجامعات، ومؤسسات التدريب، وهذا بهدف تشجيع التجديد التكنولوجي وتطوير الأسواق، وقد كانت الانطلاقة الفعلية لهذه السياسة سنة 2005 من طرف المؤسسة الفرنسية للتخطيط الجهوي و الجاذبية الإقليمية، ومنه فالأقطاب التنافسية هي تجمع المؤسسات هدفها تحفيز وإدارة تدفق المعارف والتقنيات مناصفة مع الجامعات، الأسواق ومعاهد البحوث في إطار إحداث مشاريع تعاونية في هذا المجال، مع خلق بيئة تكنولوجية ملائمة لتطوير هذه المشاريع **(داي، 2014، الصفحات 24-25).**

المطلب الرابع: انعكاسات تطبيق نموذج العناقيد الصناعية على اقتصاد الدولة

تسعى العديد من دول العالم خلال المرحلة الراهنة إلى رفع معدلات نموها الاقتصادية والتنافسية بشكل عام، لذلك فقد اتجهت غالبيتها لتبني نموذج العناقيد لما يحققه من أهداف وآثار تنموية متميزة. وهو ما سوف نستعرض آثاره على المستويات التالية:

أولا: أثر العنقود على تحسين مستوى معيشة المواطنين

تساهم العناقيد والتجمعات الصناعية في تحسين مستوى معيشة المواطنين، من خلال توفير المزيد من فرص العمل، وكذا توفير مصادر جديدة للدخل (بشكل مباشر)، ومن خلال تأثيرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية (بشكل غير مباشر)، إذ أنها تؤثر بشكل فعال على تخفيض معدلات الفقر، لاسيما إذا ما تركزت هذه العناقيد في المناطق الريفية، وفي القطاعات الصناعية كثيفة العمالة، هذا فضلاً عن دعمها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تسهم بالنسبة الأكبر في مجال تشغيل العمالة بالعديد من الدول، **(الرفاعي و الزيني، 2019، صفحة 456).**

ثانيا: أثر عناقيد الصناعات على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي

إن من شأن الصناعة على هيئة عنقود، أن تحدد مدى التنافسية من حيث مواطن الضعف ومواطن القوة، والفرص في الصناعة وما يرتبط بها من أنشطة. حيث تستطيع الصناعات المتميزة المنافسة محلياً وعالمياً، وذلك عندما تتشكل الشركات والمؤسسات المرتبطة بها لتكون عنقوداً صناعياً متكاملاً تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى لجميع الأطراف، من خلال خلق بيئة من المنافسة تؤدي إلى رفع مستوى وجودة الإنتاج، إن أهم سمة تتسم بها هذه العناقيد هي إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج، وبتكاليف أقل من الاستيراد، مما يؤثر إيجابيا على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالم **(الرفاعي و الزيني، 2019، الصفحات 457-458).**

ثالثا: أثر العناقيد على خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر

تعد العناقيد الصناعية من بين أدوات سياسيات الحد من الفقر ومساندة الفقراء من خلال النقاط الموالية: اختيار موقع العنقود؛ فمع ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية، تساهم إقامة عناقيد صناعية وزراعية في توفير الدخل للفقراء في تلك المناطق ، وكذلك – زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أغلب المؤسسات الداخلة في العنقود، فمع اعتمادها على عمالة غير ماهرة ومهمشة في المجتمعات الفقيرة خاصة في المراحل الأولى من العملية الإنتاجية، يحتاج بعدها العنقود إلى عمالة ماهرة في مراحل متقدمة من هذه العملية وبالتالي يخلق نوع من التوازن الذي يبدو واضحا في تصنيف العمالة وفقا لمراحل العملية الإنتاجية، وهو ما ينعكس على زيادة الدخل،

وتخفيف حدة الفقر؛ إضافة إلى انشاء المؤسسات الجديدة مما يوفر من فرص العمل انطلاقا من خاصية التركز الجغرافي في المؤسسات الصناعية مختلفة الحجم، حيث تساهم هذه الخاصية في توليد العديد من المؤسسات الصغيرة من خلال المؤسسات الكبيرة، وبالتالي زيادة فرص التشغيل والتخفيف من حدة الفقر **(Andadari, 2008, p. 36)**

رابعا: أثر العناقيد الصناعية على نشاط المؤسسات

– **زيادة الإنتاجية:** التكامل بين المؤسسات الإنتاجية المختلفة الحجم، والتي تنتمي إلى سلسلة التوريد من شأنه أن يمكن المؤسسة من استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل أمثل، ويعود سبب ذلك إلى **(Andadari, 2008, p. 37):**

- زيادة فرص التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل بين المؤسسات الداخلة في العنقود؛
- خلق وسط من المنافسة نتيجة تركز المؤسسات الصناعية المتماثلة بالقرب من بعضها البعض، الأمر الذي يدفع المؤسسات داخل العنقود إلى التطوير المستمر لمنتجاتها، وأساليب الإنتاج والتسويق وغيرها.

كذلك يبرز رفع مستوى الإنتاجية التي تحققها المؤسسات الداخلة في العنقود إلى عوامل أخرى، يتمثل أهمها في (Rawat, Raj , & Vijita , 2017, pp. 24-25):

– **تخفيض تكلفة النقل والمواصلات:** حيث يساعد التركيز الجغرافي للمؤسسات الصناعية للعنقود إلى تخفيض تكلفة النقل اللازمة لنقل المدخلات وهو ما يحقق ميزة لوجيستية للعنقود، وهذا بأسرع وقت وبأقل تكلفة، ويرتبط تحقيق هذه الميزة بمدى جودة البنية التحتية للإقليم الذي يعمل به العنقود؛

– **تخفيض تكاليف الصفقات:** ويكون هذا نتيجة للتقارب الجغرافي لمؤسسات العنقود، حيث تزداد فرص هذه المؤسسات في التأثير على السوق من خلال توسيع وزيادة إنتاجيتها وأنشطتها، مع الإشارة أن تكاليف الصفقات تعبر عن كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، كجمع المعلومات، التفاوض، الإشراف، وبالتالي العلاقة بين زيادة وتكاليف الصفقات تعبر عن درجة تنوع المنتجات، ودرجة التكامل الرأسي الموجود بين مؤسسات العنقود، والتي تنعكس بدورها على معدلات المدخلات والمخرجات؛

– **انخفاض تكلفة المخزون:** ويكون نتيجة تخصص كل مؤسسة من مؤسسات العنقود في إنتاج بعض المواد التي تحتاجها مؤسسة أخرى كمدخلات في العملية الإنتاجية، فبذلك تكون هناك سرعة تداول المدخلات دون الحاجة إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون.

خامسا: زيادة القدرة على التجديد التكنولوجي

تتحدد قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التجديد التكنولوجي من خلال التعاون والمشاركة مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة، من هذا المنطلق تعد العناقيد الصناعية احد السبل الفاعلة لتهيئة الإطار المناسب والمحفز لنشاط التجديد التكنولوجي، باعتبارها إطار مؤسسي قوي داعم للتكنولوجيا والأعمال والبنية التحتية له، يضم كافة الفاعلين داخل هذه السلسلة، وبالتالي يساهم العنقود بتكوين ما يصطلح عليه سلسلة الابتكارات، التي يكون

إطارها تشابك بين المؤسسات، الجامعات، مراكز الأبحاث، ومؤسسات الصناعات الداعمة الحكومية وغيرها، وهذا بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة **(Banji & McCormick, 2007, pp. 43-44)**.

سادسا: أثرها في تكوين مشروعات جديدة

نظرا لسهولة الحصول على المعلومات الأساسية اللازمة للتعرف على الفرص السوقية المحتملة والمخاطر، والعقبات التي تواجه العنقود، يمكن أن تظهر مشروعات جديدة تضاف إلى مؤسسات العنقود بصفة المساعدة والدعم له في مواجهة المخاطر السابقة، وهذا نتيجة انخفاض القيود والحواجز التي يفرضها العنقود على انضمام المؤسسات الجديد له، وكذلك ما يساهم في خفض مخاطر الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الجدد، الأمر الذي يؤدي إلى التحفيز والتشجيع إلى تكوين مشروعات جديدة تساهم في خلق أسواق جديدة، بما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعة، وتحسين المنتجات وزيادة إنتاجية هذه المؤسسات، وهذا عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد بالشكل الذي ينعكس في النهاية على زيادة صادرات العنقود (Rawat, Raj , & Vijita , 2017, pp. 24-25)

المبحث الثالث: الدراسات المرجعية حول العلاقة بين العناقيد الصناعية والتنويع الاقتصادي

نظرا لأهمية موضوع التنويع الاقتصادي في اقتصاد أي بلد فقد حظي باهتمام الباحثين من كل صوب، وفيما يلي سنحاول استعراض أهم الدراسات التي تناولت استراتيجيات دعم التنويع الاقتصادي، حيث سنبدأ بالدراسات الأجنبية، ومن ثم المرور للدراسات العربية ونختم بالدراسات الجزائرية محاولين استخراج فجوة بحثية، نسعى من خلال هذه الدراسة معالجتها.

المطلب الاول: الدراسات المرجعية باللغة العربية

يعد اقتصاد الكثير من الدول العربية ريعي او يعتمد على مورد واحد سواء نفطي او غازي او سياجي او حتى زراعي ما جعل الدول العربية تتبنى سياسات مختلفة لتنويع اقتصادها بغية الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وخلق مناصب عمل، وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع:

1-دراسة (كريم، 2023)، والمعنونة بـ: « دور استراتيجية العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر صناعة الأثاث دراسة حالة-»

انطلق البحث من فرضية أساسها بأن العناقيد الصناعية تعد ابرز أنواع البيئات المشجعة لتنمية الصناعات المتوسطة والصغيرة، لما تحققه من وفورات الحجم للمدخلات وتحقيق الحجم الأمثل لاستعمال الطاقات الإنتاجية، أما هدف البحث فيتمحور حول ابراز مفهوم العناقيد الصناعية وأهميتها وخصائصها، وتحليل واقع العناقيد الصناعية في مصر، وقد استنتج البحث ات العناقيد الصناعية شكل ناجح للعلاقات التشابكية بين المشروعات المختلفة، ويعتمد تجاحها على وجود ترابط قوي.

2-دراسة (فاروق احداد، 2022)، والمعنونة بـ: « التجربة المصرية فى إنشاء العناقيد الصناعية ودورها كنواة للمجتمعات الصناعية المتكاملة: دراسة حالة مدينة الأثاث بدمياط»

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العناقيد الصناعية كشكل من أشكال تحقيق التنمية الصناعية وكأحد المتطلبات الرئيسية لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تجميع عدد من الصناعات المتشابكة

والمترابطة في حيز جغرافي واحد مع الصناعات الداعمة والمغذية لها، من خلال التقارب والتعاون بين المشروعات ذات نفس سلسلة القيمة والتعرف على دورها في التغلب على الصعوبات التي تقابلها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولتحسين أداؤها ووضعها التنافسي وذلك بالتطبيق على مدينة صناعة الأثاث في مصر وبحث مدى نجاحها في تحقيق أهدافها التنموية، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان من الممكن اعتبار مدينة الأثاث بدمياط كممثل لاستراتيجية العناقيد الصناعية نواة للوصول إلى مجتمع صناعي متكاملة فى صناعة الأثاث في مصر، وخلصت الدراسة الى ان نجاح العناقيد الصناعية في أي دولة يتطلب تحقق علاقات تبادلية وتشابكية قوية بين القطاعات المختلفة إلا أن مدينة الأثاث تعانى من غياب هذه العلاقات الترابطية بين مؤسساتها المختلفة وكذلك من ضعف العلاقات التشابكية بين أنشطتها الصناعية، واعتماد بعض كياناته على موردين من الخارج، بالإضافة إلى عدم التعاون والاندماج الكافى بين المؤسسات الداخلية والمؤسسات الخارجية، كما اشارت الدراسة الى أن العديد من الكيانات ذات الصلة بصناعة الأثاث ماتزال تعمل بعيداً عن مدينة الأثاث ولم تندرج تحتها رغم تواجدها فى نفس المحافظة ومن ثم تسرب وعدم تواجد العديد من الموردين والعمال تحت مظلتها.

2-دراسة (حليمى و بوعشة، 2018)، والمعنونة بـ: « العناقيد الصناعية توجه استراتيجي لتنويع الاقتصادي المملكة العربية السعودية نموذجا-»

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية العناقيد الصناعية كتوجه إستراتيجي لبعث التنويع المستدام في المملكة العربية السعودية، من خلاله إقامة روابط ديناميكية خلفية وأمامية بين مختلف عناصر سلسلة القيمة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل جديدة. وتم التوصل إلى أن المملكة أحدثت نقلة نوعية في بعث التنويع المستدام بكافة مناطقها في الفترة 2010 إلى 2015، عبر بنائها لمدن صناعية وتجمعات عنقودية، تتوافر فيها كل مقومات البنية التحتية الضرورية للصناعة من خدمات مساندة ولوجيستية، وهذا بالشراكة مع القطاع الخاص، وبما يساهم في رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وتوفير فرص عمل للكوادر البشرية المؤهلة.

4-دراسة (الفقهاء، 2018) والمعنونة بـ: « أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين »

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب التي تحول دون قدرة العناقيد الصناعية على الإسهام في تحقيق المزايا التنافسية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني، واشتمل التحليل على أبعاد متعددة، أهمها: الدور الحكومي، ودور منظمات الأعمال نفسها لتحديد مدى إسهامها في تمكين تطور العناقيد الصناعية، إضافة إلى تحليل مدى وجود عناقيد صناعية عميقة في الاقتصاد الفلسطيني. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي الذي يهدف إلى تقييم الأسباب المحتملة لمحدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جمع البيانات الثانوية حول الأبعاد المتعددة لموضوع الدراسة؛ فقد تم تحليل البيانات ذات الصلة بالموضوع بأسلوب نوعي يمهد لإجراء بحوث كمية أو تجريبية مستقبلة.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الحكومية الهادفة إلى التنمية الاقتصادية لا تسهم في التطور العنقودي على مستوى الصناعة بسبب التوجه القطاعي والمحددات الخارجية على التنمية الاقتصادية، كما أن الشركات نفسها لا تسهم بالتطور العنقودي بسبب تشت الصناعة والمنافسة العنيفة.

المطلب الثاني: الدراسات المرجعية بالغة الاجنبية

تعرضت العديد من الدراسات في العالم لموضوع استراتيجيات دعم التنويع الاقتصادي، وفيما يلي أهم الدراسات والمقالات التي تناولت جوانب الموضوع محل الدراسة:

1-دراسة (Pisa, Rossouw, & Viviers, 2015) والمعنونة بـــ:

« Industrial Cluster Formation As A Strategy To Diversify A Sub-National Economy :Illustrations From South Africa's North West Province »

في هذه الورقة، تم استكشاف تأثير تشكيل العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنويع اقتصاد باستخدام تحليل مضاعف SAM. تم تقديم أدلة قوية لإظهار أن تكوين العناقيد الصناعية سيعزز النشاط الاقتصادي، وأوضحت هذه الورقة أيضًا قوة الروابط القائمة بين الصناعات من خلال القياس الكمي للروابط الخلفية والأمامية بين المجموعات والقطاعات ذات الصلة وعرضها بيانيًا. وبهذه الطريقة، تم تسليط الضوء على مستوى تكامل المعاملات بين الصناعات، أين أوضحت هذه الورقة، أن تكوين العناقيد الصناعية سيؤدي إلى تغيير هيكلي في اقتصاد. وقد ظهر ذلك من خلال التغييرات في التسلسل الهرمي للروابط الخلفية والأمامية لمختلف القطاعات في المحافظة. ومن المهم ملاحظة أن العناقيد الصناعية المحددة تساهم بشكل كبير في التغيير الهيكلي للمشهد الاقتصادي لاقتصاد.

2-دراسة (Jackson, 2015) والمعنونة بـــ:

« Are Industry Clusters and Diversity Strange Bedfellows? »

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحديد عدد من الأبعاد الرئيسية للعناقيد الصناعية والتنويع الصناعي التي تشير بقوة إلى أن هذين الاثنين لا ينبغي أن يكونا شريكين غريبين، بل قد يكونان بدلاً من ذلك شريكين داعمين للغاية. لقد قام الباحث بتطوير أداة وإجراءات التي يمكن استخدامها أولاً لتحديد التوزيع المعياري للصناعات ثم تقييم البنية الصناعية للمنطقة نسبة إلى تلك القاعدة. ويمكن أيضًا توقع الآثار المترتبة على المنطقة من التنويع إلى مجموعات جديدة باستخدام الأداة المقترحة.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه والاضافة العلمية

ومن خلال الدراسات السابقة نستنتج الدور الكبير الذي تلعبه العناقيد الصناعية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنسيج الصناعي في جميع الدول مهما تفاوتت درجة تطورها وتقدمها، التي طبقت هذه الاستراتيجية ، أين تم عرض مختلف الأبحاث والدراسات التي تخصصت في تحليل وتقييم استراتيجية العناقيد الصناعية، أين كان لهذه المراجع والدراسات دور متميز في ضبط الإشكالية، وتأصيل فكرة الطالب عن العناقيد الصناعية والتنويع الاقتصادي ، إذ تعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة حيث تم الاستفادة منها في بناء الإطار النظري للدراسة. اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الأهداف والأهمية، إذ أن جميع الدراسات السابقة تسعى للكشف عن دور العناقيد الصناعية في دعم النسج الصناعي، واختلفت من حيث الإشكالية، حيث ركزت الدراسة الحالية على أثرها على التنويع الاقتصادي.

خلاصة الفصل

يهدف التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على قطاع وحيد دون القطاعات الأخرى، ويعمل على توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وبالموازنة مع الانخراط المتنامي في طريق التحول ضمن حركة تدويل النظام الاقتصادي والانفتاح على الأسواق الدولية، وما صاحبه من ظهور قيم ومبادئ اقتصادية جديدة كاختلاف فلسفة التصنيع واستراتيجياته، وفي وقت لم تعد فيه الميزة النسبية هي الحافز لتفضيل صناعة عن أخرى، وإنما أصبحت الميزة التنافسية هي أساس لإنشاء وتطوير صناعات المستقبل، ظهرت فكرة العناقيد الصناعية كأحد التوجهات التنموية التي تسعى إلى تحسين فرص تنافسية هذه المؤسسات، باعتبارها تمثل أحد الأطراف الفاعلين والمشاركين ضمن العنقود الصناعي إلى جانب مؤسسات أخرى، وذلك في اطار تخصص محدد ضمن صناعة معينة كنظام مترابط، يساهم في رفع مستوى نمو وتنافسية اقتصاديات الدول، وقد حظيت فكرة إقامة عناقيد صناعية بقبول متزايد في السنوات الأخيرة لدى واضعي السياسات التنموية في العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، أين أصبحت تتبنى برامج لتنميتها ودعمها ضمن خططها التنموية للرفع من مستوى نمو وتنافسية اقتصاداتها.

الفصل الثاني: العناقيد الصناعية وواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وبخاصة الريعية منها والتي تتصف بأحادية الاقتصاد. وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، ومنه تأتي ضرورة أنجاز التنويع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات ولتحقيق التنمية المستدامة، سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي.

وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل لتحقيق هذا الهدف، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنويع اقتصاداتها، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها. وفي ظل ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري من أحادية اقتصادية واختلالات في البنية الهيكلية خلال العقود الماضية التي مرت على الجزائر، وأدت إلى هيمنة القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، بعد فشل معظم السياسات في رسم مسارات حقيقية للاقتصاد الجزائري لطالما شكلت حقيقة اعتماد الجزائر في ترقية اقتصادها على النفط، هاجسا بسبب فشلها في إيجاد بديل من شأنه حماية اقتصادها، فبعيدا عن اهتمامها في تغذية اقتصادها على الريع البترولي كان لا بد لها من احتوائها لإستراتيجية العناقيد الصناعية كمخرج يمكن من خلاله تحقيق التنويع الذي تبحث عنه.
ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تجارب دولية في تبني العناقيد الصناعية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي؛

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؛

المبحث الثالث: اعتماد العناقيد الصناعية كأداة لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: تجارب دولية في تبني العناقيد الصناعية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي

تنشأ العناقيد الصناعية إما بصورة عفوية كما يحصل في كثير من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ فرنسا؛ إيطاليا، وإما نتيجة لمبادرات تدخلية وسياسات دعم حكومية تهدف إلى تحفيز إقامة الروابط كالدانمارك والعديد من المناطق والبلدان النامية مثل شيلي، وفي كلا الحالتين، لا تخلق قوى السوق، وحدها المستوى الأمثل من التعاون بين الشركات، لأن التعاون يؤدي إلى انخفاض تكاليف المعاملات أو ارتفاع مستوى الثقة أو الاثنين معا، غير أن السياسة التدخلية الفعالة ترتكز على أفضل الممارسات، عموما هناك الكثير من التجارب ناجحة في في مجملها والجدول التالي يوضح مختلف نماذج العناقيد الصناعية.

الجدول رقم 01: نماذج عالمية وعربية للعناقيد الصناعية

المنطقة	القنعود (التجمع) الصناعي	القطاع
الو.م.أ	Silicon Valley	قطب تكنولوجي (التكنولوجيا التقنية و البرمجيات)
ألمانيا	Bavaria	قطب تكنولوجي
كوريا الجنوبية	Inchon	قطب تكنولوجي
البرازيل	Sinos Valley - Sao Paulo	هندسة البرمجيات – المنتجات الجلدية و الاحذية
فرنسا	– Minalogic -Valley Aerospace - Tenerrdis	الطاقة – التطبيقات الفضائية الجوية – التقنيات الرقمية
الصين	الحظيرة العلمية Tianjin –Zhongguancun	صناعة الدراجات الهوائية – العلوم و التكنولوجيا
الهند	Kolkata- Agra - Surat -Mumbai -Panipat	صناعة الغزل و النسيج – المجوهرات - صناعة الجلود
باكستان	Sialkot	المنتجات الطبية و و الجراحية
إيطاليا	Packaging Valley	صناعات ماكينات التغليف
مصر	القرية الذكية	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال
تونس	قطب الغزالة	تكنولوجيا الإعلام و الاتصال
المغرب	قطب الدار البيضاء – Casa Nearshore	التكنولوجيا

المصدر: (قرميط و لعوج، 2022، صفحة 14).

المطلب الاول: التجربة السعودية في مجال دعم العناقيد الصناعية

تهدف رؤية السعودية 2030 للاستراتيجية الوطنية للصناعة في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق نقلة نوعية في جوانب عديدة، منها تطوير تقنيات الإنتاج، تنويع الصناعات، وبناء قواعد صناعية تعمل على التشابك والتكامل، كل هذا من اجل تنويع مصادر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي في إطار ما يعرف بالعناقيد الصناعية.

الفرع الأول: نشأة وتطور المدن الصناعية في المملكة

تمثل المدن الصناعية شكل من أشكال التجمعات الصناعية في المملكة، تشرف عليها الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" والتي تأسست 2001، لكن الانطلاق الفعلي كان سنة 2007، حيث عملت "مدن" على تطوير الأراضي صناعية وانشاء مدن صناعية متكاملة الخدمات بما فيها الخدمات اللوجستية بالشراكة مع القطاع الخاص، الأمر الذي من شانه خلق قاعدة صناعية قوية تدفع بعجلة النمو الاقتصادي للمملكة

(saudipedia, 2023)، وتشرف بيئة مدن: حاليا على 36 مدينة صناعية قائمة مدينة صناعية قائمة وتحت التطوير تضم 5677 مصنعا منجا وتحت التأسيس و215 عقدا لوجستيا، تتوزع ما بين الرياض، الدمام، مكة المكرمة، الإحساء، سديرة، المدينة المنورة وغيرها من مدن المملكة، بإجمالي حجم استثمارات قدر بـ 401.3 مليار ريال سعودي نهاية سنة 2022 **(الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية، 2022، صفحة 30)**.

إضافة إلى ذلك تعمل على تطوير وتنمية مناطق التقنية والمتمثلة في مجمع تقنية المعلومات والاتصال، ووادي الرياض للتقنية، حيث تركز من خلالهما على الاستثمار المعرفي، واستقطاب الإبداع وتطويره، واستثمار مخرجات الأبحاث لتوظيف التقنية، عبر تأسيس مؤسسات معرفية وتوفير وظائف نوعية عالية الدخل تسهم في خلق اقتصاد معرفي، ويلاحظ عدد المصانع في المدن الصناعية بالمملكة في ارتفاع مستمر، حيث تزايد عدد المصانع من 2700 مصنع سنة 2010 إلى 5800 مصنع سنة 2015 أي انه سجل نسبة زيادتها تقدر ب 197.43 % وفي نفس الوقت ارتفع عدد المدن الصناعية من 21 مدينة سنة 2010 إلى 35 مدينة سنة 2015، أي زادت عدد المدن بنسبة 150 %، وترجع أسباب التزايد إلى حجم الدعم والحوافز المقدمة من طرف الدولة المتمثلة في تسهيل إجراءات الحصول على الترخيص الصناعي، الذي تم تحويله من ورقي إلى الكتروني، والذي أصبح الحصول على الأراضي الصناعية خلال 45 يوم، وتسليم المصانع الجاهزة خلال شهر من تقديم الطلب، كل ذلك عن طريق الموقع الالكتروني "مدن" دون الحاجة إلى الحضور إلى مقر الهيئة، فضلا عن ذلك تثبيت الإيجار إلى ريال واحد لممتر مربع في العام، والتسويق المباشر والعام لجذب الاستثمارات الكبرى للتوجه نحو المدن، إلى جانب ذلك تخصيص واحات صناعية مصممة للمرأة السعودية، وكذلك المرافق اللوجستية، وفي المقابل، انعكس تزايد عدد المدن الصناعية والمصانع على إيراداتها **(الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية، 2015)**.

وتعمل وفق استراتيجيتها عبر (4 خطط) لتطوير الصناعة تنتقل بها من التأسيس إلى التحول بالمواءمة مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة، بدأت مرحلتها الأولى (التأسيس): 2001–2009 بانطلاق تنظيم : المدن الصناعية من خلال (14) مدينة صناعية وفق أفضل المعايير العالمية، ثم مرحلة التوسع (2009 – 2018) التي شهدت توسعا كبير في إنشاء لمدن الصناعية في جميع مناطق المملكة لتصل إلى (34 مدينة) حينئذ، إضافة إلى تقديم خدمات أساسية وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة، ثم مرحلة التمكين (2018–2021) التي استهدفت تعزيز الأنظمة الصناعية والخدمات بما يتماشى مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة وجذب الفرص الاستثمارية الرائدة، لتصل إلى 36 مدينة صناعية بنهاية 2021.

وخلال عام 2022 دشنت مدن بالمواءمة مع "الاستراتيجية الوطنية للصناعة" (مرحلة التحول 2022 – 2030) الرامية إلى تنمية ممنهجة للمدن الصناعية تساعد في التعامل مع الديناميكيات الجديدة في مسيرتها، عبر تطوير منظومة صناعية متكاملة تتضمن الخدمات والمنتجات الصناعية واللوجستية، وحلول رقمية لتمكين العملاء، وكذلك تحقيق التميز التشغيلي في بيئة عمل واعدة ركائزها "مدن صناعية متطورة، وبنية تحتية متكاملة، ومرافق خدمية عالية المستوى، وشبكة لوجستية عالمية في القطاع الخاص، وتعزز تنويع الاقتصادي الوطني ضمن رؤية السعودية 2030 **(الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية، 2022، صفحة 30)**.

والشكل التالي يوضح التطور الملحوظ والمستمر في عدد العناقيد الصناعية في شكل مدن في المملكة العربية السعودية من 8 مدن صناعية سنة 1985 إلى 36 مدينة سنة 2021.

الشكل رقم 03: تطور عدد المدن الصناعية في المملكلة العربية السعودية (1973-2022)

المصدر: (الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية، 2022، صفحة 30).

الفرع الثاني: واقع التجمعات الصناعية العنقودية في المملكة العربية السعودية

تعتبر التجمعات الصناعية العنقودية في المملكة شكل من أشكال العناقيد الصناعية، يشرف عليها البرنامج الوطني لتطوير العناقيد الصناعية الذي تأسس سنة 2007، والذي يهدف إلى تطوير منظومة تجمعات صناعية عنقودية، توفر منتجات ذات قيمة مضافة وقادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، والتي تكون خارجة عن نطاق المنتجات البترولية، لتجسيد خيار تنويع مصادر الدخل، وقد أطلق البرنامج بالتعاون مع القطاع الخاص خمس عناقيد صناعية تتمثل **(بن السالم، 2016، الصفحات 40-41)**:

- **عنقود صناعة السيارات وأجزائها:** يهدف هذا العنقود إلى تمكين المملكة من المشاركة بفعالية في الأسواق العالمية لتجارة السيارات، من خلال تطوير صناعة سيارات محلية تنافسية؛
- **عنقود صناعة المعادن:** تسعى المملكة من خلال هذا العنقود إلى تطوير القدرات والطاقات الاستيعابية في مجال الصناعات المعدنية والطاقة الكهربائية، والتي تشيد طلبا متزايدا؛
- **عنقود صناعة الطاقة الشمسية:** تتمتع المملكة بحصولها على كميات مكثفة من الأشعة الشمسية، والأراضي الشاسعة والموارد الطبيعية، الأمر الذي ينعكس عمليا لتكون الرائدة في منتجات الطاقة الشمسية؛
- **عنقود صناعة البلاستيك ومواد التغليف:** تقوم المملكة بتقديم الدعم والتحفيز لتطوير هذا القطاع، وهذا الهدف جعلها مركزا رئيسيا لتصنع المواد الاستهلاكية المغلفة؛

- **عنقود صناعة الأجهزة:** يمتاز هذا القطاع بالطلب المستمر على المنتجات العالية الكفاءة، وكذلك التكلفة المنخفضة للتصنيع التي توفر للمملكة توريد منتجات البلاستيك، وألواح الصلب والألمنيوم بأسعار تنافسية.

وقد ساهم البرنامج الوطني لتطوير العناقيد الصناعية في تسيير إقامة مشاريع نوعية في الصناعات المستهدفة ضمن العناقيد الصناعية الخمس بالمملكة لتنويع مصادر دخلها، وهذا بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعات والثروة. وقد حددت المملكة صناعة السيارات كإحدى الأولويات الرئيسية التي ستتبعها في سبيل تنويع القاعدة الصناعية، وهذا لما تتمتع به من تأثيرات ايجابية على كافة القطاعات الأخرى، من خلال خلق صناعات عديدة في سلاسل الإمداد، إضافة إلى ذلك تعتبر الصناعات التحويلية والداعمة جزءا من سلسلة القيمة، وتشمل مراكز التدريب التقني، مزودين الخدمات اللوجيستية، آليات التمويل وغيرها، والملاحظ أن كل هذه المستلزمات متوفرة لدى المملكة.

حيث قامت المملكة بإنتاج أول سيارة سعودية من صناعة شركة "اسيزو"، إضافة إلى ذلك وقع البرنامج الوطني للعناقيد الصناعية مع شركة "جاغوار لاندروفر" العالمية للسيارات خطاب نوايا المشروع صناعة سيارة، وتقدر استثماراته في المرحلة الأولى بحوالي 4.5 مليار ريال، ويعتبر أول مشروع عالمي لإنتاج السيارات في المملكة بحيث تصل طاقته الإنتاجية إلى50 ألف سيارة سنويا، موجهة للسوق المحلي والعالمي، وسيتم إقامة المشروع في مدينة ينبع الصناعية، وتقدر حجم القوى العاملة التي وفرها هذا المشروع بنحو 4500 موظف، فضلا عن زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني من خلال تحويل المواد الأساسية كالألمنيوم والحديد والبيتروكيماويات المنتجة في المملكة إلى أجزاء تدخل في صناعة السيارات المنتجة محليا، وتدخل كأطراف رئيسية في هذا المشروع، شركة معادن وشركة الكوا التي تقوم بإنتاج الألمنيوم المدرفل الخاص بصناعة الأجزاء الخارجية والداخلية للسيارات، شركة حديد الراجحي تقوم بتوفير الحديد المدرفل العالي الجودة، وشركة سابك التي تقوم بإنتاج المطاط الصناعي المستخدم في صناعة الإطارات، وقد احتلت المملكة المركز رقم 31 عالميا في مؤشر بيئة عمل التجمعات الصناعية الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2015.

والشكل الموالي يوضح تكور حجم بعض العناصر المكونة للمدن الصناعية على غرار عدد المصانع الجاهزة؛ المساحات المطور: المدن الذكية: مراكز التدريب... في المملكة في الفترة 2001- 2022.

الشكل رقم (04): تطور حجم بعض عناصر المدن الصناعية في السعودية (2001-2022)

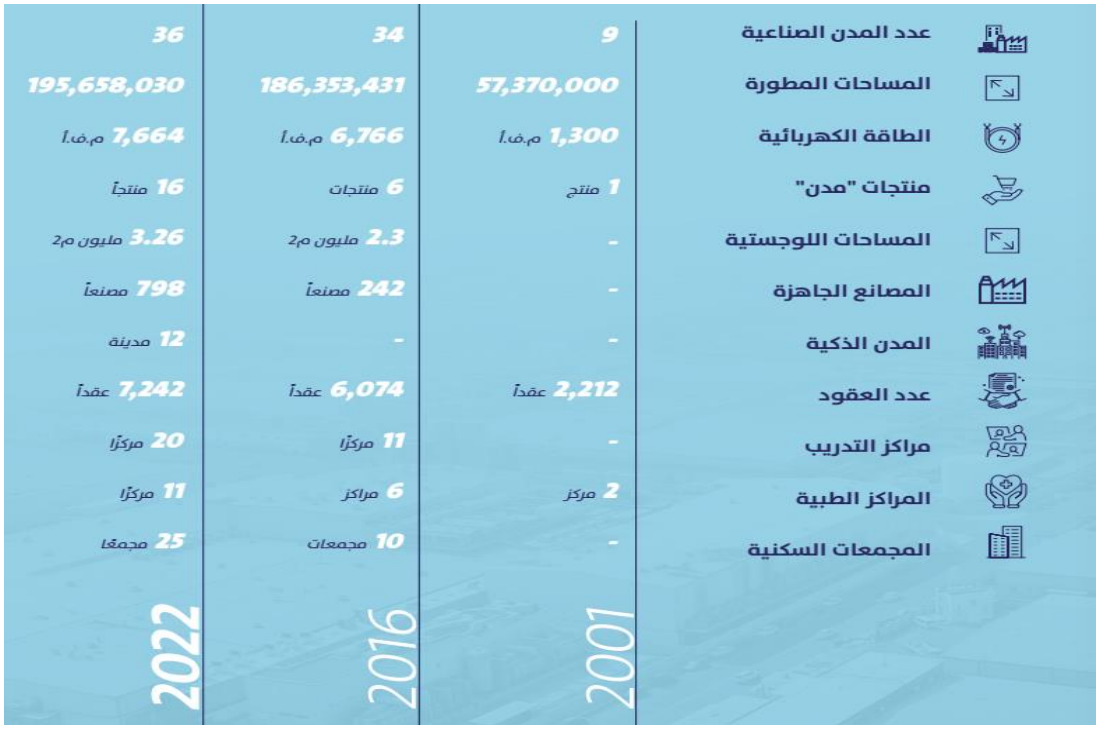

المصدر: (الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية، 2022، صفحة 34).

- **لحوافز المقدمة في إطار تشجيع العناقيد الصناعية في المملكة العربية السعودية**

قامت بمنح مجموعة من الحوافز لتشجيع عمل وتطور هذه التجمعات الصناعية فمنحت تسهيلات مالية من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودي، والصندوق السعودي للتنمية، وكذا صندوق التنمية الزراعية حيث وصلت قيمة القروض المقدمة للمشاريع التي تنشط ضمن التجمعات الصناعية إلى 75 % من رأس مال المشروع، فضلا عن خدمات ضمان وتامين ائتمان صادرات منتجات هذه المشاريع التي وصمت إلى 90 % من قيمة الائتمان.

من جانب أخر سعت المملكة إلى توفير بيئة مناسبة ومحفزة لمتجمعات الصناعية، من خلال توفير خدمات جميع أنواع الطاقة بأسعار منخفضة، وكذا الحصول على إعفاءات جمركية متعلقة بالمواد الأولية، الآلات والمعدات، وكذا قطع غيار الآلات والمعدات، فضلا عن ذلك تهتم المملكة بالكوادر البشرية ضمن التجمعات الصناعية حيث يشرف صندوق الموارد البشرية على ذلك، من خلال توظيف العمالة السعودية وتدريبها وتأهيلها في المراكز التدريبية، وهذا بهدف زيادة كفاءة وفعالية منتجات التجمعات الصناعية وخفض الحواجز أمام دخول مؤسسات عالمية جديدة، الأمر الذي ينعكس على تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة **(حليمي و بوعشة، 2018، الصفحات 722-723)**.

الفرع الثالث: مساهمة العناقيد الصناعية في تحقيق التنويع الاقتصادي في المملكة

تماشيا مع تطوير القاعدة الصناعية للمملكة وتعزيز مصادر الدخل عن طريق إقامة مجمعات صناعية عنقودية، أولت المملكة اهتماما خاصا للصادرات الصناعية باعتبارها جزء كبير من الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة والبيانات التالية توضح تطور الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة 2010-2022.

الجدول رقم02: مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات لسعودية للفترة 2010-2022

(ريال سعودي)

السنة	الصادرات الاجمالية	الصادرات من الطاقة	الصادرات خارج المحروقات	نسبة تغطية الصادرات خارج المحروقات
2010	941.80	807.2	134.6	16.67
2011	1367.67	1191.1	176.57	14.82
2012	1456.55	1265.6	190.95	15
2013	1409.54	1207.1	202.44	17
2014	1284.13	1067.1	217.03	20
2015	763.30	573.4	189.9	33
2016	718.40	540.7	177.7	32.86
2017	834	640.50	193.5	30
2018	1109	873.50	235.5	27
2019	979.90	750.70	229.20	31
2020	657.90	453.50	204.4	45
2021	988	755.50	232.50	31
2022	1492.50	1226.25	266.25	22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (الهيئة العامة للإحصاء السعودي، 2010-2023).

الشكل رقم 05: مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات لسعودية للفترة 2010 -2022

(ريال سعودي)

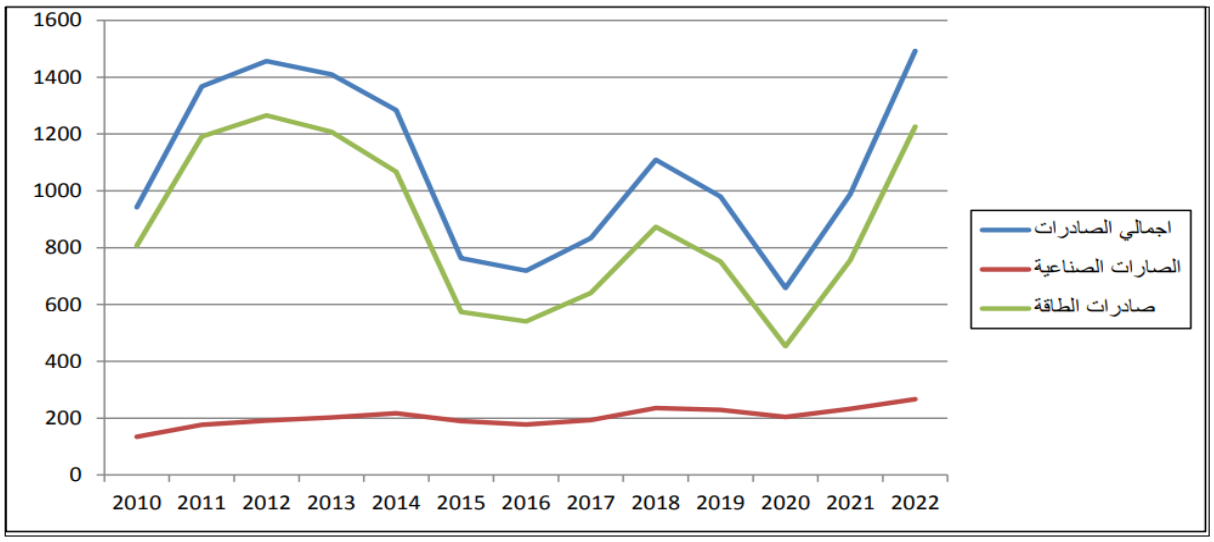

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 01.

من خلال الشكل البياني والجدول أعلاه، الذي يبين لنا تطور الصادرات في السعودية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2022 يتضح لنا أن صادرات السعودية خارج قطاع المحروقات من القطاع الصناعي تشهد تطورا ملحوظا حيث بلغت 266.25 سنة 2022، و يفسر ذلك جهود الحكومة السعودية في النهوض بقطاع الصناعة عبر تطوير وتهيئة المناطق الصناعية وإقامة عناقيد صناعية تقوم على أساس التشابك والتعاون الأمر الذي انعكس بصفة إيجابية على القيمة المضافة لقطاع الصناع في السعودية، وقد حرصت المملكة بشدة على تنويع مصادر دخلها الأمر الذي أدى الى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الصادرات.

المطلب الثاني: التجربة الايطالية في مجال دعم العناقيد الصناعية

تزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات والمناطق الصناعية بعد بروز تجربة ناجحة عرفت باسم (إيطاليا الثالثة) في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من إيطاليا (إيطاليا الأولى) الغني تاريخيا يعاني من أزمات اقتصادية حادة، والقسم الجنوبي الفقير (إيطاليا الثانية) يشهد نموا ضعيفاً، استطاع القسم الشمالي الشرقي والأوسط (إيطاليا الثالثة) تحقيق نمو سريع، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة، حيث تجمعت الشركات التي تعمل في المجال نفسه في مواقع محددة، ومكنها هذا التجمع من اقتحام الأسواق العالمية ثم تسيدها في سلع تعد تقليدية كالأحذية، الأثاث، السيراميك، الملابس المحبوكة، والأغذية وغيرها، ولاحقاً ومع عمليات تطوير القدرة الابتكارية ورفع الكفاءة وتخصص العمالة الماهرة أصبحت إيطاليا هي الرائدة في صناعة الآلات المستخدمة في تصنيع هذه السلع.

الفرع الأول: المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا

تسيطر المشاريع الصغيرة على البيئة الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي، ولدى 45 % من الشركات الإيطالية 10 عمال أو أقل وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي، ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى النسبة 20 % وفي بريطانيا 30 % وتساهم الشركات التي تشغل أقل من 20 عامل/موظف في تحقيق 42 % من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية، أما أعداد الشركات الضخمة التي تشغل أكثر من 500 موظف في إيطاليا فلا تتعدى 20% بينما تصل مثل هذه الشركات في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى 30% **(جباري و العوادي، 2012، صفحة 44)**.

إن بنية القطاع الصناعي في إيطاليا تختلف عن تلك الموجودة في البلدان الأوروبية لأنها تنتج بشكل أساسي سلع الاستهلاك النهائي والسلع متوسطة التقنية، وتلعب فيها كثافة رأس المال التصنيع وعمليات الإنتاج المتقدمة دورا بسيطا ولا تستخدم التكنولوجيا العالية، وتكون بضائعها قليلة الحركة الخارجية (عبر الحدود) كما أن أسعارها سرعان ما تتأثر بظروف السوق إضافة إلى الشركات الإيطالية هي أصغر من نظيراتها الأوروبية بشكل عام باستثناء صناعات السيارات والتجهيزات المكتبية، لكن فجوة المقارنة تتسع مع الشركات الأوروبية في المشاريع المتوسطة الحجم التي تستخدم 100–500 عامل، فهي تستقطب أقل من 10% من إجمالي اليد العاملة الإيطالية بينما تصل هذه النسبة في ألمانيا إلى 17،50 % و 16 % في فرنسا و 17 % في بريطانيا. ولقد أظهر قسم الأبحاث في مصرف إيطاليا أن الأهمية المحدودة للمشاريع متوسطة الحجم تصبح كبيرة في حال تصنيفها على أساس ملكيتها وغالبا ما تتجمع

على شكل مجموعات ضمن تنظيمات تسمى (اتحاد شركات)، ويعكس مستوى التوظيف فيها ضخامة عدد هذه المشاريع الصغيرة ففي إيطاليا 750000 مشروع صغير يشغل كلا منها أقل من 10 عمال وهذه المشاريع عبارة عن شركات تعمل جنبا إلى جنب حيث يصل عددها إلى 2300000 مشروع فردي، ففي الشمال الإيطالي 250 شركة لإنتاج الكراسي متنافسة فيما بينها، لكنها تتعاون بشكل اختصت فيه كل شركة بجزء من تلك صناعة فحققوا إنتاجية عالية ونوعية ممتازة منافسة عالميا **(قنطقجي، 2000)**.

الفرع الثاني: خصائص العناقيد الايطالية

من بين أهم خصائص العناقيد الايطالية، ما يلي **(صديقي و الطيبي، 2022، صفحة 70)**.:

– **التخصص المرن:** إن خصائص السلع المنتجة ضمن العناقيد الايطالية تكون منتجة حسب طلب الزبائن ومتنوعة ومهيأة تبعا لطراز رفيع، ويسمى شكل الإنتاج الذي يتيح للشركات صون قدرتها التنافسية بفضل النوعية وسرعة الابتكار الاستجابة ب "التخصص المرن ".

– **المعرفة والابتكار**: يمكن توضيح بعض الجوانب المميزة للابتكار في العناقيد الايطالية من منطلق أن الابتكار ينطلق من المؤسسة باعتباره عملية انفرادية تحصل داخل المؤسسة، حيث يصبح الابتكار عملية جماعية داخل التكتل الايطالي، وذلك بسبب تدفق يمكن من تقاسم تلقائي لمجموعة من المعارف والمهارات المعارف الترابطية للعلاقات داخل التكتل، فتقاسم قوة العمل محليا بصورة تلقائية في بقية الشركات داخل العنقود.

وتجري عملية الابتكار داخل العنقود الايطالي بواسطة عملية متواصلة من الخطوات الصغيرة التراكمية تشمل القيادة داخل التكتل ذاته، وتنتشر انتشارا سريعا والعاملين، وبوجه عام تنتشر المعارف التي تنتج داخل المؤسسات التابعة للتكتل انتشارا خارجه فتضمن بذلك للجدا بطيئا عنقود الحصول على ميزة تنافسية تميزه عن غيره.

وقد حظي شكل المعارف في العناقيد الايطالية بقدر كبير من الاهتمام لان البعد الاجتماعي لهذه التكتلات يسهل من استخدام إنتاج وانتشر ما يسمى بالمعرفة الضمنية، عكس التي تعرف بالمعرفة المقننة

– **المنافسة والتعاون والترسيخ المؤسسي:** ما يميز العلاقات التي تربط العنقود الصناعي بأنها علاقات " ترابط بدون تبعية "، أي أن البيئة التنافسية هي مزيج من المنافسة والتعاون، فالمؤسسات التي تنتج نفس المنتجات تنافس منافسة شرسة، لكن هذه المنافسة تنظمها القواعد الضمنية، كما أن المؤسسات تتعاون داخل العنقود في تنفيذ مشاريع مشتركة، كتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الحقيقية، فالعناقيد الصناعية الايطالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المؤسساتي الذي يميز المؤسسات التابعة للدولة، مثل نقابات العمال ومنظمات القطاع الخاص...الخ، وهذه الهياكل المتطورة تساعد في تسهيل التعاون بين المؤسسات وبين بقية أعضاء المؤسسات العامة.

– **التنوع والديناميكية:** تؤكد العديد من المؤلفات والدراسات المتعلقة بالتجربة الايطالية على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، خاصة المؤسسات الحرفية الصغيرة، ورغم أهميتها الاقتصادية إلا أن لها علاقات مع شركات أكبر، حجما وعلاقات داخل التكتل متنوعة للغاية وتتراوح بين المساواة والتعذية على أحد طرفي سلسلة القيمة المضافة.

الفرع الثالث: السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في ايطاليا

تتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في التجربة الإيطالية، فيما يلي **(بن عزة، 2005، صفحة 40)**:

- يتركز الدعم الحكومي على تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات.
- تقوم مراكز الخدمات في المناطق الصناعية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات أهمها:
  - الدعم الإداري والتكنولوجي.
  - ضمانات الائتمان.
  - تامين الصادرات وتشجيع التصدير.
  - منح شهادة الجودة واعتماد العلامات التجارية.
  - تنظيم المعارض.
  - الاستفادة من فرص الحصول على المعلومات المتصلة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة.
  - الدعاية والترويج للمنتجات.
  - تقييم الزبائن.
  - تقديم الخدمات الاستشارية.
  - التدريب.
  - إدارة النفايات ومكافحة التلوث.
  - شراء المدخلات بالجملة.
  - اختبار المنتجات.
  - دعم الابتكار والتحديث

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن العناقيد الصناعية الايطالية تتميز بأنها ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل أن لها أبعاد اجتماعية وثقافية مهمة، وما يميزها هو مساهمة الحكومة والمشاركة الشعبية والمحلية ونقل المعرفة وأنماط الابتكار ضمن العناقيد القائمة.

المطلب الثالث: التجربة اليابانية في مجال دعم العناقيد الصناعية

تعتبر اليابان دولة رائدة في اعتماد إستراتيجية العناقيد الصناعية وقد تجلى النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وزيادة الاستهلاك، تراجع اتجاهات الهجرة.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للعناقيد الصناعية في اليابان

ركز اليابان على بناء إستراتيجية وطنية للتكنولوجيا بتحديد أهداف عملية وتكنولوجية طويلة المدى، مع إعطاء أهمية لعدة مجالات عمومية مثل: النقل والطاقة والصحة والبيوتكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات والمواد الجديدة، ولكنه

مؤخرا غير توجهه في العناقيد الصناعية التي من أهم مميزاتها "الجهوية"، وقد نشأة العناقيد الصناعية في اليابان لأحد الأسباب التالية **(Kusnetsova & Natalia, 2016, p. 104)**:

– توافر المواد الخام في تلك المنطقة الجغرافية مما يؤدي إلى تجمع جغرافي للمؤسسات الصناعية التي تعتمد على تلك المواد؛

– وجود مؤسسات كبيرة تقوم بصناعات تجميعية تعتمد على المنتجات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تقوم المؤسسات الكبيرة بدور محفز لتلك المؤسسات للعمل في العنقود؛

–وجود صناعات داعمة تحتاجها تلك المؤسسات في المنطقة الجغرافية للعنقود أو المناطق المجاورة لها؛

– تجمع للعمالة الماهرة التي تحتاجها الصناعة في تلك المنطقة الجغرافية؛

– الاستجابة للسياسات المحفزة من الحكومة لإقامة صناعات في تلك المنطقة.

الفرع الثالث: مراحل تطور العناقيد الصناعية اليابانية

يمر تطور العناقيد الصناعية في اليابان بمجموعة مراحل تتمثل في:

- **المرحلة الأولى: اللامركزية الصناعية وتنمية المدن الجهوية الكبرى(1970 – 1990)**

بعد الحرب العالمية الثانية دخل اليابان مرحلة النمو الاقتصادي السريع الذي يتبع عنه المركزية الشديدة في النشاط الاقتصادي في المدن الكبيرة وعدم التوازن في المداخيل حسب الجهات، وهذا ما أجبر اليابان على البحث في سبيل تغيير تلك الوصفية للقضاء على هذا التعاون وهذا التمركز، وكان ذلك من خلال إصدار مجموعة قوانين تهدف لإعادة إحياء للصناعة الجهوية منذ 1972 م، مع صدور قانون النهوض بالتسويق الصناعي الذي شجع المؤسسات على نقل أماكن عملها إلى المناطق التي تعرف نقصا في التمركز الصناعي مع تقديم مساعدات مالية لها، وخلال الثمانيات انتقل تركيز السياسة الصناعية اليابانية من الصناعات الثقيلة إلى صناعات التكنولوجية العالية، وقد قدمت الحكومة في 1983 م برنامجا طموحا لتغيير موقع صناعات التكنولوجيا العالية بعيدا عن المناطق العاصمية بهدف تطوير العمليات الداخلية للتجديد ودعم نقل التكنولوجيا بالتحديد صناعة الإلكترونيك وصناعة المواد، تمثل في قانون التكنوبوليس وهو قانون يهدف إلى تسريع النمو الجهوي اعتمادا على المركبات الصناعية العاملة في مجال التكنولوجيا العالية، وقد كان هناك 26 منطقة صناعية بعيدة عن العاصمة والمناطق المحورية استفادت من امتيازات ضريبية ومساعدات مالية مع وجود تطوير لبحوث عالية الجودة في تلك المناطق، وكان الهدف من هذا البرنامج خلق روابط الجامعات والصناعات المحلية، ويمكن القول أن برنامج التكنولوبوليس قد لعب دورا في تطوير العلوم في المناطق الجهوية مع الدور القيادي للحكومة **(حليمي، 2019، صفحة 188)**.

- **المرحلة الثانية: منع الفراغ الاقتصادي وخلق صناعات جديدة (منتصف 1990 – 2000)**

غيرت المتغيرات الاقتصادية مضمون السياسات الصناعية في اليابان مع بداية التسعينات حيث تزايدت سرعة عدم الدعم وعدم التصنع في الصناعات الناضجة، وعرفت عدة مناطق توقف التوظيف الصناعي وغلق الصناعية، نتيجة لذلك ظهرت ظاهرة جدية في الاقتصاد الياباني، عرفت "بالفراغ الاقتصادي" في كل المناطق الصناعية

اليابانية، حيث بدأت المؤسسات الكبيرة بتحويل عمليات الإنتاج وأنظمة التوريد الخاصة بها من اليابان إلى الصين والدول الأخرى وحذف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سلسلة القيمة واستجابة للوضع الجديد حديث تغيرات في السياسات الحكومية كما تم الإعلان عن بعض القوانين الجديدة لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الصناعية التي تهدف إلى حماية هذه الأخيرة، وتصب هذه القوانين في بعث التجمعات الصناعية الموجودة وتوفير أنظمة دعم لخلق صناعات جديدة، وأهم ما حصل إعادة النظر في توجه السياسة، حيث تغيرت النظرة إلى المناطق الصناعية من مواقع منتجة القطاعات، اليد العاملة المؤهلة، تسهيلات البحث، سلاسل القيمة الشبكية، وقد اعتبرت هذه العوامل مفاتيح إعادة بعث التنافسية اليابانية، وهنا تم بناء إستراتيجية قائمة على البحث والتكنولوجيا لنمو الاقتصاد وأهم معالمها القانون الأساسي للعلم للتكنولوجيا في 1995 الذي شكل بداية تغيير التوجه الاستراتيجي في البحث والتكنولوجيا ، وكانت البداية مع وضع مخطط العلم والتكنولوجيا الذي يحدد مجالات العمل ذات الأولوية للفترة الأولى 1996 – 2000 وقد رفع ميزانية البحث والتكنولوجيا كما هدف إلى خلق روابط أقوى بين الجامعة والصناعة **(بلمهدي و بلموهوب، 2013، صفحة 06)**.

- **المرحلة الثالثة: تنمية الاقتصاد الجهوي (منذ 2001)**

في هذه المرحلة تم ربط السياسات العلوم والتكنولوجيا بالمناطق الإقليمية وهنا ظهرت سياسات العناقيد الصناعية ضمن الفترة الثانية لاستراتيجية العلم والتكنولوجيا الممتدة من 2001 م إلى 2006 م، ويرجع سبب ظهور العامل الجغرافي إلى التركيز على المناطق والجهات إلى أن المخططين في الحكومة يؤيدون فكرة التسيير الذاتي للتطور الجهوي، فبعد المشاكل التي عرفها الاقتصاد الياباني وخاصة مشكلة الركود، فقد تبين أنه وبهدف خلق الطلب لابد من تنويع الإنتاج والخدمات وهذا ما يتطلب تعلما مستمرا، و بما أن أساسا التعلم هو المعرفة فلا بد من الاعتماد على نقاط القوة في اليابان والتي تعاني انخفاضا في التجديد وذلك بتقديم الدعم الحكومي القائم على الاستثمار في البنية التحتية المعرفية والفكرية **(Kusnetsova & Natalia, 2016, p. 105)**.

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري من هيمنة القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، بعد فشل معظم السياسات في رسم مسارات حقيقية للاقتصاد الجزائري لطالما شكلت حقيقة اعتماد الجزائر في ترقية اقتصادها على النفط، هاجسا بسبب فشلها في إيجاد بديل من شأنه حماية اقتصادها، فبعيدا عن اهتمامها في تغذية اقتصادها على الريع البترولي كان لا بد لها من احتوائها لإستراتيجية العناقيد الصناعية كمخرج يمكن من خلاله تحقيق التنويع الذي تبحث عنه.

المطلب الأول: إمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تمتلك الموارد وتعاني على المستوى الاقتصادي حيث أنها تدور حول حلقة مفرغة في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد البترول، والشكل الموالي يبين كيفية دوران الدول النامية في حلقة مفرغة.

الشكل رقم 06: الحلقة المفرغة للاقتصاديات الريعية

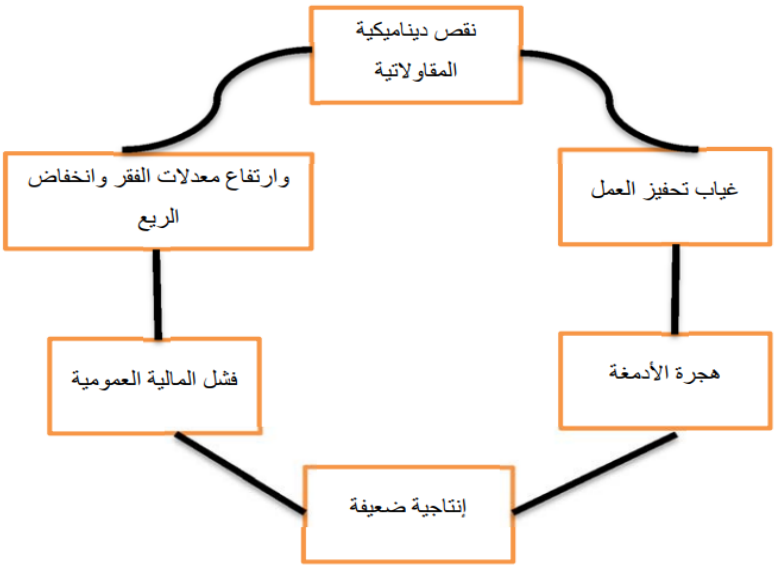

المصدر: (عصماني، 2018، صفحة 298).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معظم الاقتصادات النامية تتميز بالفشل في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما يساهم في غياب الديناميكية والحيوية ، مما يقلل من فرص العمل هذا من جانب ومن جانب آخر فشل سياسات الانفاق العام حيث نلاحظ في الجزائر مثلا في ظل ارتفاع المداخيل المالية المتأتية من الجباية البترولية التي امتدت على أكثر من عشرية كاملة مع بداية القرن الواحد والعشرين تميزت بارتفاع حصيلة النفقات في ضل سياسة التوسع الإنفاقي دون أن تحقق نتائج هادفة نتيجة عمليات سوء التخطيط ... وفي الأخير تكون الإنتاجية ضعيفة وتجد هذه البلدان نفسها في حلقة مفرغة تتكرر في كل مرة مع تكرر تغير أسعار الموارد الأولية التي تعتمد عليها في اقتصاداتها.

في المقابل للجزائر عدة إمكانات يمكنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا انه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع المحروقات، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكن ان تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول. ويمكن إجاز أهم هذه المقومات فيما يلي **(ضيف و عزوز، 2018، الصفحات 24-25)**:

الفرع الأول: القطاع الفلاحي

تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوربية، فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنمية كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص مختلف هذه الموارد والإمكانات في النقاط التالية:

أ- **الموارد المائية:** تتنوع الموارد المائية في الجزائر، حيث تتكون من الموارد المطرية والموارد السطحية والموارد الجوفية.

ب-الأراضي الفلاحية: تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار (نسبة الاستغلال لا تتعدى 20 %) من المساحة الزراعية الكلية، كما انه في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتفت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري كولاية الوادي، وولاية بسكرة.

جـ الموارد البشرية: بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة 2009 حوالي 3.15 مليون عامل، حيث كان لا يتعدى 1.63 مليون عامل سنة 1980، إلا أن هذه الزيادة في حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست بالكبيرة مقارنة مع النمو السكاني. ورغم توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا انه غير كافي خاصة في السنوات الأخيرة فلاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع، كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا عل إنتاجية هذا القطاع.

الفرع الثاني: القطاع الصناعي

إن تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بان الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين وهما: مرحلة الصناعات، ومرحلة خصخصة المؤسسات الممتدة من سنة 1986 إلى يومنا هذا، ولقد اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي، وذلك من خلال تجسيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على أربعة عوامل رئيسية:

- إعادة تأهيل المؤسسات.
- تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي.
- تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين.
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: القطاع السياحي

يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات لكي يكون ذا كفاءة ويحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات جغرافية، مقومات طبيعية، مقومات تاريخية وثقافية، مقومات مادية (البنية التحتية)، إذ تتميز الجزائر بموقع جغرافي رائع، وشريط ساحلي يفوق 1200 كلم يتميز بشواطئ رائعة، كما تمتلك الجزائر عدة مقومات طبيعية كالحمامات المعدنية ، محطات العلاج بمياه البحر ، كما تمتلك مجموعة من الحظائر الوطنية ، كما تزخر بمناطق تاريخية تعبر عن تاريخ الجزائر، وتعتبر مقصدا سياحيا بامتياز على رأسها الآثار الرومانية والآثار الإسلامية.

المطلب الثاني: مجالات ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول: التنويع المستهدف في الجزائر

يمكن أن نحصر مجالات التنويع الاقتصادي في العناصر التالية **(صاري، 2019، صفحة 902)**:

- زيادة نسبة مساهمة وكفاءة القطاعات غير النفطية وترابطها فيما بينها لخلق فرص عمل ملائمة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية؛
- التنويع داخل كل قطاع لزيادة القيمة المضافة لكل وحدة؛
- تنويع مصادر الإيرادات وخفض الإنفاق الحكومي الجاري وزيادة كفاءته وإنتاجيته؛
- تنويع تركيبة الصادرات ومستواها التقني، وكذا تنويع مصادر الطاقة لاستيعاب الطاقات المتجددة؛
- تفعيل دور قطاع النفط في التنويع: تقوية الروابط الأمامية والخلفية؛
- إعادة هيكلة نظم الحوافز للقطاع الخاص، والانتقال من منهجية للتنمية قائمة حتى الآن على توزيع الريع إلى منهجية قائمة على الابتكار والإنتاج؛
- إعادة تعريف دور الحكومة والقطاع الخاص والعلاقات بينهما؛
- تفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

الفرع الثاني: محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر

يمكن أن نجمل هذه المحددات في العناصر التالية **(صاري، 2019، صفحة 903)**:

1. **الإصلاح الاقتصادي لأجل زيادة النمو وخلق مناصب العمل:** نموذج الجزائر الاقتصادي لازال يقوده القطاع العام مرتكزا على قطاع المحروقات (البترول والغاز) الذي تشوبه البيروقراطية الواسعة الانتشار والإجراءات الإدارية المعقدة التي تعيق نشاطه. ولأجل التكيف مع انخفاض أسعار المحروقات يتوجب على الدولة فتح المجال للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بشكل أكبر. وقد انتهجت الجزائر مؤخرا سبل تغيير النموذج الاقتصادي نحو هذا المنحى.

2. **تحسين بيئة الأعمال:** كتسهيل خلق المشاريع ومنح البنايات بشكل أساسي. ونجد الجزائر احتلت المرتبة163 في تصنيف بيئة الأعمال لسنة 2016 بعدما احتلت المرتبة 161 سنة 2015، أي بالانزلاق بمرتبتين. لذا على السلطات أن تسعى إلى خلق بيئة مناسبة للعمل والمنافسة وإن كان هذا يستغرق وقت طويل.

3. **الانفتاح التجاري وجلب الاستثمار الأجنبي:** الانفتاح التجاري يدعم التنويع الاقتصادي من خلال زيادة التنافسية ونقل التقنيات، ويمكن للاندماج التجاري أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، كما يعد أيضًا قناة رئيسية لنقل الصدمات الخارجية للبلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، بينما نجد الجزائر في الفترة الأخيرة شددت على الواردات لأجل الحد من الصدمة التجارية، لكن هذا قد يخلق ضغوط تضخمية. أما في مجال الاستثمار الأجنبي فيجب إعادة النظر في القاعدة 51/49 التي تعتبر عائقا حقيقيا بالنسبة للأجانب، هذا بالإضافة إلى مواصلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.

4. الحكم الراشد والشفافية: صنف البنك الدولي الجزائر في المراتب الأخيرة في هذا الشأن، فالفساد وانعدام الشفافية تعتبر عقبة أساسية في وجه التنوع والنمو الاقتصادي.

5. إصلاح وتطوير سوق رأس المال: حيث صنفت الجزائر في المرتبة 174 من أصل 189 دولة فيما يخص سهولة الحصول على الائتمان، وهو ما يوصي بتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي. وإن كان مراكمة احتياطيات النقد الأجنبي، وخفض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين إدارة الديون بوجه خاص، تعتبر استراتيجيات فعالة لحماية الاقتصاد من تذبذب تدفقات رؤوس الأموال ومن الصدمات المالية الدولية.

المطلب الثالث: قياس بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

إن دراسة مسألة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد تتطلب معرفة مدى التنوع في اقطاعات شتى، لذلك كان مؤشر "هرشمان–هرفندل". لمعرفة مؤشر المتغيرات: الصادرات، والواردات، والإيرادات العامة، والناتج المحلي الإجمالي. ويمكن إجمال بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر في النقاط الاساسية التالية:

الفرع الأول: واقع تنويع القطاعات الاقتصادية حسب توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تعد مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي المعيار الحقيقي لمعرفة مدى التنويع الاقتصادي للدولة ما، وأي القطاعات الرئيسية المحركة للدورة الاقتصادية، حيث يبين الجدول نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي للفترة 2000–2021.

الجدول رقم (03): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة 2000–2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	PIB	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	ح. ر على واردات
2000	4098.90	1616.3	346.2	294.5	335	832.3	424.5	**250.10**
2001	4227.1	1443.9	412.1	315.2	358.9	921.9	472.2	**284.40**
2002	4522.8	1477	417.2	337.6	409.9	1004.2	499.4	**290.40**
2003	5247.5	1868.9	515.3	355.6	445.2	1112.2	552.3	**315.27**
2004	6150.4	2319.8	580.5	390.5	508	1302.2	603.2	**335.42**
2005	7560	3352.9	581.6	418.3	564.4	1518.9	631.8	**494.00**
2006	8514.8	3882.2	641.3	449.5	674.3	1698.1	677.8	**491.50**
2007	9362.7	4089.3	704.2	474.8	825.1	1933.2	798.6	**532.50**
2008	11042.7	4997.6	727.4	519.6	956.7	2113.7	1074.8	**653.90**

715.80	1197.2	2349.1	1094.8	510.7	931.3	3109.1	9968	2009
747.70	1596.6	2586.3	1257.4	617.4	1015.3	4180.6	11991.6	2010
854.60	2386.6	2856.4	1333.3	663.8	1183.2	5242.1	14519.8	2011
1131.80	2648.1	3305.2	1491.2	728.6	1421.7	5536.4	16208.7	2012
1295.47	2551.2	3849.6	1627.4	765.4	1640	4968	16643.8	2013
1487.52	2715.4	4191	1794	837	1771.5	4968	17205.1	2014
1353.80	2899.9	4553.1	1917.2	919.4	1935.1	3134.2	16712.7	2015
1395.60	3059.6	4841.3	2072.9	979.3	2140.3	3025.6	17514.6	2016
1477.50	3072	5163.5	2203.7	1040.8	2219.1	3699.7	18876.2	2017
1498.00	3006.5	5305.3	2346.5	1127.9	2427	4547.8	20259	2018
1567.00	3120.2	5577.6	2481.4	1198.5	2429.4	3910.1	20284.2	2019
409.40	3359	4823	2398.1	1153.5	2598.5	2575.1	18383.8	2020
1578.60	3472.7	5380.3	2713.5	1272.5	2869.6	4734.4	22021.6	2021
870.92	1855.44	3055.38	1354.95	698.65	1341.26	3576.32	12787.18	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Banque d'Algérie, juin 2012) ؛ (Banque d'Algérie، 2021)؛(la Banque d'Algérie, 2022)

الجدول رقم (04): نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2021

السنوات	قطاع المحروقات (%)	الفلاحة (%)	الصناعة (%)	البناء و الاشغال العمومية (%)	خدمات خارج الإدارة العمومية (%)	حقوق الرسم على الواردات (%)
2000	44.34	9.49	7.97	8.01	22.83	**7.35**
2001	38.46	10.98	8.40	8.54	25.57	**8.07**
2002	36.90	10.42	8.43	9.24	25.58	**9.43**
2003	39.99	11.02	7.60	8.58	24.18	**8.63**
2004	42.30	10.59	7.08	8.36	23.54	**8.13**
2005	48.80	8.46	6.09	7.36	22.11	**7.19**
2006	49.95	8.25	5.78	7.85	21.85	**6.32**

6.29	22.73	8.65	5.67	8.36	48.30	2007
6.12	21.72	8.82	5.27	7.38	50.69	2008
7.06	28.74	11.43	6.59	10.64	35.53	2009
7.12	25.41	11.50	5.94	9.78	40.26	2010
7.05	24.18	10.41	5.47	9.68	43.22	2011
7.95	24.37	11.00	5.37	10.48	40.83	2012
8.60	26.70	11.23	5.35	11.37	36.75	2013
8.57	28.89	12.38	5.78	12.23	32.15	2014
9.82	32.99	13.85	6.54	14.05	22.74	2015
9.31	33.62	14.38	6.78	14.88	21.03	2016
9.34	32.64	13.99	6.56	14.66	22.81	2017
8.89	31.57	12.99	6.40	13.95	26.21	2018
9.40	32.08	13.93	6.75	14.68	23.16	2019
9.90	32.34	15.32	7.74	17.43	17.27	2020
8.83	29.94	13.34	7.12	14.41	26.35	2021
8.43	28.15	11.79	6.69	12.27	32.35	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Banque d'Algérie, juin 2012) ؛ (Banque d'Algérie، 2021)؛(la Banque d'Algérie, 2022)

يوضح لنا الجدولين (02) و(03)، أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 17.19% وبعدها قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع النقل والاتصالات واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، ثم قطاع الفلاحة الذي بلغت نسبة مساهمته فيPIB خلال فترة الدراسة 11.37%، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 6.46 %كمتوسط لفترة الدراسة. إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا.

- تقييم التنويع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) وفق مؤشـــر "هيرفندال هيرشـــمان " لتقدير وقياس مســـتوى تنويع الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصـــاد الجزائري، تم الاعتماد على تم الاعتماد على مؤشـــر (Herfindal – Hirshman) ومكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2021)، من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2 - \sqrt{1/N}}}{1-\sqrt{1/N}}$$

حيث N عدد النشاطات؛ xi قيمة المتغير في النشاط i، x القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

والشكل البياني يمثل نتائج المتحصل عليها:

الشكل رقم (07): تطور مؤشر "هريندال هريشمان" لتنوع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2021.

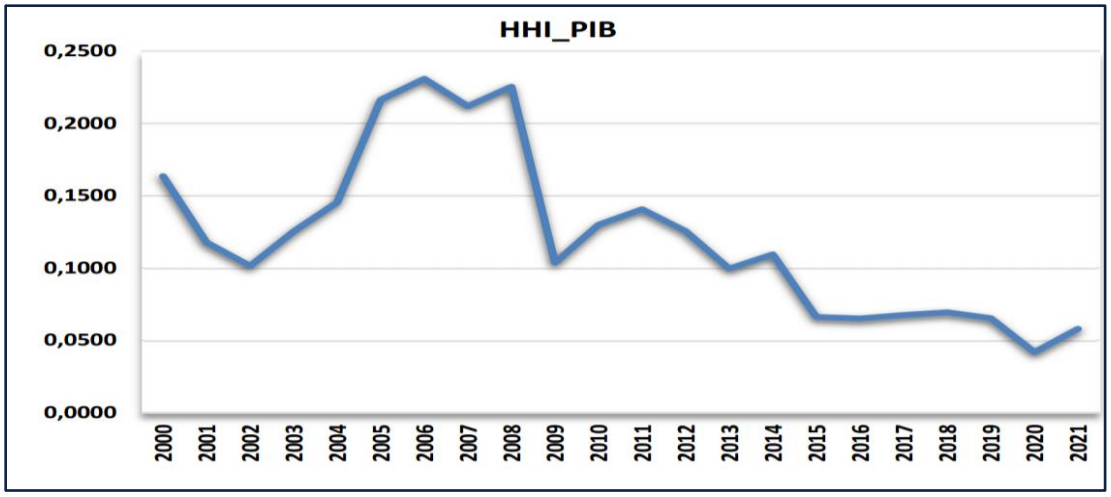

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نتائج تقدير مؤشر "هيرشمان هرفندال" للتنويع الناتج المحلي الإجمالي قد عرف اتجاها متذبذبا بين الصعود والنزول خلال الفترة خلال الفترة (2000-2021)، حيث سجل ارتفاعا من 0,163 إلى 0,225 سنة 2008، وهو ما يدل على الانتقال من تنويع الناتج المحلي الإجمالي إلى التركز نتيجة زيادة نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، أي عدم تسجيل تنويع الناتج لأنها تبتعد من الصفر، أي كلما اقتربت من الواحد دل ذلك على عدم التنوع، ويرجع هذا الارتفاع بالأخص إلى الطفرة النفطية التي عرفتها تلك الفترة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط باعتباره أن قطاع المحروقات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، لتتراجع قيمة المؤشر إلى 0,1038 سنة 2009، وهي قيمة مقبولة اقتصاديا من حيث درجة التنويع، وكان هذا الانخفاض نتيجة تداعيات للازمة العالمية لسنة 2008 وانخفاض أسعار النفط.

وخلال الفترة (2015-2019)، انخفض المؤشر إلى حوالي 0,06 إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له سنة بقيمة 0,058. بسبب انخفاض أسعار النفط الى دون 45 دولار سنة 2020، وحالة الركود الاقتصادي جراء انتشار الأزمة الصحية العالمية covid 19، ولكن رغم هذا التحسن في معامل هيرشمان وتسجيل تنويع نسبي في الناتج المحلي، إلا أن ذلك لا يدل على تحسن تنويع القاعدة الإنتاجية بسبب تأثرها المستمر لحجم الناتج المسجل في قطاع المحروقات الذي يتأثر بالتقلبات أسعار النفط.

الفرع الثاني: واقع تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

يتكون قطاع الصادرات الجزائرية من سبع مكونات أساسية (مواد غذائية، الطاقة والزيوت، مواد خام، ومنتجات نصف مصنعة، وتجهيزات فلاحية، وتجهيزات صناعية، وسلع استهلاكية)، والملاحظ أن قطاع الصادرات مرتكز على الطاقة والزيوت بما يقدر بـ 98 %، والمكونات الأخرى كلها لا تمثل سوى 2 % في أحسن الحالات.

الجدول رقم (05): تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	سلع استهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	منتجات نصف مصنعة	المواد الخام	الطاقة	المواد الغابية	الصادرات الكلية
2000	13	47	11	465	44	21419	32	**22031**
2001	12	45	22	504	37	18484	28	**19132**
2002	27	50	20	551	51	18091	35	**18825**
2003	35	30	1	509	50	23939	48	**24612**
2004	14	47	0	571	90	31302	59	**32083**
2005	19	36	0	6051	134	45094	67	**51401**
2006	43	44	1	828	195	53429	73	**54613**
2007	35	46	1	993	169	58831	88	**60163**
2008	32	47	1	1384	334	77361	119	**79298**
2009	49	42	0	692	170	44128	113	**45194**
2010	30	30	1	1056	94	55527	315	**57053**
2011	15	35	0	1496	161	71427	355	**73489**
2012	19	32	1	1527	168	69804	315	**71866**
2013	17	28	0	1458	109	62960	402	**64974**
2014	11	16	2	2121	109	60304	323	**62886**
2015	11	19	1	1597	106	32699	235	**34668**
2016	19	54	0	1321	84	28221	327	**30026**
2017	20	78	0.29	1410	73	33261	349	**35191.29**
2018	33	90	0.3	2242	92	38338	373	**41168.3**
2019	36	83	0	1445	96	33244	408	**35312**

2020	37	26.81	77	0	1287	71	20016	437	**21925**
2021	63	53.81	188	0	3486	182	34058	576	**38553**
المتوسط	26.81	53.81	2.84	1499.72	119.04	42360.77	230.77	**44293.79**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Banque d'Algérie, juin 2012) ؛ (Banque d'Algérie، 2021)؛(la Banque d'Algérie, 2022)

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتبين أن البنية السلعية للصادرات الجزائر ترتكز على المنتجات الطاقاوية، والتي تتضمن الصادرات النفطية بمتوسط 42360,77 مليون دولار، أي تمثل تقريبا ما بين 93% إلى 98 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، أما بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة تحتل المرتبة الأولى من بين باقي المنتجات الأخرى غير النفطية خلال فترة الدراسة بمتوسط قدره 1499,72 مليون دولار، وقد عرفت هذه المنتجات تذبذبا مستمر خلال الفترة 2000-2010، لتبلغ قيمتها نحو 2121 مليون دولار سنة 2014 ، ثم عرفت انخفاضا في قيمتها، حيث وصلت إلى 1321 مليون دولار أمريكي سنة 2016،. ثم تأتي بعد ذلك المواد الغذائية التي عرفت تطورا هي الأخرى بمتوسط 230,77 مليون دولار بدأت قيمتها في الارتفاع ابتداء من سنة 2000 من 32 مليون دولار إلى 402 مليون دولار سنة 2012، لتنخفض سنة 2014 إلى 329 مليون دولار، ثم انتقلت إلى 119 مليون دولار سنة 2018، وهذا راجع إلى مجهودات الحكومة الجزائرية الموجهة لترقية وتنشيط القطاع الفلاحي في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

أما بالنسبة للمنتجات الخام فلقد ن ارتفعت من 44 مليون دولار سنة 2000 إلى 334 مليون دولار سنة 2008، لتعرف انخفاضا إلى 170 مليون دولار سنة 2009 بسبب انكماش الطلب العالمي على الصادرات بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، لتعرف بعدها سنة 2011 انتعاشا بارتفاع الصادرات إلى 168 مليون دولار سنة 2012، وعرفت بعدها انخفاضا وصل إلى 84 مليون دولار سنة 2016، لتسجل بعدها ارتفاع بلغت قيمته إلى 182 مليار دولار أمريكي سنة 2021.

بالنسبة لمنتجات التجهيز الصناعية عرفت خلال الفترة (2009-2014) تراجعا ملحوظا في قيمتها، من 42 مليون دولار سنة 2009 إلى 16 مليون دولار سنة 2014، لتبلغ قيمتها 188 مليار دولار أمريكي سنة 2021، فيما يخص للمنتجات الاستهلاكية غير الغذائية حصتها جد ضئيلة حيث عرفت قيمتها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وأكبر قيمة مسجلة لها هي سنة 2021 بـ 63 مليون دولار، وفي المرتبة الأخيرة تأتي مواد التجهيز الفلاحية التي تتكون منتجاتها من الجرارات والأجهزة الميكانيكية بمساهمة ضعيفة جدا تكاد تنعدم تقريبا. ما يفسر أن لقطاع المحروقات دورا كبيرا في دعم الصادرات، وبالتالي يظهر جليا أن صادرات الجزائر ترتكز في منتجات الطاقة والزيوت والتي تتضمن الصادرات النفطية، وهذا ما يدل على أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث تعد من الاقتصادات الأكثر تركزا والأقل تنوعا إذ ظلت تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط.

- **تقييم درجة التنويع في الصادرات الجزائرية، وفق مؤشر "هيرفندال هيرشمان" خلال الفترة (2000-2021)**

الشكل رقم (08): تطور مؤشر "هريندال هريشمان" لتنوع الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2021

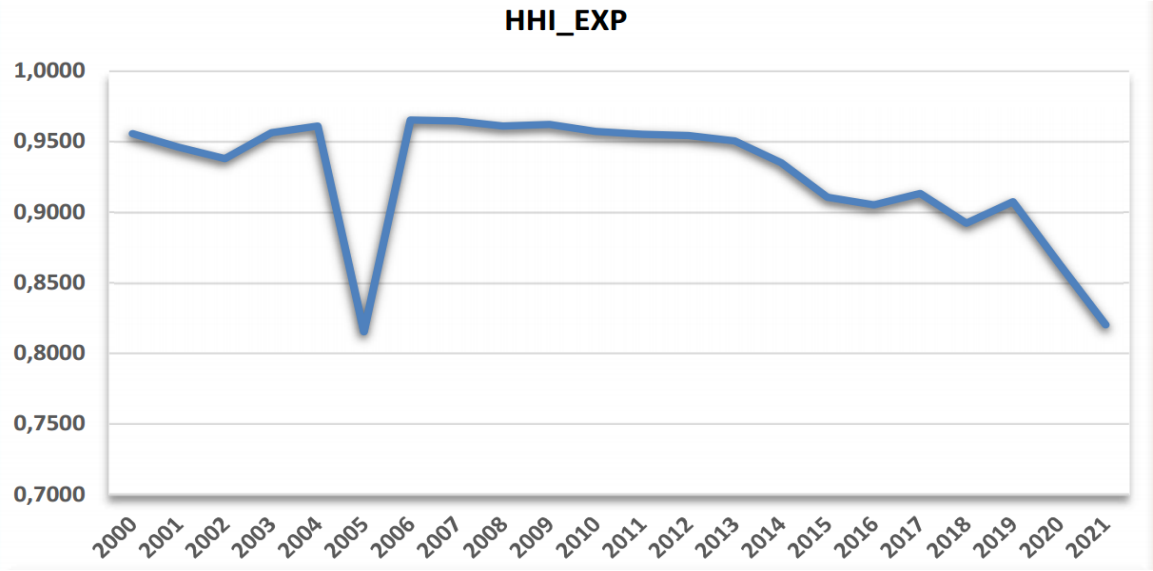

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معامل "هرشمان – هرفندل" للصادرات خلال الفترة (2000-2021) يكاد يقترب من الواحد في أغلب سنوات الدراسة، أين تجاوزت قيمته 0.9 تقريبا طول فترة الدراسة، وهو ما يدل على تركز قطاع الصادرات، حيث بلغت قيمته 0.9557 سنة 2000 وارتفاع منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2013 ، ثم ينخفض سنة 2014 إلى 0,9350 ، وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2015 وسنة 2016، أما خلال سنوات الأخيرة انخفضت فيها قيمة المؤشر، حيث سجلت اقل قيمة له 0,8 سنة 2021 ، ويرجع ذلك إلى أزمة انخفاض أسعار النفط وانتشار أزمة كوفيد، التي أدت إلى ركود الشبه الكلي للأسواق الدولية، والتي أثرت على إجمالي الصادرات.

الفرع الثالث: واقع تنويع الواردات في الجزائر

يتكون هيكل الواردات الجزائرية من: المواد الغذائية، الطاقة والزيوت، والمواد الخام، ومنتوجات نصف مصنعة، وتجهيزات صناعية، وسلع استهلاكية).

الجدول رقم (06): تطور هيكل الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليون دولار

السنوات	واردات اخرى	سلع استهلاكية	التجهيزات الصناعية السلع الاستهلاكية	التجهيزات الفلاحية	المواد نصف مصنعة	المواد الأولية	الطاقة	المواد الغابية	الواردات الكلية
2000	0	1393	368	85	1655	428	129	2415	**9173**
2001	0	1466	3435	155	1872	487	139	2395	**9940**

12009	2740	145	562	2336	148	4423	1655	0	2002
13534	2678	114	689	2857	159	4955	2112	0	2003
18308	3579	173	784	3645	173	7139	2797	0	2004
20357	3587	212	751	4088	160	8452	3107	0	2005
21456	3800	244	843	4934	96	8528	3011	0	2006
27631	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	0	2007
39479	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	0	2008
39294	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	0	2009
40473	6058	955	1409	10098	341	15767	5836	0	2010
47247	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	0	2011
50376	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	0	2012
55028	9850	4385	1841	11310	508	16194	11210	0	2013
58580	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	0	2014
51702	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	0	2015
46727	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	0	2016
48980	8069	1899	1458	10483	585	13368	8129	4991	2017
48573	8199	977	1814	10468	537	12824	9312	4443	2018
44632	7694	1369	1921	9840	437	10845	7934	4592	2019
35647	7723	890	2199	7614	198	9158	5577	2649	2020
37646	8877	513	3401	7313	247	8697	6498	1458	2021
35300.45	6520.04	1194.40	1415.36	7885.40	314.63	11000.18	6019.64	824.22	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Banque d'Algérie, juin 2012) ؛ (Banque d'Algérie، 2021)؛(la Banque d'Algérie, 2022)

يبين الجدول أعلاه التوزيع النسبي للواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، حيث يلاحظ وجود تنويع في بنية هيكلها وحدوث تغيرات واضحة في توزيعها، أين شهدت تزايد في حجمها بشكل تصاعدي خصوصا خلال الفترة (2004-2014)، وذلك بسبب تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، الأمر الذي استدعى استيراد العديد من التجهيزات الصناعية واستكمالاً لبرنامج توطيد النمو لتسجل مستوى قياسي لها سنة 2014 قدر بـ 58580 مليون دولار، ونظرا للظروف الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجعت قيمة الواردات سنة 2015 مسجلة 51702 مليون دولار، نظراً لسياسة التقشف من خلال تقليص حصص الاستيراد التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة الأزمة النفطية.

- **تقييم درجة التنويع في الواردات الجزائرية، وفق مؤشر "هيرفندال هيرشمان" خلال الفترة (2000-2021)**

الشكل رقم (09): تطور مؤشر "هريندال هريشمان" لتنوع الواردات في الجزائر للفترة 2000-2021

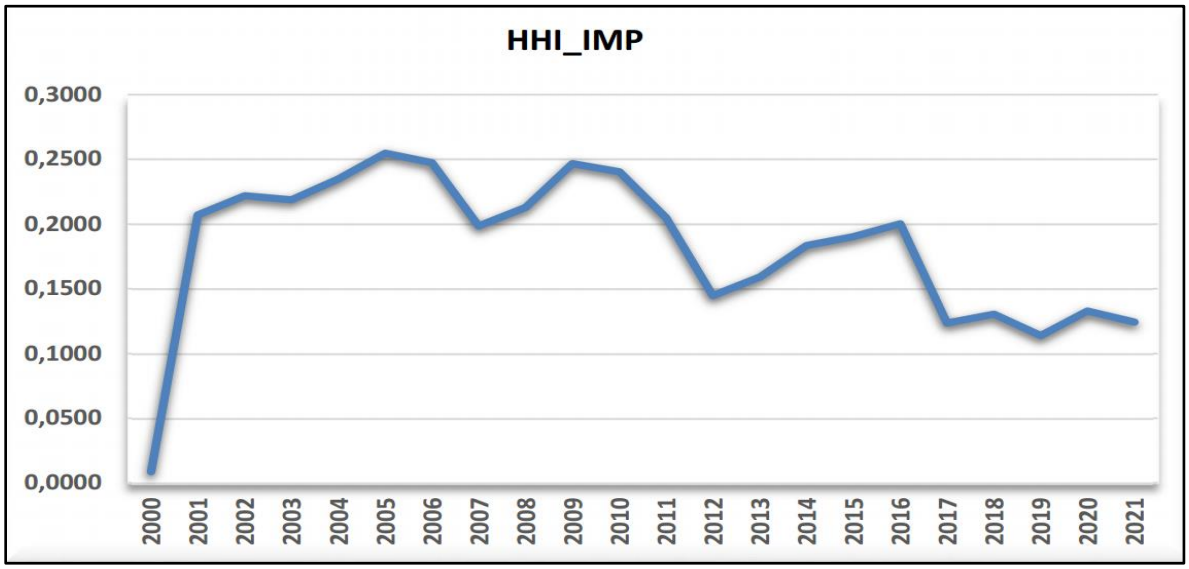

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01.

يتضح من خلال الشكل رقم 09 تطور معدل هيرشمان هيرفندال الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، حيث انحصرت قيمة المؤشر بين أدنى قيمة HHI =0,008 وأعلى قيمة HHI =0,248 وهو ما يشير إلى عدم وجود تغيرات واضحة في تنويع الواردات على الرغم من مرور المؤشر بمراحل من الانخفاض والإرتفاع، التي مر بيها نتيجة التغير في الأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث أن واردات الجزائر متنوعة بشكل مقبول.

الفرع الرابع: واقع تنويع الإيرادات في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2000-2021

انعكست الطبيعة الأحادية للاقتصاد الجزائري على عناصر الموازنة العامة، التي أصبحت متأثرة بكل ما يطرأ في سوق النفط من توازنات سعرية، فموازنة الدولة الجزائرية تتضخم وتنكمش تبعا لما يحصل لجهة الإيرادات النفطية مما يعني أن جهود الانماء والتقدم أصبحت مرهونة بما يجري في أسواق النفط، وبالتالي فان التنويع الاقتصادي لابد إن يتوافق مع ازدياد نسبة الإيرادات العامة العادية إلى مجموع الإيرادات العامة، لذلك اعتمد في تحليل تنويع الإيرادات العامة على توزيعها وفق إيرادات الجباية البترولية، إيرادات الجباية العادية، إيرادات غير جبائية **(قروف، 2022 صفحة 45)**.

الجدول رقم (07): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى
2000	1137.05	720	361.63	**55.42**
2001	1396.76	840.6	405.26	**150.9**

2002	1574.87	916.4	481.08	**177.39**
2003	1525.17	836.06	524.54	**164.57**
2004	1600.74	862.2	574.75	**163.79**
2005	1718.06	899	644.54	**174.52**
2006	1833.06	916	712.58	**205.04**
2007	1950.69	973	768.39	**209.3**
2008	2897.81	1715.4	960.65	**221.75**
2009	3273.66	1927	1144.91	**201.75**
2010	3054.77	1501.7	1278.07	**275**
2011	3478.41	1529.4	1515.69	**433.32**
2012	3805.19	1519.04	1909.74	**376.41**
2013	3888	1615.9	2023.7	**248.4**
2014	3926.65	1577.73	2090.36	**258.56**
2015	4560.74	1722.94	2362.85	**474.95**
2016	5021.17	1682.55	2491.8	**846.82**
2017	6047.9	2177	2630	**1240.9**
2018	6826.9	2887.1	2711.8	**1228**
2019	6601.6	2668.5	2843.5	**1089.6**
2020	5640.9	1921.6	2625.1	**1094.2**
2021	6586.6	2609.2	2761.7	**1215.7**
المتوسط	**3561.21**	**1546.28**	**1537.39**	**477.55**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Banque d'Algérie, juin 2012) ؛ (Banque d'Algérie، 2021)؛(la Banque d'Algérie, 2022)

من خلال الجدول أعلاه، ومن خلال تحليلنا للإيرادات العامة في الجزائر نلاحظ أن الإيرادات خارج المحروقات شهدت تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 417,05 مليار دج سنة 2000، حيث استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت الى 977.69 مليار دج سنة 2007، ما يفسر هذا الأداء الجيد هو ارتفاع حصيلة الرسوم الجمركية وتطور الضرائب، مع ارتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وكذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيه رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي وعصرنة الإدارة الجبائية،

واستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2014، هذا التطور في الإيرادات خارج المحروقات راجع أساسا إلى زيادة ناتج الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

ففي سنة 2008 فقد عرفت الجباية النفطية تطورا كبيرا، حيث انتقلت إلى 1715,4 مليار دج إذ تمثل 59,19% من إيراداتها الكلية و15,53% من PIB ، يرجع هذا الارتفاع والتحسن في الأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة، مع قيام الحكومة الجزائرية بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية للشركات النفطية، أما سنة 2009 عرفت الجباية النفطية انخفاضا قدر ب 1501,7 مليار دج وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية وانخفاض الطلب العالمي على النفط، ثم ارتفعت مجددا إلى 2177 مليار دج سنة 2017 تحت تأثير التحسن في أسعار النفط والتطور الإيجابي لكميات المحروقات المصدرة لتعرف بعدها انخفاضا كبيرا وصل إلى 1921.6 مليار دج سنة 2020، نتيجة تراجع الإيرادات البترولية بنسبة 27.9% والإيرادات الضريبية بنسبة 7,68% خلال نفس الفترة، نتيجة أزمة الصحية كوفيد (19).

- **تقييم درجة التنويع في هيكل الإيرادات الجزائرية، وفق مؤشـــر "هيرفندال هيرشـــمان" خلال الفترة (2000-2021)**

الشكل رقم (10): تطور مؤشر "هريندال هريشمان" لتنوع الإيرادات في الجزائر للفترة 2000-2021

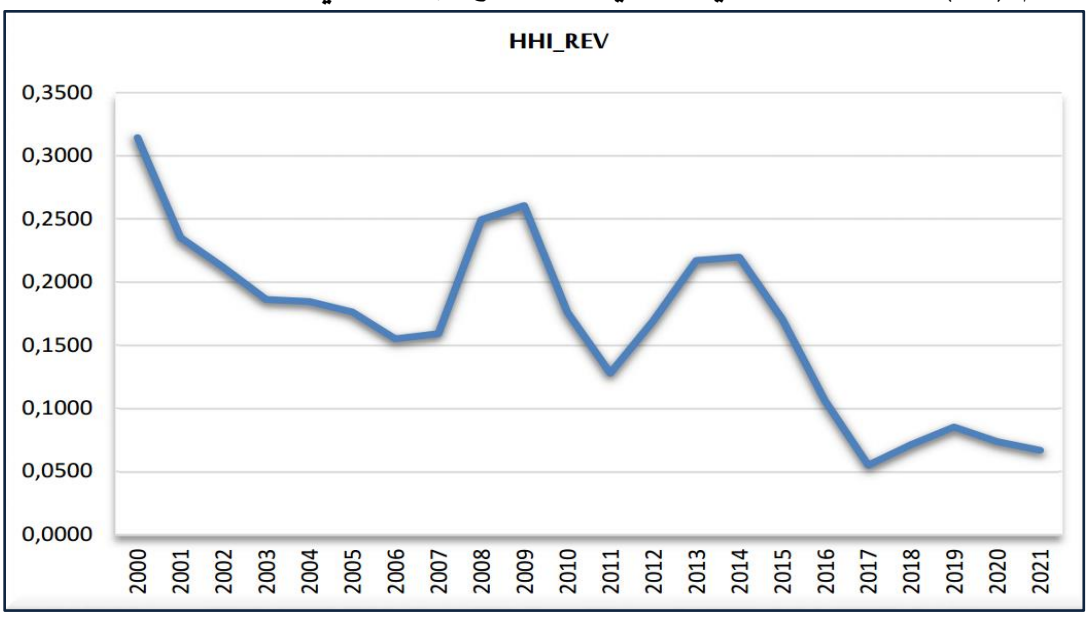

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مؤشر التنويع الاقتصادي لهرفندال هيرشمان لتنوع الإيرادات عرف تذبذبا في قيمته بين الانخفاض والارتفاع، حيث سجل انخفاضا في درجة تنويع الإيرادات سنة 2000 بقيمة HH = 0,3145 ، بعدها ظل المؤشـــر في الانخفاض إلى أن وصـــلت قيمته HH 2007-0,1591 ترجم هذا لانخفاض بالزيادة في الإيرادات الجبائية، ليشـــهد بعدها تذبذبات في الفارة (2014-2017)، لينخفض بعدها ســـنة 2018 ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الجباية البترولية خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار النفط، لكن بالرغم

من هذا الانخفاض، إلا أن تنوع التنوع في الإيرادات مزالا ضعيفا، حيث يمكن إرجاعه إلى الاستخدام المحدود للنظم الضريبية، وقلة تنوعها، كذلك للحجم الكبير للإيرادات النفطية والتي مثلت نسبة مرتفعة من حيث نصيب الفرد، مما خفض من لجوء الدولة إلى تنمية واستحداث إيرادات مالية بديلة.

المبحث الثالث: اعتماد العناقيد الصناعية كأداة لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر

يعد تنويع الاقتصاد الوطني منطلقا أساسيا لمواجهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، كما أن المرور من وضعية اقتصادية ريعية إلى اقتصاد متنوع عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف التنويع في الاقتصاد والرفع من قدرته التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الاول: استراتيجية تبني العناقيد الصناعية في الجزائر

جاء مصطلح العنقود كعامل للتنويع الاقتصادي في الجزائر ظهر سنة 2007 أي حديث النشأة، وذلك من خلال الجلسات الوطنية حول الاستراتيجية الصناعية التي نظمتها وزارة الصناعة من أجل النهوض بالقطاع الصناعي وإنعاشه، فتم تحديد القطاعات ذات الاولوية والتأكيد على اهمية النسيج المحكم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما كانت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية قد دعمت مند 2008 تطوير أنظمة الانتاج المحلية في عديد من الفروع الحرفية، كما ان التعاون الالماني اتخذ هذا النهج لدعم بعض العناقيد خاصة في قطاعات بناء السفن وإصلاحها والتمور والطماطم وخدمات النقل والإمداد وذلك من خلال برنامجه للتنمية الاقتصادية المستدامة DEVED التابع للوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ حيث يهدف هذا البرنامج الى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالاعتماد على أربعة عناصر **(بلغنامي، 2024، صفحة 156)**:

- تعزيز السياسات والاستراتيجيات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير خدمات موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار؛
- تحسين خدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم الجمعيات المعنية والغرف ومنظمات ارباب الاعمال.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازالت تعمل بشكل منعزل، ولا توجد روابط سواء فيما بينها أو مع المؤسسات الأخرى أو المحيط وتتعدد ملامح التجمعات العنقودية في الجزائر فيما يلي **(قوفي ، 2017، صفحة 195)**:

- **أقطاب التميز / المراكز التقنية:** هي هياكل متخصصة في قطاعات صناعية مختلفة، قائمة على مقاربة الشراكة للمساهمة في ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات، وذلك من خلال القيام بأعمال البحث والتطوير لمختلف المؤسسات التي ليس في مقدورها تحمل أعباء التجارب والاختبارات المتعلقة بتحسين منتجات قديمة، أو بعث منتجات جديدة وفقا لمقتضيات الجودة ومتطلبات السوق. يمكن أن تكون هذه المراكز كذلك عبارة عن همزة وصل بين المؤسسات التي تنتمي لفرع صناعي معين ومراكز ومخابر البحث العلمي.
- **النواة نيكليوس لدعم تآزر الحرفيين:** جاء هذا البرنامج في إطار التعاون الجزائري الألماني بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني ابتداء من جويلية 2007، ويعني البرنامج اعتماد تجمع مهني صغير يجمع عددا من المقاولين أو الحرفيين الذين ينشطون في نفس المجال أو الفرع.
- **أنظمة الانتاج المحلية:** عمدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وبدعم من البرنامج الأوروبي على تكييف إستراتيجية إبتداء من سنة 2007 باعتماد مقاربة أنظمة الإنتاج المحلية. تتكون أنظمة الإنتاج المحلية بالجزائر من: هيكل التنشيط، غرف الصناعة التقليدية والحرفية، مؤسسات الدولة والجماعات المحلية، مؤسسات التكوين، مديرية الضرائب، مؤسسات الدعم (cnac,ansej,angem)، المؤسسات المصرفية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء. تقوم هذه الأطراف بالاجتماع فيما بينهم لتبادل الخبرات، والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم والتطلعات المتوقعة.
- **المناطق الصناعية:** منذ الثمانينات بدأت الدولة بوضع مساحات خاصة بالمستثمرين تحت إشراف هيئات تم إنشاؤها خصيصا لذلك تعمل هذه المناطق الصناعية على زيادة درجة التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

كما عملت وزارة تهيئة الاقليم على ادخال مفهوم أقطاب التنافسية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030 والذي أبرز القطاعات التي تم استهدافها والتركيز عليها من خلال تحديد خمسة اقطاب من خمس مناطق تحمل كل واحدة خصوصية معينة، وهي كما موضح في الشكل الموالي:

الشكل 11: الاقطاب التنافسية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم آفاق 2030

المصدر: (بلغنامي، 2024، صفحة 156)

تتمثل هذه الاقطاب في:

- **قطب الجزائر:** "الجزائر العاصمة، سيدي عبد الله، بوينان" ويتميز هذا القطب بالتكنولوجيات المتقدمة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، والبيولوجيا.
- **قطب وهران:** "وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان" ويتميز هذا الاخير بالكيمياء العضوية والطاقة، وتكنولوجيات الفضاء والاتصالات.
- **قطب قسنطينة _ عنابة:** "قسنطينة، عنابة، سكيكدة، ويعنى بالبيوتكنولوجيا، (الغذائية _ والصحة) والتعدين والميكانيك والبتروكيمياء.
- **قطب سطيف:** " سطيف، بجاية، برج بوعريريج، مسيلة" يعنى بالبيوتكنولوجيا الغذائية والانتاجية.
- **قطب ورقلة:** "ورقلة، حاسي مسعود، غرداية" ويعنى بالبيتروكيمياء، الطاقات المتجددة والفلاحة الصحراوية.

ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم08: العناقيد الصناعية في الجزائر

المنطقة	المدينة أو التجمع الصناعي	القطاع الصناعي
الجزائر	الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله – قطب بوينان	تكنولوجيا المعلومات و الاتصال – التكنولوجيا المتقدمة – التكنولوجيا الحيوية
بجاية	أقبو – توجة	الصناعات الغذائية
برج بوعريريج		الإلكترونيك – تقني إلكترونيك
المدية – الاغواط		التقنيات الدقيقة – تقنيات حماية البيئة
الشرق	قسنطينة – عنابة – سكيكدة	التكنولوجيا الحيوية و الميكانيكية – التعدين – الكيمياء البترولية
الغرب	وهران – مستغانم – تلمسان – سيدي بلعباس	الكيمياء العضوية و الطاقة – الاتصالات السلكية و اللاسلكية
الجنوب	ورقلة (حاسي مسعود) – غرداية	الكيمياء البترولية (بتروكيمياء) – الطاقة – الطاقة المتجددة

المصدر: (قرميط و لعوج، 2022، صفحة 15).

إن البحث في خريطة الجزائر ومحاولة تفحص مجموع العناقيد الصناعية الموجودة فيها، يفضي إلى غياب شبه كلي لهذه الظاهرة باستثناء بعض العناقيد الرسمية وقليل من المبادرات خاصة للمتعاملين الخواص، والتي يتم عرضها كما يلي في المطلب التالي.

المطلب الثاني: أمثلة عن عناقيد صناعية قائمة في الجزائر

الفرع الأول: تجربة الحظيرة التكنولوجية "سيدي عبد الله"

توفر الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله بيئة مواتية للابتكار والبحث والتطوير التكنولوجي، وتتضمن مجموعة من الهياكل الأساسية الحديثة الموجهة للمؤسسات الناشطة في قطاع تكنولوجيات الاعلام والاتصال، وهي مجهزة بأحدث التكنولوجيات والبنى التحتية للاتصالات، مما يجعلها مكانًا مواتيا لتطوير الحلول الرقمية.

أولا: التعريف بالحظيرة التكنولوجيا "سيدي عبد الله"

بتاريخ 30 ماي 2004، تم وضع حجر الاساس للحظيرة التكنولوجيا في الجزائر العاصمة من طرف وزير البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبدأ البناء الاولي في شهر ابريل تعلقت بالمبنى الاولي الذي سيحتضن الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية، والتي تعتبر أول حظيرة تكنولوجيا في الجزائر، تقع في المدينة الجديدة لسيدي عبد الله التي تبعد عن الجزائر العاصمة بمسافة 25 كلم، بمساحة بالغة 100 هكتار، وتتمحور هذه الاخيرة التي تؤدي نشاطات تكنولوجيات الاعلام والاتصال على: الحظيرة التقنية ، مصلحة الابداع، قطب الدعم **(حساني و خوني، 2010، صفحة 08)**.

تتكون هذه الحظيرة من 10 مشاريع منها انجاز فندق خمسة نجوم يحتوي على 156 غرفة وقاعة عرض بـ 600 مقعد ومقر وكالة التسيير ومركز البحث لتكنولوجيات الاعلام والاتصال وفيه معهد عالي للاتصالات، ووكالة انترنت واتصالات ومقهى بريدي ومركب تيليكوم، بالإضافة الى مدرسة للنابغين ومكاتب الحاضنات لمؤسسات

التكنولوجيا المتقدمة. وهو مشروع قطب تقني واقتصادي مستقبلي ساهم في تمويله أطراف محلية وأخرى دولية، حيث هناك شراكة جزائرية مع أمريكا كندا فرنسا، كوريا علما ان كوريا وحدها ساهمت بمليون دولار في إطار هذا المشروع.

تسعى هذه الحظيرة لخلق فضاء ديناميكي من أجل جذب المؤسسات المختصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال توفير بنية تحتية تكنولوجية عالية المستوى، وكذا خلق مركز بحث لتشجيع وتسهيل الإبداع من خلال تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات العامة والخاصة، بالإضافة لتحويل المنطقة إلى منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية من أجل نقل التكنولوجيا الحديثة، والمساهمة في تنويع سلسلة القيمة للمؤسسات العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ وتحسين تنافسية الجزائر في جميع المجالات الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا التطور التكنولوجي **(الطيبي، 2016، صفحة 202)**.

الشكل رقم 12: مختلف الفاعلين في العنقود الصناعيً(الحظيرة) التكنولوجية سيدي عبد الله

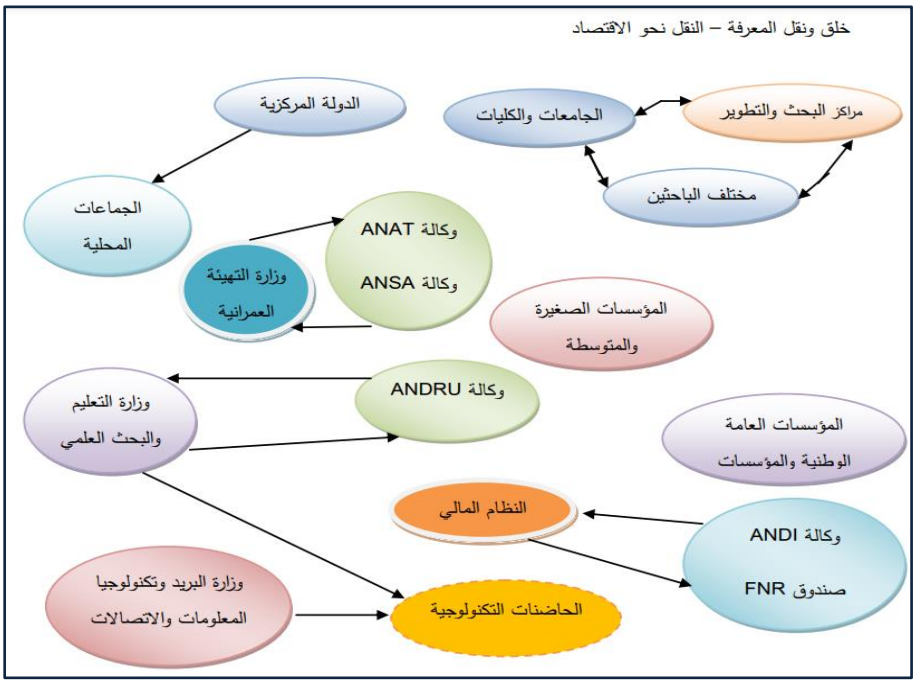

المصدر: (الطيبي، 2016، صفحة 288).

ثانيا: أهداف الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله

تتلخص فيما يلي **(وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2006)**:

- تحفيز أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون قوة مزدهرة؛
- العمل كمحور مادي وافتراضي للأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر؛
- توفري الدعم التقين وأعمال ذات جودة للمؤسسات؛
- الإسراع في وثيرة أتأسيس وتوسيع الشركات الناشئة والصغيرة المتوسطة؛
- ترقية وتطوير التكنولوجيات المتقدمة؛
- مساعدة المؤسسات على رفع قدراتها الإبداعية كالتنافسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي؛
- رفع عدد المؤسسات الجديدة العاملة في مجال تكنولوجيا الأعلام والاتصال؛

- خلق فرص عمل جديدة في قطاع تكنولوجيا الأعلام والاتصال؛
- رفع حجم الاستثمارات في القطاع الخاص؛
- العمل عمى الحد من هجرة الأدمغة كالكفاءات من خلال مساعدتهم عمى إنشاء مؤسساتيهم الخاصة؛
- تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إنشاء قطاع إنتاجي قائم على المعرفة.

ثالثا: النشاطات الأساسية للحظيرة التكنولوجيا سيدي عبد الله

شغل مجمل البنية التحتية للمركب مساحة 43.000 م2. بفضل هذه المباني الذكية وشبكات الوصول إليها المتطورة، ستصبح الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله حظيرة تكنولوجية تنافسية من درجة عالمية مع شركائها المحليين الدوليين، الخواص والعامين، ستكون المدينة التكنولوجية محورا رئيسيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعمل على تعزيز هذا المجال في الجزائر من أجل نشر أدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجمل الأنشطة، مع إحداث مجتمع معتمد على المعرفة.

إضافة إلى كل الخدمات المقدمة من الجهات والمؤسسات التي تنشط في مجال تكنولوجيا والاتصالات، تمثل هذه المؤسسات في مرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتزويد مؤسسات القطاع بالمعلومات الخاصة بالسوق، مؤسسات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكالة الإنترنت، مركز إصدار الشهادات، ... الخ). وتتضمن الأنشطة التسويق والاتصال التفاعلي التسويق العملياتي حول الإنترنت، المتنقلة أو المباشرة، الدعاية على الإنترنت، إدارة الدعاية ... الخ)، بالإضافة إلى الاتصالات والسمعي البصري هذا ما يوضح المخطط أدناه.

الشكل رقم 13: النشاطات الأساسية للحظيرة التكنولوجيا سيدي عبد الله

المصدر: (الطيبي، 2016، صفحة 218)

الفرع الثاني: تجربة عنقود صناعة التمور في بسكرة

يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين في عملية انشاء العنقود، حيث انطلقت المرحلة الاولى بداية من سنة 2011 وفي فترة قصيرة قطعت خطوات كبيرة، ولقد كانت مكونة من جمعية المصدرين للتمور بسكرة، جمعية منتجي

التمور، وزارة الصناعة، مديرية الصناعة على مستوى الولاية، المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية بسكرة، مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة بسكرة، غرفة الفلاحة بسكرة، جمعيات حماية المستهلك المحلية بسكرة.

بداية من سنة 2012 قامت خلية المتابعة بمباشرة مهامها الاولى بمشاركتها مع الخبراء المختصين في برامج التطوير للمؤسسات بالأمور التقنية والميدانية، اضافة الى التشخيص الشامل لصناعة التمور على مستوى الولاية من الفلاح الى وحدة تكييف وتصدير التمور، وكانت نتيجة لهذا التشخيص الخروج بثلاثة محاور رئيسية **(بلغنامي، 2024، صفحة 157)**:

- استمرار المرافقة لكل الوحدات التكيف والتصدير ومتابعتها لتحسين وتطوير نوعية المنتج والخدمات المقدمة؛ التكوين القانوني والإداري للعنقود؛
- انشاء مصنع لتجزئة التمور وتحويلها واستخراج مشتقاتها.

الفرع الثالث: تجربة عنقود الطماطم بالشرق الجزائري

يعتبر عنقود الطماطم الصناعية حديث الإنشاء، حيث يتركز هذه العنقود في المنطقة الشرقية من البلاد (عنابة، سكيكدة، الطارف، قالمة) وهي مناطق مهيأة لهذا النوع من الصناعة نظرا للخبرة الكبيرة التي يملكها الفلاحين، وكذلك للمرودية العالية للهكتار في تلك المنطقة، حيث تم إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر 13 مليون قنطار سنة 2020، ومن أبرز مكونات عنقود الطماطم الصناعية:

- المشاتل النموذجية لتطوير بذور وشتائل الطماطم والمزارعين والمنتحيين للطماطم الصناعية (5000) مزارع).
- مصانع التحويل والتعليب ومصانع إنتاج مختلف منتجات التغليف والتوضيب علب صناديق بلاستكية علب كرطون، أوراق التغليف).
- مؤسسات التأمين من المخاطر المتعددة.
- الهيئات الحكومية المرافقة والداعمة لمختلف الفاعلين في قطاع الصناعات التحويلية ومراكز تدريب الفلاحين وعمال قطاع التحويل.
- موردي البذور والأسمدة والمبيدات.
- المؤسسات الموردة للمستلزمات الغذائية التي تدخل في عملية الإنتاج ومؤسسات توزيع مختلف منتجات الطماطم الصناعية.

ومن أبرز مكونات هذا العنقود نجد المشاتل النموذجية لتطوير بذور الطماطم، والتي تزود المشاتل النموذجية الفلاحين بشتائل ذات مردودية عالية تتلاءم مع البيئة المغروسة فيها، ويتم ذلك عن طريق عقود بينها وبين الفلاحين المتعاقدة معهم، على سبيل المثال: تقوم المشتلة النموذجية لعمر بن عمر بولاية قالمة بتزويد الفلاحين بشتائل ذات مردودية عالية مقابل خصم تكلفة هذه الشتائل عند دفع قيمة المحصول المجني للفلاحين، كما تبيع للفلاحين الغير متعاقدين معها **(غربي و بن عمر ، 2021، صفحة 306)**.

والشكل الموالي يوضح أهم مكونات ومراحل تشكل المجمع الصناعي للطماطم الصناعية في الجزائر.

الشكل رقم 14: العنقود الصناعي المقترح لمنتج الطماطم الصناعية في الجزائر

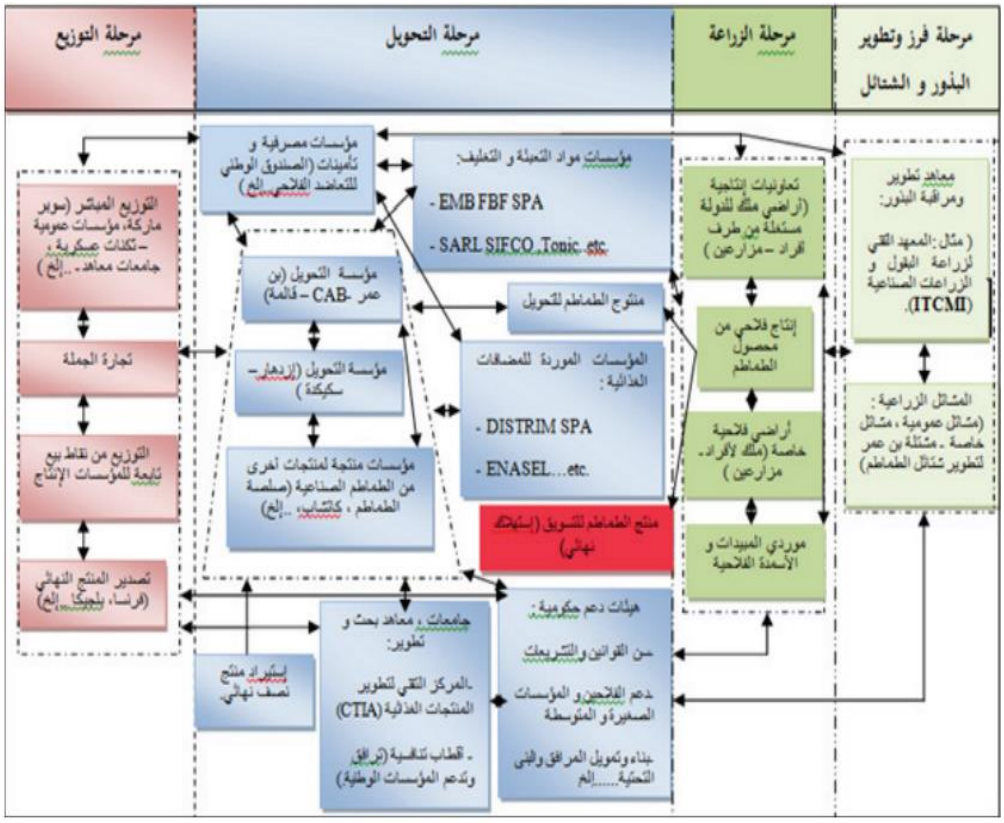

المصدر: (حدادة و مداح، 2018، صفحة 129).

الفرع الرابع: تجربة عنقود الطاقة الشمسية

تم الإعلان الرسمي لعنقود الطاقة الشمسية يوم الأربعاء 24 ماي 2017 وذلك خلال ورشة خاصة عقدت في فندق الهيلتون بالجزائر العاصمة، ومشاركة ممثلي المؤسسات ومراكز البحث وإطارات من وزارة الصناعة والمناجم التي تعتبر الداعم لهذا التوجه في إطار برنامجPME–CAP للاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. ولقد أنشئ هذا العنقود من أجل السماح للمتعاملين في قطاع الطاقة الشمسية الكهروضوئية لتجميع مواردهم وتطويرها على نحو أسرع في فرع لا يزال في بدايته والذي سيعمل على الاستفادة من تجربة قطاعات أخرى، حيث ينتظم عنقود الطاقة الشمسية كتجمع بدون رأس مال اجتماعي.

أنشأ هذا العنقود لبناء القدرات وتنمية المهارات الصناعية في مجالات الطاقة المتجددة، وتعزيز وإدارة شبكة من المؤسسات والفاعلين الوطنيين العاملين في سلسلة القيمة الذين يرغبون في المساهمة في تطوير فرع الطاقة المتجددة، مع ترويج لأنشطة التدريب والبحث في قطاع الطاقات المتجددة، بالإضافة لإنشاء شبكة وطنية في الابتكار المفتوح وتشجيع الترابط مع العناقيد الدولية. يتجلى نشاط العنقود وتطويره وفق محورين استراتيجيين تماشيا مع الاهداف العامة لتطوير الاقتصاد الوطني المتمثلين: الاستراتيجية الصناعية، الاستراتيجية الطاقوية.

المطلب الثاني: مساهمة العناقيد الصناعية في التنويع والتنمية الاقتصادية في الجزائر

يمكن الحكم على مدى مساهمة العناقيد الصناعية من خلال تتبع بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي ككل، وذلك لعدم وجود معطيات وبيانات كافية حول الأرقام المحققة من نشاط هذه العناقيد، ومنه سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل مدى مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال عرض وتحليل بعض المؤشرات الخاصة بذلك.

- **مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية في الجزائر**

الجدول رقم (09): مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المتغيرات السنوات	مساهمة ق ص في القيمة المضافة الكلية (%)	معدل التغير في المساهمة (%)
2000	8.47	**-18.51**
2001	9.13	**7.76**
2002	9.26	**1.39**
2003	8.27	**-10.67**
2004	7.61	**-7.96**
2005	6.50	**-14.62**
2006	6.13	**-5.66**
2007	5.98	**-2.45**
2008	5.58	**-6.73**
2009	7.08	**27.00**
2010	6.39	**-9.76**
2011	5.85	**-8.52**
2012	5.84	**-0.09**
2013	6.00	**2.72**
2014	6.32	**5.34**
2015	7.38	**16.70**
2016	7.50	**1.62**
2017	7.26	**-3.12**

2018	6.97	**-3.99**
2019	7.40	**6.04**
2020	8.32	**12.49**
2021	7.21	**-13.34**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Ministère des Finances-DGPP, 2019) ؛ (Office National des Statistiques, 2021)؛ (la Banque d'Algérie, 2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ضعف مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية، أين لم تتعدى نسبة المساهمة 9.26 % خلال فترة الدراسة. حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية 7.11 % خلال، كما يلاحظ التذبذب في مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية خلال فترة الدراسة وهذا يظهر من خلال تسجيل معدلات متقلبة في تغير نسبة مساهمة القطاع في حصيلة القيمة المضافة الكلية.

- **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام**

وما يمكن الإشارة إليه أن القطاع الصناعي يبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي.

والجدول الموالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 200-2021.

الجدول رقم (10): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 200-2021

المتغيرات السنوات	**مساهمة ق ص في الناتج** الداخلي **الخام (%)**	**معدل التغير في المساهمة (%)**
2000	7.05	**-18.31**
2001	7.46	**5.77**
2002	7.46	**0.11**
2003	6.77	**-9.35**
2004	6.31	**-6.70**
2005	5.53	**-12.38**

2006	5.29	**-4.40**
2007	5.13	**-3.00**
2008	4.70	**-8.28**
2009	5.73	**21.69**
2010	5.15	**-10.07**
2011	4.55	**-11.57**
2012	4.50	**-1.15**
2013	4.64	**3.01**
2014	4.86	**4.88**
2015	5.50	**13.14**
2016	5.59	**1.64**
2017	5.51	**-1.39**
2018	5.42	**-1.62**
2019	5.67	**4.53**
2020	6.27	**10.66**
2021	5.78	**-7.91**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (Banque d'Algérie, juin 2012)؛ (Banque d'Algérie، 2021)؛(la Banque d'Algérie, 2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ضعف مساهمة القطاع الصناعي في حصيلة الناتج الداخلي الخام، أين لم تتعدى نسبة المساهمة 7.5 % خلال فترة الدراسة، بينما تصل نتبلغ هذه النسبة في البلدان المتقدمة نسبة 40%، وبالتالي لا يمكننا إطلاقاً وصف الجزائر بالبلد الصناعي باعتبار أن هذا الوصف يطلق على البلدان التي تتعدى فيها نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام 25% في حين نجدها في الجزائر لا تتعدى ت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ما بين 7%.

- **مساهمة القطاع الصناعي في تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات**

من أهم الرهانات الرئيسية للاقتصاد الجزائري نجد رهان التخلص من صفة اقتصاد أحادي التصدير توسيع قاعدة الصادرات)، ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال زيادة القدرات الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية كماً ونوعاً خارج قطاع المحروقات عامة، وتسطير استراتيجية تطوير والنهوض بالقطاع الصناعي خاصة والذي يعتبر ركيزة

تنويع الصادرات والرفع من حجمها، حيث يعتبر التصدير من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال المساهمة في تحسين رصيد الحساب الجاري ومنه ميزان المدفوعات وكذلك جلب العملات الأجنبية.

- **الجدول رقم (11): مساهمة القطاع الصناعي في تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات الفترة 2000-2019 (%)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	2.3	2.9	3.2	2.1	2	1.3	1.2	1.5	1.6	**1.6**
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	**2019**
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	1.8	2	2.2	2.5	3.5	4.7	4.6	4.3	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **(البنك الدولي، 2022)**. (Ministère des Finances-DGPP, 2019 ؛ (Office National des Statistiques, 2021)؛ (la Banque d'Algérie, 2022)

سجلت الجزائر مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على ضعف القدرات التصديرية للمنتجات الصناعية خارج المحروقات، لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2009، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الهام في التنويع الاقتصادية ولكنها تبقى ضئيلة لا تتعدى في أحسن الأحوال نسبة 4%. وبتالي يمكن القول أن أداء القطاع الصناعي بشكل عام بما في ذلك العناقيد الصناعية كونها جزء من هذا القطاع، يبقى ضعيف ومحتشم رغم الجهود المبذولة في سبيل ترقية هذا الأخير في إطار تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية.

المطلب الثالث: متطلبات تفعيل عناقيد الصناعية في الجزائر لدعم التنويع والتنافسية

الفرع الأول: تفعيل العناقيد الصناعية في الجزائر لدعم التنويع الاقتصادي

استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر يتطلب من الحكومة القيام بدور فعال ومتطور لدعم التنافسية لأن السياسات الكلية رغم ضرورتها إلا انها غير كافية، فالهيئات الحكومية تستطيع التأثير على المستوى الجزئي من خلال ازالة المعوقات التي تحول دون قيام العناقيد الصناعية، ومن أجل تفعيل استراتيجية العناقيد يجب تحسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية العنقود والمزايا التي يوفرها، وفي هذا المجال يمكن تقسيم السياسات التي يجب اتباعها الى مجموعتين **(بلغنامي، 2024، صفحة 163)**:

المجموعة الأولى: تتعلق بالبيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي التي تعمل فيه المؤسسات والتي تعتبر عاملا اساسيا في تطويرها وتنميتها، السياسات الاقتصادية والقانونية تسمح للحكومة بإدارة الاقتصاد الكلي وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب الحكومة دورا اساسيا في تشكيل تلك العوامل وبالتالي تعمل على تحديد المناخ الملائم لنجاح تلك المؤسسات واهم هذه العوامل: السياسات والقوانين؛ البرامج والنظم؛ الاجراءات الادارية؛ انشاء برامج اصلاح المناطق الصناعية وتطويرها.

المجموعة الثانية: تتعلق بمجموع السياسات العمومية التي تؤذي الى المساعدة على خلق العناقيد الصناعية وتأهيلها للقيام بدورها، بمعنى تعاون في شكل التزويد الخارجي بالمدخلات الوسيطة في سبيل انتاج منتجات نهائية، وهنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة على نضج العنقود.

وتعد استراتيجية بناء وتنمية القدرة التنافسية للعناقيد الصناعية منطلقا اساسيا لمجابهة تحديات النظام العالمي، الامر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، كما ان المرور من وضعية اقتصادية حمائية الى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرنها التنافسية من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية ومن أهم السياسات الداعمة للقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ما يلي **(بلغنامي، 2024، صفحة 163)**:

- **العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية وجدب الاستثمارات الاجنبية:** وذلك من خلال وضع إطار قانوني تشريعي ملائم يتسم بالوضوح والمرونة والشمولية ويساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية
- **تثمين الثروات والموارد الاقتصادية:** ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وهو شأن الصناعة البتروكيماوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري.
- **تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات:** ويكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الاجراءات البيروقراطية ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة، خاصة في المجالات التنافسية التي تمكن البلد من قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

• **مواصلة اصلاح السياسة النقدية وهذا للوصول الى الاستقرار النقدي:** هو ركن اساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطي الصرف الهائلة لدى البنك المركزي وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي.

• **تطوير السوق المالية الجزائرية:** ان الاهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الاجنبية منها.

• **تطوير سوق العمل الجزائري:** ان تطوير سوق العمل يعد أحد أهم الركائز الاساسية لتعزيز القدرة التنافسية، من خلال اتخاذ جملة من التدابير لتطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء دور للقطاع الخاص في اعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وتأهيل القوى العاملة في الجزائر.

• **تطوير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية:** يكون ذلك من خلال التركيز على وفرة نوعية الخدمات البنية التحتية ومحاولة اشراك القطاع الخاص في اقامتها وتسييرها.

• **السعي الى تطوير العلوم والتكنولوجيا:** يكون من خلال ايجاد العديد من المراكز والمؤسسات التي تهتم بالعلوم والتكنولوجيات لبناء قاعدة عملية تكنولوجية وطنية والعمل بها.

الفرع الثاني: متطلبات نجاح عناقيد الصناعية في تحقيق ميزة تنافسية في الجزائر

ومن أهم السياسيات التي تسعى إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ما **يلي (بن طيرش و بوسالم، 2017، صفحة 97):**

- **العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية:** وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون متسم بالشمولية والمرونة والوضوح في منح الإعفاءات والتسهيلات ضمن ضوابط تنموية واستثمارية واضحة ومحددة وتبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة.
- **تثمين الثروات والموارد الاقتصادية:** ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها.
- **تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات:** بتخفيف الإجراءات البيروقراطية ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة وخاصة في المجالات التنافسية.
- **مواصلة إصلاح السياسة النقدية** وهذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة القدرة التنافسية.
- **تطوير السوق المالية الجزائرية** باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها، وذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له واستكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية وسلامة لتعامل بالأوراق المالية.

- **تطوير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية** ويكون ذلك من خلال التركيز على وفرة ونوعية الخدمات البنية التحتية ومحاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها وتسييرها هذا بالإضافة إلى تطوير وتفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها ونوعيتها.

سجلت الجزائر مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث عرفت تذبذبا ملحوظا من سنة 1997 إلى غاية 2009، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف القدرات التصديرية للمنتجات الصناعية خارج المحروقات، لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2009، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير

هذا القطاع الهام في التنمية الاقتصادية. بالرغم من وجود مزايا عديدة في قطاع الصناعة الجزائرية لكننا لا يمكننا إخفاء أو لا مبالاة بالمشاكل والمعوقات التي تواجهه، والتي حالت دون تطويره ونموه، وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي في استيراد كل ما هو متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له، ويمكن عرض المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر

على النحو الآتي (ساعو، 2017، الصفحات (83-87)

خلاصة الفصل

تساهم العناقيد الصناعية في بعث التنويع المستدام انطلاقا من تفعيل الترابط والتشابك بين الصناعات، وتعزيز تنافسيتيها باعتبارها الفضاء الأنسب للنمو والنفاذ للأسواق العالمية.

وعلى غرار التجارب الدولية أثبتت تجربة الجزائر نجاحها المتواضع في مجال العناقيد الصناعية لبعث التنويع المستدام، من خلال بناء مدن صناعية وتجمعات عنقودية، تتكامل صناعاتها فيما بينيا، بفضل توفير البنية التحتية الأساسية للصناعة، إلى جانب استكمال الخدمات والمرافق الداعمة لها، الأمر الذي انعكس على تزايد الأراضي الصناعية، عدد المصانع، وعدد التجمعات، وكذا إيراداتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن موارد النفط والغاز بدأت تفقد أهميتها الإســـتراتيجية، كما أن قطاع الطاقة شـــهد اختراقات تكنولوجيةً، نشأت إمّا عن الصناعة نفسها، على غرار ثورة النفط والغاز الصخريّين في الولايات المتحدة، أو من خارجها، وهي تأتي في شكل طاقة رخيصة قابلة للتجدّد، وتبقى وفرة مصادر الطاقة الرخيصة خير دليل على انتهاء عصر هيمنة النفط، ومهما بلغ سعر النفط فإن التحول في الاقتصاد الوطني يجب أن يتجه نحو التنويع وإدارة عملية التحول بما يتفادى السلبيات الناجمة عنها.

من خلال ما تقدم بدراسة نظرية لأهم جوانب العناقيد الصناعية وتنويع الاقتصاد الجزائري تبين أن استراتيجية العناقيد الصناعية لها أهمية كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري، لدى طبقت من طرف العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لأنها تقوم بتقوية العلاقات، والحد من مخاطر انفتاح الأسواق كذلك نتيجة لقدرتها على رفع من مستوى النمو الاقتصادي وتنافسية الاقتصاد،كما أن الاقتصاد الجزائري لايزال يمتاز ببعض الخصوصية التي حالت دون نمو وتطور العناقيد الصناعية كاعتماده بدرجة أولى على عائدات المحروقات وعدم التكامل بين القطاعات الاقتصادية وتخلف القطاع الصناعي، إضافة الى عدم وجود تكامل وترابط بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والعناقيد الصناعية.

- **اختبار صحة الفرضيات**

ومن خلال دراستنا للموضوع توصلنا الى اختبار فرضيات الدراسة كالاتي:

الفرضية الأولى: تلعب العناقيد الصناعية دورًا محوريًا في بناء صناعة محلية تحقق تنويعًا في الاقتصاد الجزائري وتخرجه من التبعية للمحروقات:

نعم، يمكن للعناقيد الصناعية أن تلعب دورًا محوريًا في تنويع الاقتصاد الجزائري، العناقيد الصناعية هي تجمعات من الشركات والمؤسسات التي تعمل في نفس القطاع أو المجالات ذات الصلة، مما يعزز التفاعل بين الشركات ويساهم في تحسين الأداء الاقتصادي، من خلال تطوير عناقيد صناعية، يمكن للجزائر تعزيز الصناعات غير النفطية، مما يقلل من اعتمادها على قطاع المحروقات ويشجع على نمو قطاعات أخرى مثل التصنيع، التكنولوجيا، والخدمات، هذا النوع من التنويع يمكن أن يساعد في بناء قاعدة اقتصادية أكثر استدامة وأقل عرضة لتقلبات أسعار النفط. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية: العنقود الصناعي عبارة عن تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة يمتاز بتوفر إرادة التعاون والتنسيق بين مختلف حلقات سلسلة الانتاج بما يؤدي إلى زيادة الربحية ورفع الإنتاجية يمكن للعناقيد الصناعية بشكل عام، أن تؤدي إلى زيادة الربحية ورفع الإنتاجية، بحيث تجتمع الشركات في نفس المجال الجغرافي الذي يعزز التعاون ويسمح بتبادل المعرفة والخبرات، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين عمليات الإنتاج وتقليل التكاليف، كما يمكن أيضًا للعناقيد أن توفر بيئة تنافسية تشجع الشركات على الابتكار وتحسين جودة منتجاتها، مما يؤدي الى تحقيق وفورات الحجم، مما يسهم في زيادة الربحية والإنتاجية. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: تعتبر تجربة الجزائر متواضعة نسبيا في انشاء وتطوير العناقيد الصناعية، حيث مازلت تسعى لتفعيل فكرة إقامة عناقيد صناعية من خلال الاستفادة من الخبرات الدولية: إن الجزائر تسعى بالفعل لتفعيل فكرة إنشاء وتطوير عناقيد صناعية وتستفيد من الخبرات الدولية في هذا المجال، فقد تبين بان الحكومة الجزائرية تضع خططًا ومبادرات لتطوير قطاعات غير نفطية وتعزيز التنوع الاقتصادي، وقد بدأت في تبني نماذج وتجارب دولية ناجحة في هذا السياق. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة: تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- ✓ تحظى العناقيد الصناعية باهتمام كبير من دول العالم لأنها تقوم بتفعيل العلاقات وتقوية الترابط والتشابك لاقتصادي بين الدول، وتعد سبيلا لدمج الصناعة في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسيتها؛
- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا لنجاح العناقيد الصناعية وجزءا من الدورة الاقتصادية ومصدرا مهما لتوفير مناصب شغل، ومن ثم فإن النهوض بقطاع المؤسسات يساهم في النهوض بتنافسية الاقتصاد الوطني.
- ✓ تجمع بين العناقيد الصناعية والتنافسية علاقة تكامل فلا يمكن للدولة الدخول في الاسواق العالمية للمنافسة بدون تطبيقها لسياسة العناقيد الصناعية،
- ✓ العناقيد الصناعية في الجزائر نشأت بصفة عفوية دون دراسة أو تخطيط ممنهج من طرف أصحاب القرار؛
- ✓ رغم الجهود المعتبرة للحكومة الجزائرية من أجل إحداث تغييرات في القطاع الصناعي منذ فترة الاستقلال بهدف تحقيق عملية التنويع الاقتصادي الذي يضمن ويساهم بشكل كبير في تنويع مصادر الدخل، فما يزال قطاع المحروقات لحد الآن هو ركيزة والمحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري ما سبب في نقص في تنوع الصادرات فالسياسات التي تم إتباعها تميزت في الغالب بالظرفية، إذ تغيب عزيمة متابعة الإستراتيجية مع تحسن الموارد النفطية؛
- ✓ يتوفر القطاع الصناعي في الجزائر على عدة مقومات وقدرات كبيرة تمكنه بأن يكون بديل استراتيجي فعال يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه ما تم ملاحظته ضعف نسب مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني رغم مقوماته، وهذا راجع لعدة عراقيل ومشاكل تحد من فعاليته وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي وغير ذلك؛
- ✓ التنوع الجغرافي والمناخي الذي يميز الجزائر يعتبر أرضية خصبة لإقامة العديد من العناقيد الصناعية على غرار عنقود الطماطم الصناعية وعنقود التمور؛
- ✓ ضعف التجربة الجزائرية في العناقيد الصناعية مقارنة ببعض الدول الأجنبية أو حتى العربية يرجع بشكل كبير إلى حداثة اعتماد هاته الاستراتيجية من جهة وإلى عدم وجود تكامل بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والعناقيد من جهة أخرى.

الاقتراحات: من خلال ما سبق ثم استنتاج أنه لدعم استراتيجية العناقيد الصناعية ولتفعيل هذه الاستراتيجية يجب العمل على:

- ✓ ضرورة وضع إطار قانوني وتشريعي لإقامة العناقيد الصناعية في الجزائر وتوفير التمويل والتموين اللازم للإنشاء الصناعات المكونة للعنقود وتنويع مصادرها؛
- ✓ تشجيع التعاقد من خلال المناقصات الحكومية، التي تضع حصة ثابتة من المشتريات للمشروعات الصغيرة؛
- ✓ تأسيس مراكز معرفية يمكنها جذب شركات أجنبية بغية التوقيع على التحالفات الاستراتيجية مع الشركات والجامعات المحلية؛
- ✓ لفت انتباه متحدي القرارات الى ضرورة تبني سياسة وطنية مبنية على اسس انشاء العناقيد الصناعية وتطويرها، باعتبارها قادرة على اخراج الجزائر من دائرة التهميش والتخلف الى مصاف الدول المتقدمة القادرة على المنافسة؛
- ✓ ضرورة توفير البناء المؤسسي لاستهداف التنويع الاقتصادي من خلال إنشاء هيئات وبرامج متخصصة في
- ✓ تنمية العنقود الصناعي والمؤسسات المشكلة له؛
- ✓ يعتبر دور الحكومة مهم جدا في بناء العنقود من خلال تعزيز الروابط التشابكية داخل الشركات وإقامة علاقات بين الأطراف الأخرى للعنقود (المؤسسات المالية، هيئات ومؤسسات خدمات الأعمال والهيئات البحثية)؛
- ✓ إنشاء منصة رقمية تتوفر على جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالاستثمار في المجال الصناعي وتكون
- ✓ استغلال الامكانيات المالية المتأتية عن طريق تصدير المواد الخام (المحروقات) في بناء قاعدة صناعية متنوعة كالصناعة الغذائية والنسيج والصناعات الميكانيكية؛
- ✓ إعادة توجيه سياسة التكوين المهني المتخصص في اتجاه متطلبات الصناعة التحويلية، ووضع برامج دورية للتكوين المستمر داخل المؤسسات الصناعية؛
- ✓ إصلاح المنظومة المصرفية، وهذا لمواكبة تطور المؤسسات الصناعية من أجل الرقي بمستويات أدائها، من خلال التمويل الذي تحصل عليه من أجل اكتسابها للتكنولوجيات الجديدة وزيادة البحث والتطوير في مجال تخصصها؛
- ✓ توسيع عمليات الشراكة سواء بين القطاع العام والخاص وحتى مع العالم الخارجي من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال.

قائمة المراجع

قائمة والمراجع

Transparency International, CORRUPTION PERCEPTIONS .(2021) .Banque d'Algérie .*INDEX,; 2002-2016*

Andadari, R. (2008). Local clusters in global value chains. *Rozenberg Publishers*.

Banji, O.-O., & McCormick, D. (2007). *Industrial clusters and innovation systems in Africa.* USA: institutions, markets, and policy-, united nations university press.

Banque d'Algérie. (juin 2012). *bulletin statistique, séries rétrospective, statistiques monétaires, 1964-2011.*

Bocquet, R., & Mothe, C. (2009). Governnace et performance des poles PME. *revue française de gestion, 35*(190), 101-122.

Boja, C. (2011, July). Clusters Models, Factors and Characteristics,. *International Journal of Economic Practices and Theories,, 01*(01).

Jackson, R. (2015). Are Industry Clusters and Diversity Strange Bedfellows? *The Review of Regional Studies, 45*, 113-129.

Ketels, C., Lindqvist, G., & Sölvell, Ö. (2006). *Cluster Initiatives in Developing and Transition Economies* (éd. 1st edition). Center Of Strategy and Competitiveness.

Kusnetsova, N., & Natalia, A. (2016). clustering modern consept of regional development experience of Japon. *Economica, 62*(01).

la Banque d'Algérie. (2022). *, RAPPORT ANNUEL de la Banque d'Algérie EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE,.*

Ministère des Finances-DGPP. (2019). *Balance des Paiements 2000-2018.* Consulté le 07 10, 2024, sur http://www.dgpp-mf.gov.dz/

Ministère des Finances-DGPP. (2020). *Rétrospective Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 - 2019.* Récupéré sur www.dgpp-mf.gov.dz.

Office National des Statistiques. (2021). *Les Comptes Economiques de 2018 à 2020. N° 934.* Récupéré sur www.onc.dz

Office National des Statistiques. (2021). *Les Comptes Economiques en volume de 2019 à 2020.*

Pisa, N., Rossouw, R., & Viviers, W. (2015). Industrial Cluster Formation As A Strategy To Diversify A Sub-National Economy Illustrations From South Africa's North West Province. *International Business & Economics Research Journal, 14*(04), 623-654.

Porter, M. (1998). Clusters and the new economics of competition. *Harvard Business Review, 76*(6), 77-90.

Rawat, D., Raj , K., & Vijita , S. (2017). Cluster Development Approach in India: An Antidote for Micro, Small and Medium Enterprises. *Indian Journal of Commerce and Management Studies, 08*(02), 19-29.

saudipedia. (O232). *المدن الصناعية في السعودية*. تم الاسترداد من https://saudipedia.com/article/10567/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D

أحمد البكر . (2015). تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية. إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

أحمد صـــديقي، و عبد الله الطيبي. (مارس, 2022). العناقيد الصـــناعية الإســـتراتيجية البديلة لتعزيز تنافســـية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-. *مجلة التمكين الاجتماعي، 01*(04).

أحمد ضـيف، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصـادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصـادية مستديمة. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 14*(19)، 13-36.

إسـماعيل صـاري. (2019). التنويع الاقتصـادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصـدمات النفطية الخارجية في الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، 05*(02)، 895-910.

البنك الدولي. (2022).

الجبوري، حامد عبد الحسين. (2019). التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. مركز الفرات للتنمية والدراسات الإســـتراتيـجـيـة، شـــبـكـة الـنـبـأ الـمـعـلـومـاتـيـة. تـم الاســـتـرداد مـن http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989

الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية. (2015). *التقرير السنوي*. الرياض.

الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية. (2022). *التقرير السنوي*. رياض.

الهيئة العامة للإحصاء السعودي. (2010-2023). *التقارير السنوية*.

الياس شـاهد، و عبد النعيم دفرور. (2017). السـياحة كمقوم للتنويع الاقتصـادي في الجزائري في ظل تذبذبات أسعار النفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 111-126.

أمال قرميط، و زوازي لعوج. (2022). القدرة على الابتكار العنقودي في المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة. *كتاب الملتقى العلمي الوطني الرابع " : الأقطاب التنافسية الغذائية والصناعية في الجزائر "*.

ايمان فاروق احداد. (2022). التجربة المصـرية فى إنشـاء العناقيد الصـناعية ودورها كنواة للمجتمعات الصـناعية المتكاملة: دراسة حالة مدينة الأثاث بدمياط. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 16*(15)، 71-111.

بلقاسم زايري. (2007). العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة العلوم االقتصادية وعلوم التسيير،، 12*.

جيهان عبد اللطيف الرفاعي، و أحمد فاروق الزيني. (2019). العناقيد الصناعية: النموذج التنموي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في ظل الاقتصاد العالمي الجديد. *مجلة الفكر القانوني والاقتصادي*، 440-471.

خالد محمد بن السالم. (2016). سريع الجهود المبذولة لتنويع مصادر القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني. *مجلة الصناعة، 41*.

ذياب عساف نزار، و روكان عواد خالد. (2014). متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر. *مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 06*(02).

ربيع بلايلية، و الشريف بوفاس. (أكتوبر, 2022). التجمعات الصناعية العنقودية كإستراتيجية لدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري – دراسة قياسية للفترة الزمنية (2007-2016). *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، 06*(02).

رفيقة عصماني. (2018). مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلي التعاون الخليجي. *09*.

رقية حساني، و رابح خوني. (2010). الحاضنات التكنولوجية: نحو توليد التكنولوجيات المحمية عن طريق دعم الرواد. *الايام العلمية الدولية حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال*. بسكرة.

زرقين عبود، و الطاهر توايتية. (2014). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة كلية للعلوم الاقتصادية بغداد*.

سارة حليمى، و مبارك بوعشة. (2018). العناقيد الصناعية توجه استراتيجي لمتنويع الاقتصادي الممكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الإنسانية*(09)، 707-729.

سارة حليمي. (2019). العناقيد الصناعية كالية لتفعيل التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة- (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.

سارة حليمي، و مبارك بوعشة. (جوان, 2018). العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي الممكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي*، 707-729.

سارة حليمي، و مبارك بوعشة. (2028). العناقيد الصناعية توجه استراتيجي لمتنويع الاقتصادي الممكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي*(09)، 707-729.

سام عبد القادر الفقهاء. (2018). أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين. *مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة*.

سامر مظهر قنطقجي. (2000). التمويل المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. *مجلة غرفة تجارة وصناعة*(العدد الخامس).

سعاد قوفي . (2017). التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . دراسة لبعض تجارب البلدان النامية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادي، جامعة محمد خيضر.

سليم مجلخ ، و وليد بشيشي. (2022). قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019. *Revue algérienne d'économie et gestion، 16*(01)، 46-60.

سمرة معسكري. (ديسمبر, 2020). الطاقات المتجددة كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، 6*(2)، 899-911.

شوقي جباري، و حمزة العوادي. (2012). قراءات في التجارب الدولية الرائدة إلستراجيجية العناقيد الصناعية- ججربة إيطاليا الثالثة ووادي السيلكون نموذجين -. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 03*.

شوقي جباري، و حمزة العوادي. (2024). قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية – تجربة إيطاليا الثالثة ووداي السيلكون نموذجا. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*،(03)، 35-54.

صندوق التنمية الصناعية السعودي. (2008). *التقرير السنوي*. الرياض.

عادل غربي، و بن عمر محمد البشير . بن عمر . (2021). العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 14*(01)، 295-314.

عبد العزيز فهمي هيكل. (1980). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية*. بيروت: دار النهضة العربية.

عبد الله الطيبي. (2016). تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر (مذكرة ماجستير علوم اقتصادية). جامعة وهران 02 كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية.

عبد الله الطيبي. (2016). تحليل دور العناقيد الصناعية في تعويو استراتجية التنمية الصناعية في الجزائر. *رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي*. الجزائر، جامعة وهران، قسم العلوم الاقتصادية.

عبد الوهاب بلمهدي، و خديجة بلموهوب. (2013). العناقيد الصناعية في اليابان. *الملتقى الوطني حول دور التجمعات و العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي دعم تنافسيتها محليا و دوليا*. جامعة قالمة.

عثمان حزام المطيري. (سبتمبر, 2022). أثر السياسات المالية على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2020. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية*، 131-154.

عثمان لخلف. (سبتمبر, 2012). دور إستراتيجية العنقود الصناعي في تحقيق تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة دراسات – العدد الاقتصادي* -(18 أ)، 89-99.

عطاء الله بن طيرش، و ابا بكر بوسالم. (2017). إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية دراسة تحليلية للعناقيد الصناعية في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(17)، 83-101.

على محمد كريم. (2023). دور استراتيجية العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences، 15*(46)، 577-595.

فاطمة الزهراء عادل، و أحمد بوشناقة. (2011). أنظمة الانتاج المحلية و دورها في تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الصناعات التقليدية في الدول المغاربية. *الملتقى الدولي حول المقاولاتية آليات دعم و مساعدة و إنشاء مؤسسات في الجزائر الفرص و العوائق*. جامعة بسكرة.

فاطمة كافي ، و فريدة محبوب. (2018). العناقيد الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق نموذج الاقتصاد الصناعي Scp. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، 02*(02)، 171-184.

فريد حدادة، و عرايبي الحاج مداح. (2018). متطلبات تطبيق العناقيد الصـــناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية دراسة حالة فرع الطماطم الصناعية الجزائرية. *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 18*، 117-132.

فطيمة الزهراء فنازي، و وسـام مويسـي. (2019). التنويع الاقتصـادي في الجزائر الحل الأمثل للخروج من التبعية النفطية في ضوء تجارب دولية. *المؤتمر الدولي الثالث حول: الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمي*. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

كمال دمدوم. (01 01, 2000). دور الصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة في تثمين عوامل الانتاج في الاقتصـاديات التي تمر بفترة اعادة الهيكلة. *مجلة دراسات اقتصادية، 02*(01)، 183-212.

ماردين محسـوم فرج. (2018). قياس وتحليل التنويع الاقتصـادي في العراق خلال المدة (2004-2016). *مجلة جامعة التنمية البشرية (عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في 25-26 نيسان 2018)* .

محمد أمين بن عزة. (01 05, 2005). التحالف الاستراتيجي كضـرورة للمؤسسات الاقتصـادية في ظل العولمة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 02*(02)، 31-48.

مرزوق أمال مرزوق. (2017). أهمية التصـــنيع لتحقيق التنويع الاقتصـــادي. *ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار النفط*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قالمة.

مقدم عبيرات، و مصـــطفى بن النوي . (جانفي, 2013). العناقيد الصـــناعية ودورها في تعزيز القدرة التنافســـية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الدراسات -العدد الاقتصادي-* (19 أ)، 75-88.

ممدوح عوض الخطيب. (2011). أثر التنويع الاقتصـــادي على النمو في القطاع غير النفطي السـعودي. *المجلة الغربية للعلوم الإدارية، 18*(03)، 203-231.

موسـى باهي، و كمال رواينية. (ديسمبر, 2016). التنويع الاقتصـادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصـدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصـادية، 03*(05)، 133-152.

نبيلة بلغنامي. (2024). العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري. *مجلة بشائر اقتصادية، 10*(01)، 148-168.

نذير طروبيا. (2019). خبرات دولية في مجال العناقيد والتجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها -مع إشارة إلى تجربة العناقيد التكنولوجية بسيدي عبد الله-. *مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 03*(01)، 17-37.

ودعم القرار مركز المعلومات. (2003). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: الاطار النظري.

وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (2006). *تقرير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية تقرير حول الحظيرة لسيدي عبد الله.*

وسام داي. (2014). تطبيق السياسات الاقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر واقع و آفاق. *مجلة العلوم الاقتصادية، 09*(35)، 01-38.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000- 2021

HHI الصادرات	HHI الإيرادات	HHI الواردات	السنوات
0,9557	0,3145	0,0087	2000
0,9461	0,2353	0,2070	2001
0,9381	0,2116	0,2219	2002
0,9564	0,1862	0,2186	2003
0,9611	0,1846	0,2346	2004
0,8154	0,1762	0,2548	2005
0,9653	0,1551	0,2473	2006
0,9646	0,1591	0,1984	2007
0,9610	0,2494	0,2129	2008
0,9623	0,2605	0,2468	2009
0,9573	0,1761	0,2404	2010
0,9553	0,1280	0,2048	2011
0,9543	0,1692	0,1448	2012
0,9506	0,2172	0,1589	2013
0,9350	0,2197	0,1834	2014
0,9105	0,1709	0,1902	2015
0,9051	0,1059	0,2002	2016
0,9133	0,0551	0,1236	2017
0,8921	0,0712	0,1303	2018
0,9074	0,0851	0,1138	2019
0,8634	0,0736	0,1327	2020
0,8202	0,0669	0,1242	2021

المصدر: من إعداد الطالب عن طريق معادلة هريشمان-هرفندال بالاعتماد على بيانات التالية: (Banque d'Algérie، 2021) (Ministère des Finances-DGPP, 2019) (Office National des Statistiques, 2021)